



الشواهد الشرعية للقضايا النحوية في كتاب المحرر "للهمي"
دراسة تحليلية

Mohammed Khalaf Zaidan

٢٠٢٢

رسالة ماجستير

قسم العلوم الإسلامية الأساسية

المشرف

Dr. Öğr. Üyesi Mohammad Nader ALİ

الشواهد الشعرية للقضايا النحوية في كتاب المحرر "للهمي"
دراسة تحليلية

Mohammed Khalaf ZAIDAN

بمحة أعدّ لنيل درجة الماجستير في قسم العلوم الإسلامية الأساسية بمعهد
الدراسات العليا بجامعة كارابوك في تركيا

المشرف

Dr. Öğr. Üyesi Mohammad Nader ALI

كارابوك

آب/٢٠٢٢

المحتويات

١	المحتويات.....
٤	صفحة الحكم على الرسالة (باللغة التركية).....
٥	صفحة الحكم على الرسالة.....
٦DOĞRULUK BEYANI
٧	تعهد المصادقية.....
٨	الاهداء.....
٩	الشكر والعرفان.....
١٠	المقدمة.....
١٢ ÖZET
١٣ ABSTRACT
١٤ ARŞİV KAYIT BİLGİLERİ
١٥	بيانات الرسالة للأرشفة (باللغة العربية).....
١٦ARCHIVE RECORD INFORMATION
١٧	الاختصارات.....
١٨	موضوع البحث.....
١٨	أهداف البحث وأهميته.....
١٩	منهج البحث.....
١٩	مشكلة البحث.....
٢٠	حدود البحث ونطاقه.....

٢٠	الدراسات السابقة
٢٢	الفصل الأول: الهرمي وكتابه "المحرر في النحو"
٢٢	المبحث الأول: بيئة الهرمي، وحياته، وشيوخه، وتلامذته، وأقوال العلماء فيه.
٢٢	المطلب الأول: حياة الهرمي وبيئة الاجتماعية، والسياسية.
٢٣	المطلب الثاني: شيوخه وتلامذته، وأقوال العلماء فيه.
٢٥	المبحث الثاني: كتاب المحرر في النحو.
٢٥	المطلب الأول: أسباب تصنيفه.
٢٥	المطلب الثاني: منهج الهرمي في المحرر.
٢٨	الفصل الثاني: الشواهد الشعرية في كتاب المحرر.
٢٨	المبحث الأول: تعريف الشاهد وأهميته ومقاييسه وأنواعه.
٢٨	المطلب الأول: تعريف الشاهد لغة واصطلاحًا.
٢٩	المطلب الثاني: أهمية الشاهد الشعري.
٢٩	المطلب الثالث: مقاييس الشواهد وأنواعها.
٣٥	المبحث الثاني: الأسماء وأنواعها.
٣٥	المطلب الأول: الأسماء الستة، والمتنى، والجمع المكسر، والعدد.
٤٦	المطلب الثاني: المنصوبات من الأسماء.
٥٧	المطلب الثالث: المجزورات من الأسماء.
٦٣	المطلب الرابع: الأسماء المبنية التي ذكرها الهرمي.
٧١	المطلب الخامس: التوابع.
٧٥	المبحث الثالث: الأفعال وأنواعها.
٧٦	المطلب الأول: بعض أحكام كان.
٨٤	المطلب الثاني: الأفعال التي تنصب مفعولين.
٨٨	المبحث الرابع: الحروف وأنواعها.
٨٨	المطلب الأول: حروف الجر.

٩٣	المطلب الثاني: حروف التحضيض وحرف التنبيه "ألا".....
٩٧	المطلب الثالث: حروف الافتتاح والجواب.....
١٠٠	المطلب الرابع: الأحرف المشبهة بالفعل.....
١١٢	المطلب الخامس: ما المجازية وحتى.....
١١٥	المبحث الخامس: الضرائر الشعرية، والقضايا الصرفية.....
١١٥	المطلب الأول: الضرائر الشعرية:.....
١٢٧	المطلب الثاني: القضايا الصرفية.....
١٣٦	الخاتمة والنتائج.....
١٣٨	التوصيات.....
١٥٥	السيرة الذاتية.....

صفحة الحكم على الرسالة (باللغة التركية)

Mohammed Khalaf ZAIDAN tarafından hazırlanan “AL-HARAMİ'NİN "AL-MUHARRİR" KİTABINDA DİLBİLGİSİ SORUNLARININ ŞİİRSEL KANITI, ANALİTİK BİR ÇALIŞMA” başlıklı bu tezin Yüksek Lisans Tezi olarak uygun olduğunu onaylarım.

Dr. Öğr. Üyesi Mohammad Nader ALİ

Tez Danışmanı, Temel İslami Bilimler

Bu çalışma, jürimiz tarafından Oy Birliği ile Temel İslami Bilimlerde Yüksek Lisans tezi olarak kabul edilmiştir. 10.08.2022

Ünvanı, Adı SOYADI (Kurumu)

İmzası

Başkan : Dr. Öğr. Üyesi Mohammad Nader ALİ (KBÜ)

Üye : Dr. Öğr. Üyesi Hossam SHOUSHA (KBÜ)

Üye : Dr. Öğr. Üyesi Aydın KUDAT (AYBÜ)

KBÜ Lisansüstü Eğitim Enstitüsü Yönetim Kurulu, bu tez ile, Yüksek Lisans Tezi derecesini onamıştır.

Prof. Dr. Hasan SOLMAZ

Lisansüstü Eğitim Enstitüsü Müdürü

صفحة الحكم على الرسالة

أصادق على أن هذه الأطروحة التي أعدت من قبل الطالب: محمد خلف زيدان، بعنوان " الشواهد الشعرية للقضايا النحوية في كتاب المحرر "للهمري" دراسة تحليلية" في برنامج الدراسات العليا هي مناسبة كرسالة ماجستير.

Dr. Öğr. Üyesi Mohammad Nader ALİ

مشرف الرسالة، العلوم الإسلامية الأساسية

قبول

تم الحكم على رسالة الماجستير هذه بالقبول بإجماع لجنة المناقشة بتاريخ.

٢٠٢٢/٠٨/١٠

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

رئيس اللجنة : Dr. Öğr. Üyesi Mohammad Nader ALİ (KBÜ)

عضواً : Dr. Öğr. Üyesi Hossam SHOUSA (KBÜ)

عضواً : Dr. Öğr. Üyesi Aydin KUDAT (AYBÜ)

تم منح الطالب بهذه الأطروحة درجة الماجستير في قسم العلوم الإسلامية الأساسية من قبل مجلس إدارة معهد الدراسات العليا في جامعة كارابوك.

Prof. Dr. Hasan SOLMAZ

مدير معهد الدراسات العليا

DOĐRULUK BEYANI

Yüksek lisans tezi olarak sunduĐum bu çalıřmayı bilimsel ahlak ve geleneklere aykırı herhangi bir yola tevessül etmeden yazdıĐımı, arařtırmamı yaparken hangi tür alıntıların intihal kusuru sayılacaĐını bildiĐimi, intihal kusuru sayılabilecek herhangi bir bölüme arařtırmamda yer vermediĐimi, yararlandıĐım eserlerin kaynakçada gösterilenlerden olduĐuĐunu ve bu eserlere metin içerisinde uygun şekilde atıf yapıldıĐını beyan ederim.

Enstitü tarafından belli bir zamana baĐlı olmaksızın, tezimle ilgili yaptıĐım bu beyana aykırı bir durumun saptanması durumunda, ortaya çıkacak ahlaki ve hukuki tüm sonuçlara katlanmayı kabul ederim.

Adı Soyadı: Mohammed Khalaf

ZAIDAN

İmza :

تعهد المصادقية

أقر بأنني التزمت بقوانين جامعة كارابوك، وأنظمتها، وتعليماتها، وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد أبحاث الماجستير أثناء كتابتي هذه الأطروحة التي بعنوان:

"الشواهد الشعرية للقضايا النحوية في كتاب المحرر "للهمي" دراسة تحليلية"

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الأبحاث العلمية، كما أنني أعلن بأن أطروحتي هذه غير منقولة، أو مستلة من أطروحات أو كتب أو أبحاث أو أية منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أية وسيلة إعلامية باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد.

اسم الطالب: محمد خلف زيدان

التوقيع:

الاهداء

إلى معلم الخلق كلهم، من أنقذنا الله به من الضلالة إلى الهدى، ومن ظلمة الجهل إلى نور

العلم والمعرفة صلوات ربي وسلامه عليه...

إلى كل من علمني حرفاً؛ فسلاماً على أحيائهم وسلاماً على الميتين...

إلى من ربونا صغاراً، ومنتظرون دعواتنا كباراً...

إلى زوجتي وإخوتي...

إلى كل من ساعدني...

الشكر والعرفان

الحمد لله أولاً وآخراً، فله الحمد كله، وله الشكر كله، وإليه يرجع الأمر كله، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وفي نهاية المطاف أحاول أن أجمع كلماتي، وأنتقي عباراتي؛ لأجعل منها أسطرًا تعبر عن بالغ شكري، وعميق امتناني وعرفاني لأستاذي الدكتور (محمد نادر)، الذي تكرم بقبول الإشراف على هذا البحث، فلم يدخر جهداً في نصحي وإرشادي، ليظهر هذا البحث بأبهى وأجمل حلّة، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساعدني في إنجاز هذا البحث، وإن كان ذلك بدعوة

صادقة في ظهر الغيب.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفضل الأنبياء والمرسلين ، و آله الطاهرين ،
وأصحابه الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين:

أما بعد: فقد قيض الله تعالى للغة العربية علماء أفاضاً وقفوا حياتهم في سبيل العلم، فكانوا حقاً
حراساً لهذه اللغة، حموها وصانوها من الخطأ واللحن، فوضعوا لها قواعد يهتدي بها الدارس إلى النطق
السليم، وعكفوا قروناً طويلة يصنفون التصانيف التي أثرت المكتبة العربية، فقعدوا القواعد، ووضعوا
الأحكام والأصول النحوية، ومنهم من شرح تلك الأصول وبسطها كي تسهل على الدارس في كل
زمان، ومن هؤلاء العلماء (عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي)، الذي وفقني الله لدراسة الشواهد الشعرية
في كتابه (المحرر في النحو) دراسة نحوية، وهو كتاب جدير بالدراسة، إذ يتناول جانباً مهماً من الأسس
التي قام عليها النحو العربي، ومعلوم أنّ الشواهد هي الأساس الذي بني عليه النحاة قواعدهم، وقد
بدأت العناية بها منذ أوائل المصنفات النحوية، واعتنى العلماء بشرح شواهد الكتب النحوية التي كثر
اشتغال الناس بها، حيث إنهم يجدون فيها حقلاً خصباً للشرح والمناقشة، من خلال مفرداتها وجملها التي
اعتمدها النحاة بالدرجة الأولى في بناء الأحكام .

المخلص

تتجلى أهمية الرسالة الموسومة "الشواهد الشعرية للقضايا النحوية في كتاب المحرر "للهمري" دراسة تحليلية" في تسليط الضوء على عالم من علماء الامة واطاعة جانب من جوانب العلم لذي أبدع فيه الا وهو علم النحو، حيث ابرزت الرسالة مكانة الشاهد الشعري ودوره في استنباط القواعد النحوية والصرفية، كذلك بينت ارتباط الشعر العربي بالكلام العربي الفصيح والذي يعتبر بدوره وسيلة مُعينة على فهم القرآن الكريم الذي نزل بلسان عربي مبين.

اما إشكالية البحث فتمثلت بالشواهد الشعرية في كتاب المحرر للهمري والذي تعتبر اللبنة الأساسية لعلم النحو، حيث سلط الباحث الضوء على هذه الشواهد وعلى علاقتها في القضايا النحوية التي ذره الهمري في كتابة عبر تحليلها وجمعها في دراسة واحدة، واتبع الباحث في هذا المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي والمتجسد في تتبع واستقراء الشواهد الشعرية وتحليلها، مع ابراز موضع الشاهد في كل مسألة نحوية، وذكر ما قيل حول الشاهد من اراء في كتب النحو، وتعزز الشاهد الشعري بالآيات القرآنية ومقارنة تحليلها مع كتب غير المحرر في علم النحو.

ومن خلال ما ذكر تبين تنوع الشاهد الشعري عند الهمري كأن يأتي بالمثل لبيان معنى لغوي او لينبه الى لغة من اللغات، او يدل على أصل، كما نه يبين موضع الشاهد الشعري ويذكر الروايات الأخرى للبيت الشعري، كما ويوضح درجة الشاهد الشعري قبولاً ورفضاً، ويقدم الشاهد القرآني على غيره من الشواهد.

الكلمات المفتاحية: الشواهد الشعرية، الكتاب، المحرر، النحو، الهمري، التحليلية.

ÖZET

“Al-Harami'nin “Al-Muharir” kitabındaki dilbilgisi sorunlarının şiirsel kanıtı ve analitik bir çalışma” adındaki tezin önemi, ümmetin alimlerinden birine ışık tutması ve bilimin üstün olduğu bir yön olan gramer ilmini aydınlatması ile kendini göstermektedir. Tez, şiirsel kanıtın statüsünü, gramer ve morfolojik kuralların oluşturulmasındaki rolünü ve bunların yanı sıra Arap şiiri ile apaçık Arapça bir dille nazil olan Kur'an-ı Kerim'i anlamının bir yolu olarak kabul edilen fasih Arapça kullanarak konuşma arasında kurduğu bağlantıyı vurgulamıştır.

Araştırmanın problemi, dilbilgisinin temel yapı taşı olarak kabul edilen Al-Harami'nin Al-Muharir adlı kitabındaki şiirsel kanıtları ortaya koymaktır. Araştırmacı bu delilleri ve Al-Harami'nin yazılı olarak bahsettiği dilbilgisi konuları ile ilişkisini analiz ederek tek bir çalışmada toplayarak konuya ışık tutmuştur. Araştırmacı, betimleyici, tümevarım, analitik ve somutlaştırılmış yaklaşımları kullanarak şiirsel kanıtları takip ve tahmin edip her dilbilgisi sorununda kanıtları vurgulayarak analiz etti. Araştırmacı kanıtlar hakkındaki görüşler bakımından gramer kitaplarında söylenenlerden bahseder, kanıtları Kur'an ayetleriyle pekiştirir ve Al-Muharir haricindeki diğer gramer kitaplarıyla mukayese eder.

Bahsedilenler aracılığıyla, Al-Harami'nin dilsel bir anlamı açıklığa kavuşturmak, dillerden birine işaret etmek veya bir kökeni belirtmek için örnek sunması sayesinde şiirsel tanıklığının çeşitliliği, konumu, diğer rivâyetleri, kabul ve ret derecesinden bahsedilmiş ve Kur'ânî kanıtlara diğer kanıtlara göre öncelik verilmiştir.

Anahtar kelimeler: Şiirsel kanıt; Kitap; Al-Muharir; Dilbilgisi; Al-Harami; Analitik.

ABSTRACT

The importance of the thesis titled “An analytical study and poetic proof of grammatical problems in Al-Harami's book 'Al-Muharrir’” is manifested in the fact that it sheds light on one of the scholars of the Ummah and enlightens the science of grammar, an aspect in which science excels. The thesis emphasized the status of poetic proof, its role in establishing grammatical and morphological rules, as well as the link it established between Arabic poetry and speaking using fluent Arabic, which is considered a way of understanding the Qur'an, which was revealed in a clear Arabic language.

The problem of the research is to reveal the poetic proofs in Al-Harami's book Al-Muharrir, which is accepted as the basic building block of grammar. The researcher sheds light on the subject by analyzing these evidences and their relationship with the grammar issues that Al-Harami mentioned in writing, and collecting them in a single study. Using descriptive, inductive, analytical, and embodied approaches, the researcher followed and predicted poetic evidence and analyzed it by emphasizing the evidence in each grammar problem. The researcher talks about what is said in grammar books in terms of opinions about evidence, reinforces the evidence with verses from the Qur'an and compares it with other grammar books except Al-Muharrir.

Through the foregoing, the diversity, location, other narrations, degree of acceptance and rejection of his poetic testimony are mentioned, and Qur'anic evidence is given priority over other evidence, thanks to which Al-Harami provides an example to clarify a linguistic meaning, point to one of the languages, or indicate an origin.

Keywords: Poetic proof; Book; Al-Muharrir; Grammar; Al-Harami; Analytical.

ARŞIV KAYIT BİLGİLERİ

Tezin Adı	AL-HARAMİ'NİN "AL-MUHARRİR" KİTABINDA DİLBİLGİSİ SORUNLARININ ŞİİRSEL KANITI, ANALİTİK BİR ÇALIŞMA
Tezin Yazarı	Mohammed Khalaf ZAİDAN
Tezin Danışmanı	Dr. Öğr. Üyesi Mohammad Nader ALİ
Tezin Derecesi	Yüksek Lisans
Tezin Tarihi	10.08.2022
Tezin Alanı	Temel İslami Bilimler
Tezin Yeri	KBÜ/LEE
Tezin Sayfa Sayısı	155
Anahtar Kelimeler	Al-Muharrir Kitabı. Şiirsel Kanıtı. Grammar. Al-Harami

بيانات الرسالة للأرشفة (باللغة العربية)

الشواهد الشعرية للقضايا النحوية في كتاب المحرر "للهمي" دراسة تحليلية	عنوان الرسالة
محمد خلف زيدان	اسم الباحث
د. محمد نادر علي	اسم المشرف
الماجستير	المرحلة الدراسية
٢٠٢٢ / ٠٨ / ١٠	تاريخ الرسالة
العلوم الإسلامية الأساسية	تخصص الرسالة
جامعة كارابوك / معهد الدراسات العليا	مكان الرسالة
١٥٥	عدد صفحات الرسالة
الشواهد الشعرية، كتاب المحرر، النحو، الهمي. التحليلية	الكلمات المفتاحية

ARCHIVE RECORD INFORMATION

Name of the Thesis	POETIC EVIDENCE FOR GRAMMATICAL ISSUES IN THE BOOK OF AL-MUHARRIR FOR AL-HEREMI, AN ANALYTICAL STUDY
Author of the Thesis	Mohammed Khalaf ZAIDAN
Advisor of the Thesis	Dr. Mohammad Nader ALI
Status of the Thesis	Master's
Date of the Thesis	10.08.2022
Field of the Thesis	Basic Islamic Sciences
Place of the Thesis	KBU/LEE
Total Page Number	155
Keywords	The Book of Al-Muharrir. Poetic Proof. Grammar. Al-Harami.

الاختصارات

المختصرات	الكلمة
عَلَيْكَ	عز وجل
ﷺ	صلى الله عليه وسلم
السَّلَامُ	عليه السلام
رَضِيَ	رضي الله عنه
ت	المتوفى
ج	جزء
د. م	دون مكان
د. ت	دون تاريخ للنشر
ص	صفحة
م	ميلادي
هـ	هجري
د. ط	دون طبعة

موضوع البحث

يدور موضوع البحث حول عرض الشواهد الشعرية في كتاب المحرر في النحو، للهمري، ودراستها دراسة تحليلية، وعرض آراء الهمري التي ذكرها في هذه الشواهد، وتبيين ملكته النحوية وبيان تمكن هذا العالم من النحو وتعمقه فيه.

أهداف البحث وأهميته

ومن أهداف البحث التعريف بالهمري كعالم من علماء النحو العربي، والتعريف بكتابه المحرر، وكذلك التعريف بأنواع الشواهد التي استشهد بها الهمري لإثبات قاعدة نحوية أو تفنيدها، وتبسيط الضوء على الشاهد الشعري كونه موضوع دراستنا.

وتتجلى أهمية البحث من خلال بعض النقاط التي أكد عليها الباحث في هذا البحث:

- ١- طرح الآراء النحوية في مختلف مسائل النحو في هذا البحث، فضلاً عن طرح بعض القضايا الصرفية المتعلقة بشواهد كتاب المحرر الشعرية، والتي من شأنها أن تثري الدرس النحوي.
- ٢- إبراز مكانة الشاهد الشعري، وأهميته، ودوره في استنباط القواعد النحوية والصرفية التي يتم من خلالها فهم النحو العربي.
- ٣- ارتباط هذا البحث بالكلام العربي الفصيح، متمثلاً في الشعر العربي، والذي يعتبر بدوره وسيلة مُعينة على فهم القرآن الكريم الذي نزل بلسان العرب.
- ٤- الاستفادة في هذا البحث من المادة اللغوية التي تتميز بها الشواهد الشعرية، وتوظيفها في الدرس اللغوي.
- ٥- تبسيط الضوء على عالم جليل من علماء الأمة، وإضاءة جانب من الجوانب العلمية التي أبدع فيها.
- ٦- حبي لعلم النحو، ورغبتي في الاستزادة من هذا العلم المهم، والذي يرتبط بالقرآن الكريم الذي أنزل بلسان عربي مبين.

منهج البحث

لقد اتّبع الباحث المنهج الوصفي الاستقرائي، والوصفي التحليلي، والذي تجسد في تتبع واستقراء الشواهد الشعرية، وتحليلها، ومن ثمّ إبراز موضع الشاهد في كل مسألة نحوية، مع تجاهل المسائل التي لم يتطرق إليها الشاهد، وذكُر ما قيل حول الشاهد من آراء في كتب النحو، وكذلك استقراء الآيات القرآنية بغرض إيراد الآيات التي من شأنها تعزيز الشاهد الشعري، وتُقوّي حجته، فضلاً عن تعزيز الشواهد الشعرية بشواهد شعرية أخرى من غير المحرر، كما اتبع المنهج المقارن عبر مناقشة الآراء الواردة في تحليل الشواهد الشعرية في كتب النحو، والترجيح بينها ما أمكنه إلى ذلك سبيلاً.

مشكلة البحث

لم تتطرق الدراسات السابقة إلى دراسة الشواهد الشعرية في كتاب المحرر دراسة نحوية؛ لذلك جاءت هذه الدراسة لتجمع شواهد المحرر الشعرية في دراسة واحدة، تمكن الدارس من الاستفادة منها وبسهولة. ومن الصعوبة أن يأتي باحث بجديد وهو يخوض في هذا المضمار الذي سار فيه الكثير من قبله. وأريد من البحث هذا معرفة مكانة الهرمي ومعرفة مكانة كتابه المحرر في الاستشهاد، وما أنواع الشواهد عند الهرمي؟ هل قدم القرءان على الشعر؟

ومن المعلوم أنّ الشواهد الشعرية هي اللبنة الأولى، والأساس الذي بنى عليه النحاة قواعدهم لدى وضعهم لعلم النحو، ومن هؤلاء النحاة (عمر بن عيسى الهرمي) الذي عمد إلى دراسة طائفة من الشواهد الشعرية دراسة تحليلية رصينة في معرض تأليفه لكتابه (المحرر في النحو)، إذ حاول الهرمي أن يُبسّط فيه مادته النحوية بغية تسهيلها على من أراد الاستفادة منها، وقد لفت انتباهي صنيعة الباهر هذا، فبحثت واستقصيت علنيّ أعثر على دراسة، أو كتاب تناول موضوع الشواهد الشعرية التي ساقها بالبحث والتمحيص، بيد أنني لم أقع على شيء من ذلك، ووجدت أنّ الكثير من الدارسين لعلم العربية لا يعرفون هذا الكتاب القيم في مادته العلمية، وهذا ما دفعني، وولّد لدي الرغبة في تناول الشواهد الشعرية على القضايا النحوية التي ذكرها الهرمي في كتابه، وتسليط الضوء عليها تبعاً، عبر تحليلها، ومن ثمّ جمعها في دراسة واحدة؛ بغية تمكين المتخصصين في هذا الباب من الاستفادة منها بيسر وبسهولة، متوكّلاً في ذلك على الله، ومستعيناً بحوله وقوته.

حدود البحث ونطاقه.

لا يخفى على كل دارس لعلم النحو أن هناك دراسات كثيرة ومتنوعة تناولت موضوع الشواهد الشعرية بالبحث والتمحيص لدى وضعهم لقواعد علم النحو، بيد أن حدود بحثي في هذه الدراسة هو تلك الشواهد الشعرية التي أوردها الهرمي في معرض وضعه لقواعد علم النحو في كتابه (المحرر في النحو)، دوناً عن غيرها من الشواهد التي أوردها واستدل بها باقي النحاة في كتب النحو الأخرى.

الدراسات السابقة

لم يكن هذا البحث هو الأول من نوعه، فهناك الكثير من الدراسات السابقة، التي تطرقت إلى موضوع الشواهد الشعرية في العديد من كتب النحو، لكن الباحث اختار عددًا من هذه الدراسات، على سبيل المثال لا الحصر، منها:

المفتاح في شرح أبيات الإيضاح لابن عصفور، دراسة نحوية صرفية، رسالة مُقدّمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف، تقدم بها الطالب وليد ظاهر النجم، إلى جامعة الأنبار (٢٠١٦م). وقد حاول فيها الباحث معالجة القضايا النحوية والصرفية الواردة في كتاب المفتاح، وإبراز رأي المؤلف فيها، وقد حاول الاعتماد على التحقيق والاستقصاء في مسائل هذا الكتاب. لكنّه اقتصر في منهجه على المادة التي تشري النقاش فقط، وقد أظهر الباحث منهج ابن عصفور في كتابه "المفتاح"، وذكر موارد النحوية، والصرفية، وأدلته الصناعية. ولم يتطرق في دراسته إلى تحليل الشواهد الشعرية حيث إنّه اكتفى بدراستها نحويًا. أما دراستي فقد جاءت لتحلل الشواهد الشعرية وذكر المسائل النحوية فيها، ولم أتطرق خلال التحليل لذكر المسائل الصرفية إلا ما ندر خشية الإطالة، ذلك لأنني اقتصرت منذ البداية على ذكر المسائل النحوية فقط.

الشواهد الشعرية في كتاب المفصل في صنعة الإعراب (للزحشيري)، دراسة تحليلية نحوية صرفية، رسالة مُقدّمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف، تقدم بها الطالب معتز حامد بشير إلى جامعة أم درمان الإسلامية _ كلية الدراسات العليا _ قسم اللغة العربية (٢٠١٠م)، وقد أبرز الباحث في هذه

الرسالة ميزات كتاب المفصل، منبهاً على قيمته العلمية العظيمة، ولقد درس منهج الزمخشري وأسلوبه في عرض مادته العلمية، مقارنةً مع من سبقه من النحاة القدامى. في حين جاءت دراستي ليسير قارئها باتجاه واحد هو الاتجاه التحليلي النحوي، وركزت على الشاهد الشعري كونه يشكل مع القرآن الكريم الأساس لعلم اللغة العربية.

الشواهد النحوية من الحديث النبوي في كتاب تمهيد القواعد لناظر الجيش، رسالة مُقدّمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف، تقدمت بها الطالبة عائشة عبد الله الصعب، إلى جامعة أم القرى _ كلية اللغة العربية - ١٤٣٦ هـ، حيث حاولت الباحثة في رسالتها هذه جمع شواهد الحديث النبوي التي وردت في كتاب تمهيد القواعد، وتناولها بالبحث والدراسة، محاولة في ذلك معرفة علاقتها بالقاعدة النحوية، ولقد لفتت الباحثة الانتباه إلى أهمية الاستشهاد بالحديث الشريف، وأثره في إغناء اللغة بالأساليب التي تزيد من سعتها، كما أماطت الباحثة اللثام عن شخصية ناظر الجيش، معرفةً بمكانته العلمية. في حين دراستي جاءت لتركز على الشاهد الشعري كونه يشكل مع القرآن الكريم الأساس لعلم اللغة العربية.

المسائل النحوية في كتاب التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن، رسالة مُقدّمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية، تقدم بها الطالب داود بن سليمان الهويل ١٤٣٨ هـ إلى جامعة القصيم _ كلية اللغة العربية _، وقد حاول الباحث في هذه الرسالة إبراز مكانة ابن الملقن كنحوي، كما عرض المسائل النحوية في كتاب التوضيح محللاً نماذج منها، وبين الباحث ما للنحو من قدرة في تبين معاني الحديث، ويجد القارئ لهذه الرسالة آراء ابن الملقن النحوية، والتي عرضها الباحث على آراء غيره من النحاة. ، في حين جاءت دراستي لتحلل شواهد الهرمي الشعرية بدون انتقائية وتبين الجانب النحوي فيها.

إضافة إلى دراسات أخرى عنت بموضوع الشواهد الشعرية، والاستدلال بما لدى وضع قواعد علم النحو.

وما يميّز بحثنا عن الدراسات السابقة هو التركيز على دراسة الشواهد الشعرية التي أوردها الهرمي في كتابه (المحرر في النحو) دراسة مستفيضة ومستقلة عما سبقها من دراسات، والتي حسب اطلاعي وعلمي لم يسبقني أحد إلى تسليط الضوء عليها، وتناولها بالدراسة والبحث.

الفصل الأول: الهرمي وكتابه "الحرر في النحو"

المبحث الأول: بيئة الهرمي، وحياته، وشيوخه، وتلامذته، وأقوال العلماء فيه.

سندرس في هذا البحث جوانب من حياة الهرمي، وكغيره من العلماء لا بد له من شيوخ وتلاميذ، لذلك سنحاول عرض شيء من حياته في المطالب الآتية.

المطلب الأول: حياة الهرمي وبيئة الاجتماعية، والسياسية.

وُلد عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي في اليمن^(١). وذكر الجندي^(٢) أنه ولد سنة ثلاث وثلاثين وستمائة^(٣)،

وسُمي بالهرمي نسبة إلى الهرمة^(٤)، والسدوسي النسب الأشعري^(٥)، كنى بأبي بكر، وأبي العتيق، وأبي الخطاب، وعرف بالسراج، المشهور بالنحوي^(٦). نشأ الهرمي في زبيد^(٧)، وتلقى علومه فيها، أمّا وفاته، فقد ذكر الجندي أنه توفي بزبيد، في شهر جمادى الآخرة، سنة نيف وسبعمائة^(٨).

وصفه الخزرجي، بالفقيه الصالح، وذكر أنه ولد سنة ثلاث وثلاثين وستمائة، وكان على مذهب أبي حنيفة، وقد ذكر وفاته وكان أكثر دقة؛ إذ قال: "وكانت وفاته بزبيد يوم السابع من شهر جمادى الآخرة من السنة

(١) ينظر: محمد أبو عبد الله بهاء الدين الجندي، السلوك في طبقات العلماء والملوك، (صنعاء: مكتبة الإرشاد - ١٩٩٥م)، ٣٨٣/٢، الطيب باخرمه، قلادة النحر: ١٦/٦.

(٢) محمد بن يوسف بن يعقوب، أبو عبد الله، بهاء الدين الجندي اليمني، من ثقات ومؤرخي اليمن، ينظر: خير الدين بن محمود الزركلي، الأعلام ١٥١/٧.

(٣) الجندي، السلوك، ٥٤/٢.

(٤) وهي قرية في سفلى وادي زبيد، وهي آخر قرية في الوادي، ينظر: الجندي، السلوك: ٢٨٣/٢.

(٥) نسبة إلى سدوس بطن من بطون أشعر بن أدد بن زيد بن عمرو بن غريب بن زيد بن كهلان. ينظر: إسماعيل بن علي الكوع، المدارس الإسلامية في اليمن، (بيروت: مؤسسة الرسالة ط الأولى ١٩٨٠)، ٥٤.

(٦) ينظر: الجندي، السلوك في طبقات العلماء والملوك ٣٨٣/٢، و الطيب باخرمه، قلادة النحر: ١٦/٦.

(٧) من قرى اليمن في محافظة الحديدة، ينظر: عمارة بن علي نجم الدين، المفيد في أخبار صنعاء وزبيد، (مطبعة السعاد، ١٩٧٦)، ٤٥.

(٨) ينظر: السابق، ٣٨٣/٢.

وللهرمي مكانة اجتماعية مرموقة، فقد أهله ما يملكه من علم لنيلها، فقد كان فقيهاً على المذهب الحنفي، فضلاً عن أنه كان إمام عصره في النحو^(١)، إذ كان من أسرة لها اهتمام بالعلم والتعلم^(٢)، ولد الهرمي وعاش في اليمن، في عصر بني رسول؛ إذ إنَّه صحب الأشرف بن المظفر إلى أن مات، ثم صحب المؤيد^(٣). فقد أهلتها مكانته العلمية لتلك الصحبة، إذ كان للملك الأشرف والمؤيد الباع الطويل في العلم والتصنيف، فكانت لهم عدة مصنفات، ومؤلفات في مختلف العلوم و الفنون^(٤).

ومع أنَّ عصره لا يختلف عن غيره من العصور من إثارة الفتن، والقتال فيه؛ إلا إنَّه كان عصرًا زاخرًا بالعلم، والعطاء الفكري، فمن الواضح أنَّ ملوك ذلك العصر، قد اهتموا بالعلم وكرموا أهله، فلا تكاد تجد ملكًا من ملوكهم إلا وقد اهتم بالعلم، واهتم بالتأليف والتصنيف، وما كتاب إلا دليل على حرصهم لتعليم أبنائهم النحو العربي كعلم من العلوم، كذلك بناؤهم للمدارس إذ إنَّهم أكثروا من بناء المدارس، حتى أصبحت زبيد بعد مكة والمدينة، قبلة للعلم في جزيرة العرب^(٥).

المطلب الثاني: شيوخه وتلامذته، وأقوال العلماء فيه.

أولاً: شيوخه:

- ١ _ الفقيه أبو بكر بن عيسى بن عثمان اليعرقي، المعروف بابن حنكاش^(٦).
- ٢ _ أبو السعود بن فتح الله النحوي، وقد أشار إليه الهرمي في كتابه المحرر^(٧).
- ٣ _ أبو عبدالله محمد بن الحسن الصمعي^(٨)، وقد تصدى الهرمي للتدريس بعده في المدرسة المنصورية بزبيد.

(١) ينظر: عبدالله محمد الحبشي، مصادر الفكر الإسلامي في اليمن (ابوظبي: المجمع الثقافى، ٢٠٠٤)، ٤١٧، وخير الدين الزركلي، الأعلام (دار العلم، ٢٠٠٢)، ٨٥/٥.

(٢) ينظر: عمر بن عيسى الهرمي، المحرر (القاهرة: دار السلام، ٢٠٠٥)، ١٧.

(٣) ينظر: الطيب بن عبدالله الحضرمي باخرمة، قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر (جدة: دار المنهاج، ٢٠٠٨)، ١٥/٦.

(٤) ينظر: عبدالله محمد الحبشي، مصادر الفكر الإسلامي، ٦٠٧-٦١٣.

(٥) ينظر: عبدالله محمد الحبشي، حياة الأدب اليمني، (اليمن، وزارة الإعلام، ١٩٨٠)، ٦١.

(٦) ينظر: الخزرجي، العقود اللؤلؤية، ١/١٤١.

(٧) ينظر: الهرمي، المحرر في النحو، ٨٨٤.

(٨) ينظر: الخزرجي، العقود اللؤلؤية، ١/٢٩٥.

ثانياً: تلامذته

١. أبو عبد الله، بهاء الدين محمد، بن يوسف بن يعقوب الجندي، وهو من تلاميذه الذين ترجموا له،

قال الجندي: " ومنهم شيخي عمر بن عيسى بن إسماعيل المشهور بالنحوي، والهرمي " (١) .

٢. أبوبكر بن عمر بن عبد الله بن جابر، قال الجندي عن ابن جابر: " ثم دخل زبيد وأخذ عن

المكي، والسراج، وابن مطري " (٢) .

٣. محمد الناصر بن الملك الأشرف (٣) .

٤. أبوبكر العادل، بن الملك الأشرف (٤) .

ثالثاً: أقوال العلماء فيه

عُرف الهرمي فقيهاً على مذهب الإمام أبي حنيفة، وهو من أئمة المذهب المعدودين في بلاد

اليمن، بل انتهت إليه رئاسة المذهب، كذلك كان أديباً عارفاً بالحساب، والتصريف، و العروض (٥)،

وذكره الزركلي بأنه نحوي أديب، وذكر أن له كتباً منها المحرر في النحو (٦)، ونقل السيوطي، بأنه كان إمام

عصره في النحو (٧) .

(١) ينظر: الجندي، السلوك، ٣٨٣/٢ .

(٢) ينظر: السابق، ٢٨٠/٢ .

(٣) ينظر: الخزرجي، العقود اللؤلؤية، ٢٤٣١ .

(٤) ينظر: السابق، ٢٥٠/١ .

(٥) ينظر: الطيب باخرمة، قلادة النحر، ١٥/٦ .

(٦) ينظر، الزركلي، الأعلام، ٥٨/٥ .

(٧) ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ٢٢٢/٢ .

المبحث الثاني: كتاب المحرر في النحو.

عندما نريد أن نتكلم عن كتاب المحرر فلا بد لنا من أن نفصل القول قليلاً فيه لما لهذا الكتاب من قيمة علمية، لذلك سأتكلم عن كتاب المحرر، من حيث أسباب تصنيفه، حيث إنَّ كتاب المحرر لم يأت تصنيفه من فراغ، بل لحاجة تعليمية، لذلك كان منهج الهرمي فيه مبسطاً تعليمياً ، وقد تكلمت عنه في المطالب الآتية:

المطلب الأول: أسباب تصنيفه

يذكر المؤرخون أنه قد ألف عدة مؤلفات في النحو للملك الأشرف، لكن لم يبق من هذه المؤلفات إلا المحرر في النحو^(١). أي إنَّ سبب تأليف كتاب المحرر، لتعليم أبناء الملك الأشرف.

المطلب الثاني: منهج الهرمي في المحرر

لقد اقتفى الهرمي أثر من سبقه في تقسيم محرره وفق مقالات، وأبواب، وفصول، وربما أقسام، وضروب، بطريقة جديدة، فنجده قسمه إلى عشر مقالات إذ جعل الاسم أولاً لقوته، ثم الفعل، فالحرف، لكنه حين عرض موضوعاته جعل مقالة الأفعال هي السادسة لا الثانية، وعلة ذلك عنده، أنَّ كل المقالات الواقعة بين الأسماء، ومقالة الأفعال تدخل كلها في حكم الأسماء^(٢). وفي منهج الهرمي هذا نلمح تجديداً قد انتهجه ، إذ خالف من سبقه، ومن عاصرة في جعل المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، ومقالة التوابع، وكل ما شذ ترتيبه فهو داخل في حكم الأسماء، لقد رسم له خطة ووضع له منهجاً، رتب مقالاته تبعاً لذلك، فنجده يعلل سبب جعل المرفوعات موضوع المقالة الثانية، بقوله: "وإنما قدمنا الرفع؛ لأنه أول الحركات من حيث إنَّ الرفع مأخوذة من الواو، والواو من أول الفم، فلذلك كانت الرفع أول الحركات" ^(٣).

(١) ينظر: باخزمة، قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر ١٥/٦

(٢) ينظر: الهرمي، المحرر، ٢٠٤.

(٣) ينظر: المصدر السابق، ٥٢٣.

كذلك يحاول أن يسوق مثاله مستنبطاً من الواقع، بعيداً عن التكلف، فنجده يقول في التأكيد اللفظي:
"ومنه تكرير الأذان، والإقامة" (١).

ويلتزم منهجاً تعليمياً في المحرر، يعرضه بصورة بسيطة، ليكون دليلاً للمبتدئين، ويتعد في كتابه عن كل خلاف، حتى لا يشتت أذهان طلابه ويتعد بهم عن هدف النحو الحقيقي، وإذا ما استعرضنا آراءه ومواقفه، تبين لنا ميله للمدرسة البصرية، فهو يأخذ من أعلام المدرسة البصرية، كالخليل بن أحمد الفراهيدي (٢)، في تقديره نصب الاسم بفعل محذوف بعد ألا في التحضيض، كما في قول القائل (٣):

ألا رجلاً جزاه الله خيراً *** يدل على محصلة تبيت

قال: تقديره عند الخليل: "ألا تروني رجلاً، فحذف الفعل، وهذا تحضيض".

كذلك نقل الهرمي عن سيبويه (٤)، في مواضع كثيرة من كتابه مع نسبتها إلى سيبويه، كنقله عنه في كلامه عن التعريف بالألف واللام قوله: قال سيبويه: "التعريف باللام وحدها، وإنما دخلت الألف معها للوصل" (٥). لكننا نجد في مواطن كثيرة لا ينسب القول إلى صاحبه ومنه قوله: "وإنما بدأنا بالأسماء؛ لأنها الأصل في الكلام، والأفعال، والحروف فرع عليها" (٦). وهو صنيع سيبويه (٧). كذلك نقل عن أعلام بصريين آخر كالأخفش، والمبرد، والزجاج وغيرهم .

وهذا لا يعني تركه لآراء الكوفيين، لأنه كان ينهج نهج المتأخرين في المزج بين المذهبين، وإن كان أخذ من المذهب الكوفي أقل، فهولا يأخذ إلا من ثلاثة من أعلام الكوفة في النحو هم الكسائي، والفراء، وشعلب، ومن الأمثلة على أخذه من الكسائي قوله في إعمال اسم الفاعل بمعنى المضي، يقول:

(١) الهرمي، المحرر، ٩٨٠.

(٢) الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي وقيل الباهلي أبو عبد الرحمن البصري النحوي. ينظر: أبو عبد الله، علاء الدين مغلاطي، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال (مكتبة الفاروق، ٢٠٠١ م)، ٤/٢١٨.

(٣) الهرمي، المحرر، ٩٦.

(٤) عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه، (١٤٨ - ١٨٠ هـ = ٧٦٥ - ٧٩٦ م) ينظر: الزركلي، الأعلام، ٥/٨١.

(٥) ينظر: الهرمي، المحرر (٢٤٦).

(٦) ينظر: المصدر السابق، ٢٠٣.

(٧) ينظر: عمرو بن عثمان، سيبويه، الكتاب، (القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م)، ٢٠/١.

"هذا ظان زيدًا قائمًا أمس، دليل قوي للكسائي، وقوله: هذا الضارب زيدًا أمس، جائز بالأجماع. وفي هذا دليل قوي للكسائي" (١).

لقد قدم الهرمي كثيرا من الآراء النحوية الكوفية ولم يشر الى ذلك، وهو بذلك يترك للمتلقي حرية الاختيار، فمن الآراء الكوفية التي قدمها ولم ينسبها ، هو أن ورود إن بمعنى إذ، كذلك يجيز دخول اللام على خبر لكن.

(١) ينظر: الهرمي، المحرر، ٦٠٢.

الفصل الثاني: الشواهد الشعرية في كتاب المحرر

الاستشهاد بالشعر كان هو سمت علماء النحو إذا أرادوا الاستدلال على قاعدة ما، إذ به يتم التأصيل لتلك القاعدة، حتى الآيات القرآنية يتم تحليلها لغوياً، ثم يذكر ما يتعلق بها من شاهد نحوي، لذلك حضى الشاهد الشعري باهتمام العلماء، و لأجل أن نبين هذه الأهمية، سنقسم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: تعريف الشاهد وأهميته ومقاييسه وأنواعه.

بما أنّ صلب دراستنا هو الشاهد الشعري، فلا بد لنا إذن من أن نتوسع في تناول الشاهد الشعري ليتضح المقصد، في المطالب الآتية:

المطلب الأول: تعريف الشاهد لغة واصطلاحاً.

لغةً: للشاهد معانٍ مختلفة، ففي اللغة من قولهم لفلان شاهد حسن، أي لسان مبين، وتعبير حسن^(١). وعند الجوهري^(٢) من معاني الشاهد "شهد له بكذا شهادة"، أدى ما عنده من الشهادة فهو شاهد.

ومن الملاحظ فإنّ كلمة "الشاهد"، تحمل معانٍ عدة من الناحية اللغوية، إلا أنّ المعنى الأول، الذي يهمننا في هذا المقام، هو ما يدل على معنى الاستدلال والاحتجاج، والتوضيح، أو ما دل على نقض رأي مخالف، فالشاهد، إنما يساق عند النحويين، واللغويين وغيرهم، للدلالة والاحتجاج لإثبات قاعدة نحوية، أو نقض رأي مخالف^(٣).

اصطلاحاً:

(١) أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري، لسان العرب، (دار المعارف، مادة شهد)، ٢٤٨/٣.
(٢) الجوهري: إمام اللغة أبو النصر إسماعيل بن حماد التركي، مصنف كتاب الصحاح مات سنة ٣٩٣، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٥٢٦/١٢،
(٣) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٢٤٨\٣.

ومن هذا التعريف اللغوي نستطيع أن نقول: إنَّ الشاهد في الاصطلاح، هو كل ما يستشهد به النحويون من آيات قرآنية، وأحاديث نبوية، وأقوال نثرية، أو شعرية، لتوضيح وبيان قاعدة نحوية، والغالب على هذه الشواهد هو الشعر^(١).

المطلب الثاني: أهمية الشاهد الشعري

وللشاهد أهمية قصوى في علم النحو؛ فهو جانب من جوانبه، فلم يكن محمد طنطاوي بعيداً عن الصواب حينما ذكر: "إنَّ الشاهد في النحو هو النحو، وكانت قيمة العالم تتجلى في معرفته بالشاهد واستخراجه له من الكلام الفصيح، واستحضاره إياه عند الحاجة"^(٢).

وتتجلى هذه الأهمية إذ من خلال الشاهد تستنبط القاعدة النحوية، والشاهد دائماً حجة نحوي، إذ يثبت من خلاله أنَّ القاعدة النحوية صحيحة، وبيان ما جاء مخالفاً للقياس، أو الرد على المخالفين، وتفنيد آراءهم، وإظهار ضعف مذهب المخالفين النحوي، أو عدم جوازه؛ لذا فإن دراستها، وتبيين كيفية الاستشهاد بها من قبل النحويين، يبين الأسس التي ارتكز عليها النحو، ويظهر ما طرأ عليه من تغيير، وتطوير في سيرته الطويلة^(٣).

لذا فقد حرص العلماء على تتبع الشواهد وتقصي ظواهرها، ومن العبارات السائدة في كتب النحو الاستشهاد، والاحتجاج، والتمثيل.

المطلب الثالث: مقاييس الشواهد وأنواعها

ليس كل بيت من الشعر يستشهد به فهناك ضوابط وضعها العلماء لقبول البيت الشعري شاهداً على مسألة نحوية معينة، وسنحاول تسليط الضوء على تلك الضوابط في هذا المطلب. ولكي تتضح الصورة سأقسم هذا المطلب كالتالي:

أولاً: مقاييس الشواهد الشعرية: المقصود بها: الأساس النظري، الذي يقوم عليه الاستشهاد عند النحاة حيث القبائل التي اعتمد عليها العلماء موطناً للفصاحة، من حيث عصور الاستشهاد. وهذه المقاييس هي:

(١) ينظر: الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ٤٩٤.

(٢) ينظر: الشيخ محمد طنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، (القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٣ م)، ١٩٢.

(٣) ينظر: عبد الجبار حلوان، الشواهد والاستشهاد في النحو، (مطبعة الزهراء، بغداد)، ٦.

١. المقياس المكاني.

نعني به القبائل التي اطمأن العلماء لفصاحتها، وقوة سليقتها التي حافظت عليها رغم اختلاطها مع البيئات الأخرى، ومن تلك القبائل قريش^(١)، ثم هذيل^(٢)، وبعض كنانة^(٣)، وبعض الطائيين^(٤)، ولم يؤخذ من غيرهم من سائر أطراف بلادهم المجاورة^(٥).

٢. المقياس الزمني (عصور الاحتجاج).

المقصود بها الفترة التي وثقها العلماء لقبول كلام العرب، وقبائلهم التي حددوها موطنًا للفصاحة، ويسمي العلماء تلك العصور التي ظلت فيها سلائق العرب سليمة وخالصة مما يشينها بعصور الاحتجاج، فعرّب الأمصار يحتج بكلامهم شعرا ونثرًا، ولقد نقل ثعلب عن الأصمعي إنّه قال: حُتم الشعراء بإبراهيم بن هرمة^(٦)، وهو آخر الحجج^(٧)، ولقد كان مولده عام سبعين للهجرة، ووفاته بعد الخمسين والمئة تقريبًا، ويرون أنّ عرب البادية يصح الاحتجاج بشعرهم حتى نهاية القرن الرابع الهجري^(٨). وقد قسم العلماء الشعراء الذين يحتج بشعرهم على أربع طبقات.

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم شعراء قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى.

الطبقة الثانية: المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلبيد وحسان.

الطبقة الثالثة: المتقدمون، ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام، كجرير، والفرزدق.

الطبقة الرابعة: المولدون ويقال لهم المحدثون، وهم من بعدهم إلى زماننا كبشار بن برد، وأبي نواس.

(١) قبيلة من كنانة غلب عليهم اسم أبيهم، فقيل لهم قريش، وهم عدة قبائل. ينظر، أبو العباس أحمد القلقشندي، نهاية الأرب، (القاهرة، الشركة العربية للطباعة، ١٩٥٩)، ٣٩٧.

(٢) هذيل هم بطن من خندف، ومن مضر وهم بنو هذيل بن مدركة بن إلياس، ينظر، أحمد القلقشندي، نهاية الأرب، ٤٣٥.

(٣) كنانة بن خزيمه والد النضر أبي قريش، ينظر: السيوطي، الأنساب، ٢/٢١٤.

(٤) قبيلة من كهلان من القحطانية، ينظر، القلقشندي، نهاية الأرب، ٣٢٦.

(٥) عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م)، ١/٢١٢.

(٦) إبراهيم بن هرمة هو أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن سلمة بن عامر بن هرمة، توفي ١٧٦، ينظر، بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٣)، ٢/٧٠.

(٧) السيوطي، المزهري، ٢٠.

(٨) جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، (دمشق: دار القلم، ١٩٨٩م)، ٧.

فالتبقة الأولى، والثانية يستشهد بشعر الطبقتين إجمالاً، وأما الثالثة، فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها.

أما الرابعة: فالصحيح ألا يستشهد بكلامهم إطلاقاً، وقيل بل يستشهد بكلام الموثوقين منهم، وهو اختيار الزمخشري، فإنه استشهد بشعر أبي تمام في عدة مواضع^(١).

ويقول صاحب الاقتراح: "وأجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة العربية"^(٢).

ثانياً: أنواع الشواهد:

أولاً: الشواهد القرآنية:

لا شك في إنَّ القرآن الكريم أعلى النصوص التي يحتج بها على بناء القواعد والأحكام النحوية والصرفية، وقد أكثر الهرمي من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءته على قواعد اللغة، فهو لا يعرض لمسألة نحوية، مرتبطة بالمعنى إلا كان شاهده القرآني حاضراً، ثم يقوم بتوضيح تلك المسألة معنى وإعراباً.

لقد قاربت شواهد الهرمي القرآنية أربعمئة شاهدٍ فهو يسوق شاهده القرآني ليدل على معنى من المعاني، أو لبيان ما في الشاهد نحويًا من إعراب وغيرها. أما القراءات عند الهرمي فقد كان معتدلاً في عرضها لكنه كان يشير أحياناً لاختياره قراءة دون غيرها باعتبارها القراءة الجيدة^(٣). ومن الأمثلة على استشاده بالقرآن، استشاده بقوله تعالى ﴿لَا يَلْتَكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئاً﴾ [الحجرات: ١]. ليدل على معنى لغوي، "لا يلتكم" أي: لا ينقصكم.

٢. الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:

كغيره من النحاة استشهد الهرمي بالأحاديث الشريفة لكن كان من المقلين بالاستشهاد بها، حيث لم يرد عنده إلا في ثلاثة عشر موضعاً. فكان أحياناً يبين موضع الشاهد نحويًا، وأحياناً يبين موضع

(١) عبد القادر بن عمر البغدادي، خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٧ م)

(٢) جلال الدين السيوطي ت ٩١١ (دمشق: دار البيروني، ٢٠٠٦)، الاقتراح، ٥٨.

(٣) ينظر: الهرمي، المحرر، ٨٣٠٧٥.

الشاهد لغويًا، وقد يذكر الروايات الأخرى للحديث إن وجدت، ولا يبين درجة الحديث^(١). كاستشهاده بحديث " ليس أمير امصيام في السفر"^(٢)، ليدلل على إبدال الميم من اللام في لغة طي.

٣. الاستشهاد بالأمثال وأقوال العرب:

استشهاد الهرمي بالأمثال قليل، لكن من الملاحظ عند استشهاده بالمثل فإنه يبين موضع الشاهد فيه، ويبينه نحويًا.

فقد يورد مثلاً لبيان معنى مثل: " الدَّوْدُ إلى الذَّوْدِ إِبِلٌ " يقول في معناه: "أي: مع الذود"^(٣).

وقد تناول الهرمي الجانب الصرفي عند ذكره للمثل ما أمكن له ذلك، فعند عرضه لمثل: التقتنا حلقتنا البطان، يقول: " فجع فيه بين ساكنين، وهي الألف من " حلقتنا"، واللام من البطان"^(٤).

كذلك يبين موضع الضرورة للشاعر فيه، كقوله: ويجوز له قصر الممدود. قال: لا بد من صنعا، وإن طال السفر. فقصر صنعا وهي ممدودة^(٥).

٤. الإستشهاد بالشعر:

الشعر فن قولي عني به العرب قديمًا، وأحبوه واحتفوا به وقد استعان به الصحابة على فهم القرآن، فابن عباس قال: " الشعر ديوان العرب، فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب، رجعنا إلى ديوانها فالتمسنا معرفة ذلك منه"^(٦).

(١) ينظر: الهرمي، المحرر، ٨٥٨٣.

(٢) أخرجه أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن اسد الشيباني، مسند كعب بن عاصم الأشعري، تحقيق، شعيب الأرنؤوط وآخرون (الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٢٠ هـ، ١٩٩٩ م، ٨٤/٣٩، رقم الحديث (٢٣٦٧٩)، قال شعيب الأرنؤوط: " اسناده صحيح".

(٣) الهرمي، المحرر ٩٠٦. والذود: القطيع من الإبل. ينظر: مجموعة من المؤلفين، الموسوعة الفقهية الكويتية، ٢١/٢٩١.

(٤) ينظر: الهرمي المحرر، ١٣٦٩.

(٥) السابق (١٢٢٥-١٢٢٦).

(٦) جلال الدين عبد الصمد السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤ هـ/ ١٩٧٤ م)، ١/٢٥٥.

الشواهد الشعرية قسم مهم من تراث الأمة اللغوية عامة، والنحوي خاصة فما صيغت قواعد النحو إلا عليها، وما دارت خلافات النحاة إلا حولها في مذاهبهم، ولأجل هذه الأهمية أقبل عليها العلماء القدماء شرحًا وتفصيلًا ومن هذه الشروح: (شرح أبيات الكتاب) للنحاس^(١)، وغيرها.

لقد أكثر الهرمي من الاستشهاد بالشعر العربي، حتى جاء بالمرتبة الثانية بعد الشواهد القرآنية فقد بلغت قرابة مائتين وأربعة وسبعين بيتًا، ذكرها في ثلاثمائة وتسعة وعشرين موضعًا تقريبًا، أكثر فيها من شعر الجاهليين والمخضرمين، والإسلاميين، ولم يترك الاستشهاد بشعر المتأخرين، فقد استشهد لهم في ثمانية مواضع، كان للمتنبّي أربعة منها، ولأبي نواس اثنين، وموضعًا لكشاجم، وآخر لعبد الملك بن إدريس^(٢).

ومن الملاحظ إنّه عندما يورد الشاهد فإنه ينبه إلى أمور منها:

١- الإشارة إلى المعنى: ومن ذلك استشهاده على إنَّ كان التامة تكون بمعنى حدث، يقول ذاكراً قول الشاعر:

إذا كانتِ الهيجاءُ وانشقتِ العصا *** فحسبُك والضحاكُ سيفٌ مهندٌ^(٣)
قال: أي: إذا حدثت الهيجاء^(٤).

٢- التنبيه على اللغة: عند عرضه للشاهد كان ينبه على اللغة إنَّ وجدت وإن كان الشاهد يمثل لغة للعرب نبه إلى ذلك، من ذلك إشارته عند ذكر "ما" الحجازية، وإنها تنقص عن "ليس" بثلاثة أشياء، فقال: فإن قيل: ما تقول في قول الشاعر

وما الدهرُ إلا منجنوناً بأهله *** وما صاحبُ الحاجاتِ إلا معذباً^(١)

(١) النحاس هو أحمد بن محمد بن إسماعيل أبو جعفر، اخذ عن الزجاج، واسع العلم كثير الرواية، له مؤلفات منها، معاني القرآن، والكافي في النحو، ينظر محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر، أبوطاهر، مجد الدين الشيرازي الفيروز آبادي، البلغة في ائمة النحو واللغة، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ٨٤.

(٢) ينظر: الهرمي، الخور، ٨٥.

(٣) نسبه للبيد، ينظر: علي بن الحسين بن علي الباقولي المنسوب للزجاجي، إعراب القرآن، (القاهرة: دار الكتاب المصري وبيروت: دار الكتب، ١٤٢٠) (٧٨٠/٣). ولم أجد من نسبه للبيد غيره.

(٤) ينظر: الهرمي، الخور (٥٩٠).

فنصب منجنوناً ومعدباً مع دخول "إلا" فما وجه ذلك؟، قيل: عنها لغة لبعض العرب، يعملون
"ما" مع دخول "إلا"، وهو شاذ، لا يعمل عليه (٢).

٣- التنبيه على الروايات الأخرى:

وقد يذكر ما ورد في الشاهد من روايات أخرى، إن وجدت، من ذلك قول الفرزدق (٣):

كَمِ عَمَةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ *** فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتَ عَلِيَّ عَشَارِي (٤)

قال: زُوي بـخـفض "العمة" على إنَّ "كم" خبرية، وبنصبها على أنَّ "كم" مشبهة بالاستفهامية،
وإن كانت خبرية، وبرفعها على أنَّ "كم": ظرف. (٥)

٤. بيان الوجه الإعرابي:

قد يبين الهرمي ما في الشاهد من إعراب، وربما يعرض لأكثر من وجه إعرابي؛ من ذلك عرضه

لقول الشاعر:

فَبِوَمَّا تَوَافَيْنَا بَوَجْهِهِ مَقْسِمٍ *** كَأَنَّ ظِيئَهُ تَعَطَّوْا إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ (٦)

روى برفع الظبية على إضمار الشأن، والنصب على إعمال "كأن" مع التخفيف، فنصب بها،
والخفض على زيادة "أن"، فالجر بالكاف، التي هي حرف (٧).

(١) لم يعرف قائله، ونسبه بعضهم إلى بعض بني سعد، ينظر: جلال الدين السيوطي، شرح شواهد المغني، (بيروت: دار المأمون للتراث)، (٢١٩/١، ٢٢٠). منجنونا: هي الدولاب التي يستقي عليها، ينظر عبد القادر البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب (بيروت: دار المأمون)، ١١٩/٢.

(٢) ينظر. الهرمي، المحرر (٤٨٢)، وأبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي، الجنى الداني، (بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٩٢)، (٣٢٥).

(٣) مقدم شعراء العصر أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية بن عقال التميمي البصري. ينظر: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قاتم الزاهري، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، (القاهرة: المكتبة التوفيقية)، ٥٩٠/٧.

(٤) ينظر، الهرمي، المحرر، ٨٦٦، الحاوي، شرح ديوان الفرزدق، (٥٨٣/١).

(٥) ينظر: المحرر، ٨٦٦-٨٦٧.

(٦) نسبه الهرمي إلى ذي الرمة، ولم أجده في ديوانه، ينظر: المحرر، ٦٠٣. وتُسب إلى علباء بن أرقم اليشكري، وإلى ابن صريم اليشكري، وإلى غيرهم، البيت موجود في، سيبويه، الكتاب، ١٣٤/٢.

(٧) ينظر: المحرر، ٦٠٣.

٥- نسبة الأبيات: نسب الهرمي في محرره القليل من الأبيات، فلم نجده قد نسب إلا في واحد وثلاثين موضعًا، ذكرها تمثيلاً وليس استشهاداً^(١).

٦- بيان موطن الشاهد، الذي من أجله سيق البيت: فقد كان الهرمي دائماً ما يشير إلى موطن الشاهد في البيت الشعري، من ذلك استشهاده، بقول الشاعر:

ولما رأيت سأتيدما استعبرت لله درُّ اليومَ من لامها^(٢)

قال الهرمي: "فنصب اليوم، وتقديره: لله در من لامها اليوم، ففصل بقوله: اليوم بين المضاف، والمضاف إليه، وهما، در، ومن لام"^(٣).

المبحث الثاني: الأسماء وأنواعها.

وقد ذكر الهرمي شواهداً شعرية لأسماء بينها في المطالب الآتية:

المطلب الأول: الأسماء الستة، والمثنى، والجمع المكسر، والعدد.

أولاً: الأسماء الستة المعتلة المضافة:

هي "أخو، أبو، فو، حمو، وذو"، الملازمة للإضافة، ومنهم من يعدها ستة، إذ إنَّه يضيف إليها "هنو"، وتسمى معتلةً، لأنَّ آخرها حرف علةٍ، وتعرب هذه الأسماء بالحروف ما دامت مضافةً، وإن جردت من الإضافة أعربت بالحركات^(٤). ومن العرب من يجري هذه الأسماء الستة بالألف في الاحوال الثلاث، فيقول: هذا أباه، ورأيت أباه، ومررت بأباه - بالألف في حالة الرفع والنصب والجر- فيجعلونه اسماً مقصوراً^(٥)، قال الشاعر:

إنَّ أبَاهُ وأبَا أبَاهُ * * * قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا^(٦)

(١) ينظر: السابق، ٩٢، ٩١.

(٢) عمرو بن قميئة، ديوانه، ٦٢.

(٣) الهرمي، المحرر، ٦٠٧.

(٤) ينظر. أحمد بن عبدالله الحازمي، الشرح المختصر على نظم الأجرومية (دروس صوتية مفرغة) ٥١٣.

(٥) ينظر: الهرمي، المحرر، ٣١٦، وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ١٨/١.

(٦) هذان بيتان من الرجز المشطور، ويُنسبان لرؤبة، وهما في ملحقات ديوانه ١٦٨، كما ينسبان إلى أبي النجم العجلي، وهما في ديوانه ٢٢٧، كما يُنسبان إلى رجل من بني الحارث، أو لرجل من اليمن.

يُنظر هذان البيتان في: ابن جني، سر صناعة الإعراب ٢/٧٠٥، وابن الأنباري، الإنصاف ١٨/١، وابن يعيش، شرح المفصل ٥٣/١،

والشاهد فيهما: (أباها) الثانية؛ لأنها في موضع الجرّ، بإضافة ما قبلها إليها، ومع ذلك فقد جاء بها بالألف على لغة القصر، ومعنى القصر هو التزام الألف مطلقاً، وجعل الإعراب بالحركات المقدرة على الألف^(١). كذلك قولهم في المثل: "مكره أخاك لا بطل"^(٢)، فقال: "أخاك"، بالألف؛ وهذا على رواية "أخاك"، لأنها في أكثر الروايات "أخوك"^(٣)؛ فمجيء "أخاك" بالألف، وهو في موضع رفع، دل ذلك على مجيئه على لغة القصر، حيث يعرب بالحركات المقدرة على الألف.

ويحكى عن الإمام أبي حنيفة أنه سئل عن إنسان رمى إنساناً بحجر فقتله: هل يجب عليه القَوْدُ؟؛ فقال: لا، ولو رماه باباً قُبَيْسٍ^(٤) بالألف، على هذه اللغة.

إثبات ميم "فم"، في الإضافة:

وقد جاء في الشعر إثباتها مع الإضافة، وعدّها الهرمي ضرورةً شعريةً^(٥).

قال الشاعر:

يصبُحُ عطشانٌ وفي البحرِ فمه^(٦)

وكان حقه أن يقول: وفي البحر فوه، وكونه ضرورة، هو رأي الفارسي^(٧)، والذي وافقه فيه

الهرمي كما ذكرنا.

وأنكر ناظر الجيش أن يكون ذلك ضرورة، بل هو جائز في الشعر والنثر^(٨).

المعنى: يصف الشاعر والد محبوبته وجدها، بأحما بلغا الغاية والمنتهى في الشرف، والمجد والسؤدد.

(١) محمد بن الحسن ابن الصائغ، *اللمحة في شرح الملحة*، لإبراهيم بن سالم الصاعدي (المدينة المنورة، ١٤٢٤/٢٠١٤ ط١) ١/١٦٩.
(٢) الشاهد من الأمثال؛ يضرب المثل لمن يحمل على من ليس من شأنه. ينظر: أبو الفضل، أحمد بن محمد الميداني، *مجمع الأمثال*، (بيروت: دار المعارف) ٢/٣١٨، والبغدادي، *خزانة*، ٧/٢٩٩.

(٣) ينظر: ابن مالك، *شرح التسهيل*، ١، ٤٥.

(٤) ينظر ابن الأنباري، *الإنصاف* (١٨/١)، ابن عقيل، *شرح ابن عقيل* (١/٥٢).

(٥) ينظر: المصدر السابق، ٣١٥.

(٦) لرؤبة، ديوانه ١٥٩.

(٧) ينظر: أبو حيان، *إرتشاف*، ١/٤١٨.

(٨) ينظر: ناظر الجيش، *تمهيد القواعد*، ٢٧٦.

وللنحويين في مسألة إثبات الميم من كلمة "فم" عند الإضافة قولان:

الأول: هو جواز أن تثبت الميم عند إضافة كلمة "فم"، في الشعر والنثر، ولا تختص بالضرورة، وهذا القول لسيبويه، وجمهور النحاة.

قال السيرافي: "وإذا نسب إلى فم، وأصله فوه؛ لأنَّ جمعه أفواه، فإنَّ سيبويه أجاز فيه: فمِيٌّ، وفَمَوِيٌّ"^(١).

القول الثاني: وهو قول القائلين بإثباتها "ميم فم"، عند الإضافة، وخصوه بالضرورة الشعرية، ذهب هذا المذهب أبو علي الفارسي، وابن عصفور؛ وذكر الفارسي أنه لم يستعمل في حال اضافته مع الميم إلا في الشعر^(٢). وذكر ابن عصفور إنَّ هذه الميم لا تثبت إلا ضرورة^(٣).

وعند ابن مالك فإنَّ جواز إثبات الميم في كلمة "فم" لا يختص بالضرورة، ورد على زعم الفارسي بأنَّ هذه الميم لا تثبت إلا ضرورةً، بأنَّ زعم الفارسي عارٍ عن الدليل^(٤).

ووافق أبو حيان ابن مالك، والسيوطي، كذلك ذكره البغدادي، ووافقهم ناظر الجيش^(٥).

وخلاصة القول: إنَّه يجوز إثبات "ميم"، كلمة فم عند الإضافة في سعة الكلام، ولم يختص ذلك في الضرورة الشعرية، لورود الأدلة في ذلك، وهذا القول هو الراجح؛ لورود الأدلة في ذلك، منها حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لخُلوْفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ»^(٦). كذلك فقد وافق هذا الرأي، لرأي جمهور العلماء.

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٤/١١٧، وينظر: ابن جني، سر الصناعة، ٢/٩٠، وابن الشجري، ٢/٢٤٠.

(٢) ينظر: الفارسي، العسكريات، ٩٢.

(٣) ينظر: ابن عصفور، مثل المقرب، ١/٢٩١.

(٤) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ١/٤٩.

(٥) ينظر: أبو حيان، التذييل، ١/١٨٧، وارتشاف الضرب، ٥/٢٤٥٦، والسيوطي، همع الهوامع، ١/١٣٢، والبغدادي، خزانة، ٤/٤٥١، وناظر الجيش، تمهيد القواعد، ١/٢٧٦.

(٦) أخرجه محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، الجامع المسند الصحيح، صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب، فضل الصوم، (بيروت: دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ)، ٢/٢٩.

ثانيًا: المثني:

تعريف المثني: عرف الهرمي المثني، وقال: هي ضمُّ شيءٍ إلى مثله، بشرط اتفاق اللفظ، كقولك: الزيدان العمران، لما أتفق لفظ زيد، وزيد، وعمرو، وعمرو، جازت تثنيتهما، حتى أنك لو ضمنت مع زيد بهيمة سميتها بـ "زيد"، وأردت تثنيتهما، قلت: الزيدان، ولم يمنع من ذلك مانع^(١).

لكن قد خالف بعضهم هذا الرأي، وقال: لا بدَّ من اتفاق المثنيين لفظًا ومعنىً، وإن اختلفا لفظًا، ومعنىً لم يجر إلا فيما سُمع على سبيل التغليب^(٢). وأكثر المتأخرين على منع تثنية هذا، وجمعه (أي: المختلف المعنى)، والأصح الجواز^(٣).

إعراب المثني:

ذكر الهرمي: إنَّ المثني يعرب بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا، وجرًّا^(٤)، وذهب الكوفيون إلى أنَّ الألف، والياء هي إعراب المثني، وسيبويه، والبصريون إلى أنَّها حروف إعراب، وذهب الأخفش، والمبرد إلى أنَّها تدل على الإعراب، ويرى الجرمي أنَّ انقلابها هو الإعراب^(٥). ورجح الزجاجي مذهب سيبويه، ومن تابعه، بأن هذه الحروف هي الإعراب^(٦).

ومن العرب من يجري التثنية جميعها، بالألف في الأحوال الثلاث^(٧)، فيقول: رأيت الزيدان، وهذان الزيدان، ومررت بالزيدان.

فتقدر الحركات الإعرابية الثلاث على الألف منعا من ظهورها للتعذر. وهذه لغة تنسب لبني الحارث وبطون من ربيعة، وهي لغة فاشية^(٨)، واستشهد الهرمي لذلك بقول الشاعر:

(١) ينظر: الهرمي، المحرر، ٢٦٩.

(٢) ينظر: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، شرح التصريح، (بيروت: دار الكتب العلمية)، ٦٥/١.

(٣) ينظر محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، شرح التسهيل، (هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)، ٥٩/١.

(٤) ينظر، الهرمي، المحرر، ٢٧١.

(٥) ينظر عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم - ١٩٩٩م)، ٦٤.

(٦) أبو القاسم الزَّجَّاجي (المتوفى: ٣٣٧هـ)، الإيضاح للزجاجي، (بيروت: دار النفائس)، ١٣٠، ١٤١.

(٧) هي لغة بني الحارث بن كعب، ينظر: محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (٧٦٣ - ٨٢٧هـ)، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، (الناشر: بدون، أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراة)، ٢٠٢/١.

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا *** قَدْ بَلَّغَا فِي الْجِدِّ غَايَتَاهَا
 طَارُوا عَلاَهُنَّ *** فَطَرَّ عَلاَهُنَّ
 وَأَشَدُّ بَمَثَلِي حَقًّا حَقْوَاهَا (٢)

فالأصل "حقويها"، لأنه مثني مفعول به، لكنه قال "حقواها" (٣). ومما يؤيد هذا الرأي، قراءة الجماعة: "إن هذان لساحران" [طه: ٦٣]، وكان قياسه: إن هذين، لكنها جاءت على لغة بني الحارث بن كعب (٤). وقد ذكر عن ابن عباس أنه قال: "إن الله تبارك اسمه أنزل القرآن بلغة كل حي من أحياء العرب فنزلت هذه الآية بلغة بني الحارث بن كعب، لأنهم يجعلون المثني بالألف في كل وجه مرفوعا، فيقولون رأيت الرجلان، ومررت بالرجلان، وأتاني الرجلان، وإنما صار كذلك، لأن الألف أخف بنات المد، واللين" (٥).

قال النحاس في هذا الوجه من إعراب الآية: "وهو أحسن ما حُمِلت عليه الآية" (٦). وأنكرها المبرد. وهو محجوج بنقل الأئمة (٧). قال الشاعر:

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى *** مَسَاغَا لِنَابَهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا (٨)

فقال: "لناباه"، وبذلك يكون قد أجرى المثني مجرى الاسم المقصور، فجره بكسرة مقدرة على الألف، بدلًا من الياء. ولو أجراه على الأصل لقال: "لنابيه". ويتبين في هذا البيت أن بعضًا من العرب يجعلون المثني بالألف رفعًا، ونصبًا، وجرًا، أي: في جميع أحواله. وقد تكلم بها النبي - عليه الصلاة

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٣٥٦/٢.

(٢) هو أبو النجم العجلي، وهو الفضل بن قدامة العجلي، من بني بكر بن وائل، من أكابر الرجاز، توفي سنة (١٣٠). ينظر محمد بن سلام (بالتشديد) بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبد الله (ت: ٢٣٢ هـ)، (جده: دار المدني) طبقات فحول الشعراء، ٧٣٧/٢، والزركلي، الأعلام، ١٥١/٥.

(٣) ينظر: البغدادي، الخزانة، ١١٣/٧.

(٤) يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، (ت ٦٤٣ هـ، شرح المفصل لابن يعيش، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١ م)، ٣٥٧/٢، و ينظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، ١٢٨.

(٥) ينظر أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، ت ١٧٠ هـ، (١٩٩٥)، الجمل في النحو، ٣٥٧/١.

(٦) ينظر أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، ت ٣٣٨ هـ، إعراب القرآن للنحاس، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١ هـ)، ٣٢/٣، ٣٣.

(٧) علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، الأشموني، ت ٩٠٠ هـ، شرح الأشموني، (بيروت: دار الكتب العلمية - ١٩٩٨ م)، ٥٨/١.

(٨) للمتلمس، ديوانه: ٣٤.

والسلام، وذلك وقوله: « لا وتران في ليلة »^(١). فنصب وتران بالفتحة المقدرة على الألف، وحقه أن يقول: لا وترين في ليلة، نصبًا على الياء. وعلى هذه اللغة، قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله: " لا قود في مثل ولو ضربه بأبا قبيس "، وأبو قبيس: جبل معروف^(٢).

ويبدو لي من خلال ذلك: أنَّ لغة إجراء المثني بالألف هي لغة مشهورة عند العرب، ورَدَّ عليها القرآن الكريم، وكلامه _عليه الصلاة والسلام_، وفصيح كلام العرب، وهي بذلك لا يمكن ردها، أو إنكارها.

ثالثًا: الجمع المكسر:

أبنية أقل العدد: ذكر الهرمي^(٣)، أوزان أقل العدد (جمع القلة)، أفعال، وأفعله وأفعل، وفُعلة. ومعلوم أنَّ أوزان جمع القلة تأتي للعشرة فما دونها، ولا تأتي إلا على واحد من هذه الأربعة. قال الهرمي: ولهذا أخذ على حسان^(٤) قوله:

لنا الجفّناتُ الغرُّ يلمعنَ في الضحى *** * وأسيافنا يقطرنَ من نجدةٍ دما^(٥)
فاحتجَّ بعضهم بكون "الجفّنات" على وزن "فَعَلات" جمعًا يفيد القِلَّة، وإنَّ جمع الكثرة لـ "الجفنة": جِفان على وزن "فِعَال"، كذلك كلمة "أسياف" على وزن "أفَعَال"، وهي من أوزان جمع القلة، وكان حقه أن يقول: "سيوف"، لأنها جمع كثرة. قال سيبويه: "وقد يجمعون بالتاء وهم يريدون الكثير". ثم استشهد بيت حسان السابق^(٦).

(١) أخرجه، أحمد بن حنبل، مسند الأنصار، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون (مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م)، ٤٥٨/٣٩. رقم الحديث: ٢٥٠٣١، قال شعيب الأرنؤوط: إسناده حسن.

(٢) ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: ٧٦٩هـ)، (القاهرة: دار التراث، ١٩٨٠)، شرح ابن عقيل، ٥٢/١. (٣) ينظر: الهرمي، المحرر، ٢٨٩.

(٤) حسان بن ثابت الأنصاري، شاعر النبي -ﷺ- وأحد مخضرمي الجاهلية والإسلام، وكان من المعمرين، عاش ستين سنة في الجاهلية ومثلها في الإسلام. قال فيه الأصمعي: «كان فحلًا من فحول الجاهلية، فلما دخل الإسلام سقط شعره»؛ له ديوان شعر مطبوع. مات سنة ٥٤ هـ. ينظر: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، (القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٣)، الشعر والشعراء، ٢٩٦/١، وابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ٢١٥/١.

(٥) ديوان: حسان ١٣١.

والعنى: وصف قومه بالكرام والبأس، جفاننا معدة للأضياف، ومساكين الحَيِّ، وسيوفنا يقطرن دماء، لنجدتنا وكثرة حروبنا.

(٦) سيبويه، الكتاب، ٥٧٨/٣.

قال أبو البركات^(١): " إِنَّ هَذَا الْجَمْعَ يَجِيءُ لِلكَثْرَةِ وَيَجِيءُ لِلْقَلَّةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَهُمْ فِي الْعُرْفَاتِ آمِنُونَ﴾ [سبأ، ٣٧]. والمراد به الكثرة لا القلة"^(٢). وقد وافق الهرمي في ذلك سيبويه وابن الأنباري وقال: "والحجة لحسان، لأنَّ العرب قد تستعمل القليل موضع الكثير فتضع الأسياف في موضع السيوف، والجففات في موضع الجفان"^(٣). هذا وقد كان حسان بن ثابت قد أنشد هذا البيت من قصيدة له عرضها على النابغة، في سوق عكاظ، فقال النابغة: " أنت شاعر، ولكنك أقللت جفانك، وأسيافك، وفخرت بمن ولدت، ولم تفخر بمن ولدك"^(٤). لأنَّ حسان قد استعمل الجمع لأقل العدد وهو قوله: "أسياف"، و"جففات" لأنها على وزن جمع القلة "أفعال" و"فَعَلَات"، كذلك أنكر الزجاج هذه القصة، ويقول^(٥): إِنَّ الْأَلِفَ وَالتَّاءَ تَأْتِي لِلكَثْرَةِ، قَالَ: ﴿وَهُمْ فِي الْعُرْفَاتِ آمِنُونَ﴾ [سبأ، ٣٧]، وقال: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ [الأحزاب، ٣٥]، وقال: ﴿فِي جَنَّاتٍ﴾ [القمر، ٥٤].

ويبدو لي من خلال ذلك أنه لا حجة لهم على حسان؛ لأنَّ استعمال حسان هذا كان متداولاً عند العرب، وإن كان بقله، حتى وإن نَقَدَ النابغة بيت حسان؛ لأنَّ تلك القصة قد طعن بها أبو علي الفارسي، وابن الأنباري كان واضحاً في دفاعه عن حسان، حينما قال: " فيحتمل أن يكون النابغة قصد ذكر شيء يدفع عنه ملامة حسان، ويعارضها في الحال"^(٦)، وكذلك كلام الزجاج الذي ذكرناه آنفاً.

خامساً: العدد:

وتكلم الهرمي في هذا الموضوع عن قضية تعريف العدد وذلك من خلال اقتزان العدد "ال" التعريف، إذ إنَّ تعريف العدد يكون بتعريف المضاف إليه أو يعرف العدد وينكر التميز.

(١) عبد الرَّحْمَنِ بن مُحَمَّد بن عبيد الله مصغر بن أبي سعيد كمال الدين أبو البركات ابن الأنباري النَّحْوِيُّ، عرف بالزهد والورع، سكن بغداد وتعلم على العديد من علمائها، توفي سنة (٥٧٧) هج. ينظر أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤)، طبقات الشافعيين، (مكتبة الثقافة الدينية)، ٦٩١.

(٢) ينظر: ابن الأنباري، أسرار العربية، ٢٥٠.

(٣) الهرمي، المحرر، ٢٨٩.

(٤) أبو عبيد الله بن محمد بن عمران بن موسى المرزباني، (المتوفى: ٣٨٤هـ)، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، (لم تذكر دار النشر وسنة النشر)، ٧٠/١.

(٥) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل، ٣٠٣\١، وعباس حسن، النحو الوافي، ١٣٨\١.

(٦) ينظر: أبو البركات، أسرار العربية، ٢٥٠\١.

تعريف العدد المضاف

لا يكون المضاف إلا نكرة؛ لأنَّ المضاف يكتسب من المضاف إليه تعريفاً، إن كان معرفة، وتخصيصاً إن كان نكرةً، فعلى هذا، لا يجوز إضافة المعرفة مع بقاء تعريفها فيها، فاذا أُريد إضافة المعرفة، سلب تعريفها عنها حتى تصير شائعة في التقدير^(١). قَالَ الفرزدق:

مَا زَالَ مُذْ عَقَّدْتَ يَدَاهُ إِزَارُهُ *** وَدَنَا فَاذْرَكَ حَمْسَةَ الْأَشْبَارِ^(٢)
ذكر الهرمي، أنَّ تعريف العدد يكون بتعريف التمييز الجمع "المضاف إليه" مجموعاً^(٣).

فيكون التعريف في هذا الموضوع في الاسم الثاني، وإمَّا يكون تعريفه بإدخال الألف، واللام على المضاف إليه، قال سيبويه: "وكذلك تقول: فيما بينك وبين العشرة؛ وإذا أدخلت الألف واللام قلت: خمسة الأثواب، وستة الجمال، فلا يكون هذا أبداً إلا غير منون يلزمه أمرٌ واحدٌ، لما ذكرتُ لك"^(٤)، وهذا مذهب البصريين^(٥). وأيدهم في ذلك الزمخشري^(٦).

أمَّا رأي الكوفيين أنَّ التعريف يقع على الأول، والثاني، فيجمعون بين الألف واللام، و الإضافة^(٧).

ويبدو لي أنَّ مذهب البصريين هو الخلق بالقبول؛ لأنَّ من المعلوم أنَّ الشيء لا يُعرَّف بـ "ال" ثم يضاف، ولو جاز الجمع بين "ال"، والإضافة كما عند الكوفيين لجاز أن يقال: "الثلاثة الأثواب"، ولجاز في غير العدد، أن يقال: "الأيدي الرجال" بالتعريف مع الإضافة، وهذا خطأ. لهذا صح مذهب البصريين، والذي يعضده السماع من فصحاء العرب، كقول الفرزدق آنف الذكر، وقول ذي الرمة:

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١٣٠/١٢.

(٢) ديوانه: ٣٠٥/١.

(٣) ينظر: الهرمي، المحرر، ٣٥٤.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٢٠٦/١.

(٥) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، أبو العباس، المعروف بالمبرد، ت، ٢٨٥هـ، المقتضب، (بيروت: دار الكتب)، ١٧٥/٢.

(٦) ينظر: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، ت، ٥٣٨، المفصل في صنعة الإعراب، (بيروت: مكتبة الهلال، ١٩٩٣)، ١١٤، ١١٥.

(٧) أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاج، الجمل في النحو، (إريد: دار الأمل، ١٩٨٤)، ١٣٠، والمبرد، المقتضب، ١٧٣/٢.

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى *** ثلاث الأثافي والرسوم البلاقع^(١)
إذ أدخل على المعدود "الأثافي"، "ال" التعريف، مكتفياً بذلك عن تعريف العدد المضاف^(٢).

المطلب الثاني: المرفوعات من الأسماء عند الهرمي.

وسنذكر في هذا المطلب ما ذكر الهرمي من أسماء مرفوعة، وذكر لها شاهداً شعرياً، لذلك سنقتصر على الآتي:

حذف المبتدأ، وما لم يسم فاعله

أولاً: حذف المبتدأ:

عرّف الهرمي المبتدأ، وقال: " وهو كل اسم ابتدأت به، لتخبر عنه مجرداً من العوامل اللفظية^(٣). والعوامل اللفظية هي أفعال، وحروف تختص بالمبتدأ، والخبر^(٤).

ويجوز حذف المبتدأ أو الخبر، فقد حُذِف المبتدأ، في قول من رأى الهلال: "الهلال والله" أي: هذا الهلال والله^(٥). ومنه قول الشاعر:

لا يبعد الله التلب و *** الغارات إذ قال الخميس نعم

" فنعم"، هنا خبر قد حذف مبتدؤه، والتقدير: هذه نعم، وليس المقصود "نعم" حرف الجواب^(٦).

(١) البيت لذي الرمة هو غيلان بن عقبة بن مجيش المضري، أبو الحارث، ولقبه ذو الرمة لِحَقِّه لقوله في رجز له: «أشعث باقي رمة التقليد». «والرمة والرمة: قطعة من الحبل بالية، عاش بين سنتي ٧٧ - ١١٧ للهجرة. ينظر: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان، ت: ٦٨١هـ، وفيات الأعيان، (بيروت: دار صادر، ١٩٠٠-١٩٩٤)، ١١ / ٤، والذهبي، سير أعلام النبلاء، ٢٥/٦، ط الحديث، مقدمة تحقيق مجيد طراد لديوان ذي الرمة: في ديوانه (١٢٧٤) الأثافي: الحَجْرُ الَّذِي تُوضَعُ عَلَيْهِ الْقِدْرُ. الأرض القفر التي لا شيء بها. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٣/٩.

(٢) ينظر: ابن يعيش، ١٣٠١٢.

(٣) الهرمي، الخور، ٥٢٧.

(٤) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٢٢١/١.

(٥) ينظر: المبرد، المقتضب، ١٢٩/٤.

(٦) ينظر: عبد الله أبو محمد جمال الدين ابن هشام، ت ٧٦١، مغني اللبيب، (دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥)، ٦٨٤.

ومما يحذف فيه المبتدأ، النعوت جميعها، إذا قطعت، ويكون قطعها على إضمار مبتدأ، إذا رفعت، وإذا نصبت كانت على إضمار "أعني" (١).

واستشهد الهرمي لذلك بقول، الخرنق (٢):

النازِلين بِكُلِّ مَعْتَرِك * * * وَالطَّيْبُونَ مَعاقِدَ الأَزْرِ (٣)

فقد نصب "النازلين" على إضمار فعل، تقديره: "أعني"، ورفع، "الطيبون"، على أنه خبر مبتدأ محذوف، تقديره: "هم". إذ يجب حذف المبتدأ، إذا كان محبراً عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح، أو ذم، أو ترحم، أو مخصوص باب نعم، وبئس، أو بصريح القسم (٤).

ومن مواضع حذف المبتدأ وجوباً، المبتدأ المخبر عنه بمصدر، جيء به مرفوعاً على الابتداء بدلاً من النصب على المفعولية، نقول: سَمِعَ وطاعةً، والأصل فيه: النصب، وفي النصب لا يظهر ناصبه، إذ هو بدل منه، فلا يجمع بينهما ثم حمل الرفع على النصب، فالتزم إضمار المبتدأ (٥)، وذكر ابن مالك أن المصدر إذا ارتفع على أنه خبر امتنع إظهار المبتدأ معه (٦)، وأوردوا لهذه المسألة قول الشاعر:

شكا إليَّ جَمَلِي طَوَّلَ السَّرى * * * صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلانًا مَبْتَلِي (٧)

فحذف المبتدأ وجوباً، والتقدير: أمرنا صبر جميل (١)، وكذا قدره سيبويه "الأمر صبر جميل" (٢)، كما في قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨]. ولو نصب في البيت لكان حسناً، على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف، أي: أصبر صبراً جميلاً، قال السيرافي: "نَصَبُ (صبر) في البيت أجود" (٣).

(١) ينظر: الهرمي، الخرنق، ٥٤٧.

(٢) هي الخرنق بنت بدر بن هفان بن مالك من بني ضبيعة، البكرية العدنانية شاعرة جاهلية، وهي أخت طرفة ابن العبد. ينظر: د، فؤاد سزكين، تاريخ التراث العربي، (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٩٩١)، ٣٤٩/٢، والبغدادي، خزائن الأدب للبغدادي، ٥١/٥-٥٥.

(٣) ينظر: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ٧٩٠ هـ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، (مكة المكرمة، معهد البحوث، جامعة أم القرى)، ٦٧١/٤، وسيبويه، الكتاب، ٥٨/٢.

(٤) ينظر: خالد الأزهرى، ت ٩٠٥، شرح التصريح، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠)، ٢٢٣/١، وعبد الرحمن جلال الدين السيوطي ٩١١ هـ، همع الهوامع في جمع الجوامع (مصر: المكتبة التوفيقية)، ٣٩١/١.

(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٢١/١، والهمع، ٣٩١/١.

(٦) ينظر: جمال الدين أبو عبد الله ابن مالك، شرح الكافية (مكة: جامعة أم القرى ١٩٨٢)، ٣٦١.٣٦٠/.

(٧) لم ينسب لقاتل معين، ونسبه السيرافي، ٢١٣/٢، للملبد بن حرمة الشيباني، و ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٢١/١، والرواية فيه "يشكو إلى".

ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾، [النساء: ١٦٢]. أي: وهم المؤتون الزكاة، وقيل: وفي هذا إشكال من حيث النَّحْو، قيل: إِنَّ هَذَا ذِكْرٌ لِعَائِشَةَ، وَأَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، فَادْعِيَا الْعَاطِ عَلَى الْكَاتِبِ، وَقَالَا: يَنْبَغِي أَنْ يَكْتُبَ: «والمقيمون الصَّلَاة». وَلَيْسَ هَكَذَا؛ بَلْ هُوَ صَحِيحٌ فِي النَّحْوِ، وَهُوَ نَسَبٌ عَلَى الْمَدْحِ، وَتَقْدِيرُهُ: وَادْكُرُوا الْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ، أَوْ أَعْنِي: الْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ، وَهُمْ الْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ^(٤).

ثانِيًا: مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ:

من المعروف أَنَّ الفعل الذي لم يسم فاعله يضم أوله، ويكسر ما قبل آخره؛ إن كان ماضيًا، ويضم أوله، ويفتح ما قبل آخره إن كان مستقبلًا، ويحذف الفاعل، ويقام المفعول مقامه^(٥)، وقد يقيمون المصدر مقام ما لم يسم فاعله مع وجود المفعول الصريح، واستدلوا بقول جرير:

وَلَوْ وُلِدَتْ قَفِيرَةٌ جَرَوْ كَلْبٍ * * * لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرُو الْكَلَابَا^(٦)

قال الهرمي: "السَّبُّ" فعل ما لم يسم فاعله، واسم ما لم يسم فاعله المصدر، الذي هو "السب" و"الكلاب"، بقي مفعولًا على أصله^(٧).

وحمله بعضهم على الشذوذ من إقامة المصدر مقام الفاعل، مع وجود المفعول به، وهو "الكلاب"، وقد تأوله بعضهم بأن جعل "الكلاب" منصوبًا بـ"ولدت"، ونصب "جرو كلب" على النداء. وحينئذ يخلو الفعل من مفعول به، فحسُنَ إقامة المصدر مقام الفاعل، ويكون التقدير: فلو ولدت قفيرة الكلاب، يا جرو كلبٍ، لسُبَّ السب بذلك^(٨).

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية، ١/١٥٥.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١/٣٢١.

(٣) أبو سعيد السيرافي ت ٣٦٨، شرح كتاب سيبويه، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨)، ٢/٢١٣.

(٤) ينظر: أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي ت ٤٨٩ هـ، تفسير السمعاني، (الرياض: دار الوطن، ١٩٩٧)، ١/٥٠١.

(٥) ينظر: طاهر بن أحمد بن با بشاذ ت ٤٦٩ هـ، شرح المقدمة المحسبة، (الكويت: المطبعة العصرية، ١٩٧٧)، ٢/٣٧٠.

(٦) موجود في: سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني، ت ١٤١٧ هـ، الموجز في قواعد اللغة العربية، (بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٣)، ٢٢٥، والبغدادي، خزائن الأدب، ١/٣٣٧. قفيرة: أم الفرزدق، ينظر: شراب، شرح الشواهد الشعرية، ١/٩٦١.

(٧) الهرمي، المحرر، ٥٦٢.

(٨) ابن يعيش، شرح المفصل، ٤/٣١٤.

وجوزه ابن مالك موافقاً للأخفش، والكوفيين، وقال: "وأجاز هو والكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده، وبقولهم أقول، إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب، ومنه قراءة أبي جعفر^(١) ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجمانية: ١٤]. إذ قرأ "لِيَجْزِيَ"، بالبناء للمفعول^(٢)، فأقام الجار والمجرور، مقام الفاعل، وترك قوماً منصوباً، وهو مفعول به"^(٣).

واستقبحه ابن جني، وقال: "هَذَا مِنْ أَقْبَحِ الضَّرُورَةِ، وَمِثْلُهُ لَا يُعْتَدُ بِهِ أَصْلًا، بَلْ لَا يَثْبِتُ إِلَّا مُحْتَمَرًا شَادًّا"^(٤).

المطلب الثاني: المنصوبات من الأسماء.

المنصوبات من الأسماء التي ذكرها الهرمي هي، المفعول به، والنداء والترخيم، والمفعول معه، والاستثناء، والحال.

أولاً: المفعول به:

المفعول به، يمكن أن يقدم المفعول، وأن يوسط، وأن يؤخر، نقول: ضرب زيد عمراً، وضرب عمراً زيد، وعمراً ضرب زيد. فكل هذه الحالات جائز^(٥)، وقد يجب تقديم المفعول على الفاعل، إذا اتصل الفاعل بضمير المفعول، كقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾، [البقرة: ١٢٤]. ولا يجوز تقديم المفعول إذا كان الاسمان مقصورين. وأجازوا خرق الثوب المسمار، برفع الثوب، ونصب المسمار، وذلك لأن اللبس^(٦). واستشهد الهرمي لهذه المسألة بقول الأخطل:

(١) هو الإمام أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي المدني القارئ أحد القراء العشرة تابعي كبير القدر، سمع ابن عمر وابن عباس، ينظر: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري ت ٢٦١هـ، الكنى والأسماء، (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ١٩٨٤)، ١/١٧٤.

(٢) عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة، المتوفى: حوالي ٤٠٣هـ، حجة القراءات، (بيروت: دار الرسالة)، ٤٦٩.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، ١٨٢/٢.

(٤) إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد أبو الفداء، ت ٧٣٢، الكناش في فني النحو والصرف، (بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٠)، ١/١٤٠، والبغداد، خزانة الأدب، ١/٣٣٧.

(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١/٣٤، وأبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج، ٣١٦، الأصول (بيروت: مؤسسة الرسالة)، ١/١٧٤، وأبو العباس أحمد بن الحسين الملقب بابن الخباز، ت ٦٣٩، الغرة المخفية، (الرمادي: دار الأنبار)، ٢٣٥، والهرمي، الخور، ٦٨٥.

(٦) ينظر: الهرمي، الخور، ٦٨٧.

مثلُ القنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَد بَلَغَتْ *** نَجْرَانٌ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاءتَهُمْ هَجْرٌ^(١)

وكان الأصل أن يرفع، "سوءاتهم"، وينصب هجرًا، لكنه قلب الكلام فنصب الفاعل "سوءاتهم"، ورفع المفعول به "هجر"، وقد جاء الكلام هنا على عادة بعض العرب^(٢).

ومن كلامهم: عرضت الناقة على الحوض، وعرضتها على الماء. يراد: عرضت الماء، والحوض عليها، لكن ابن عصفور يرى أن القلب لا يجوز إلا في الشعر، وما جاء في الكلام قليل لا يقاس عليه، والقلب عند ابن السراج، كالشاذ الذي لا يقاس عليه^(٣). ولنفس المسألة ذكر الهرمي شاهدًا آخر، هو:

غَدَاةٌ أَحَلَّتْ لَابْنَ أَصْرَمَ طَعْنَةً *** خُصَيْنِ عَيْبَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرِ^(٤)

فالمفعول به "طعنة"، وهي فاعل في المعنى، و"عبيطات" فاعلاً لفظاً مفعولاً به معنئياً، أما "الخمر"، فهو معطوف على "عبيطات"، وهذا على طريقة خرق الثوب المسمار^(٥).

وهناك رواية أخرى، برفع "طعنة"، على أنها فاعل "أحلت"، و"عبيطات" مفعول به، و"الخمر" فاعل لفعل محذوف يدل عليه الفعل السابق "أحلت"، والتقدير: أحلت الطعنة، ومنهم من جعل المبتدأ "الخمر"، قد حذف خبره، والتقدير: والخمر كذلك^(٦).

ثانيًا: النداء:

ذكر الهرمي أن النداء: هو طلب الإقبال من المنادى، على المنادي، ويقال النداء، والنداء، بضم النون، وكسرها^(٧)، وذكروا أن من أحكامه أنه لا يجوز نداء ما فيه الألف واللام؛ لئلا يجتمع تعريفان

(١) البيت للأخطل في ديوانه ١٧. نجران وهجر، هما بلدان في اليمن. السوءة: الفاحشة. والقنافة: جمع مفردة قنفذ: حيوان يعرف بكثرة مسيرة ليلاً، وهداجون من الهدج، وهو مشي الشح الضعيف. ينظر: الأشموني، شرح الألفية، ٢٣٨\١.

(٢) ينظر: الخليل، الجمل، ٧٩/١، والأشموني، شرح الفية ابن مالك، ٤٢٥/١، والهرمي، المحرر، ٦٨٧.

(٣) ينظر: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، الدر المصون (دمشق: دار القلم)، ١٥٧.١٥٦/٨، وعلي بن مؤمن أبو الحسن ابن عصفور، ضرائر الشعر (بيروت: دار الاندلس، ١٩٨٠)، ١ / ٢٧١.

(٤) للفرزدق: ينظر شرح ديوانه: ٤٢٢/١، العبيطات: القطعة من اللحم، ابن منظور، لسان العرب، ٣٤٧/٧، والسدائف: سمين السنام، ينظر، البطليوسي، الحلل في شرح أبيات الجمل (القاهرة، ١٩٧٨)، ٥٠.

(٥) ينظر: أبو البركات الأنباري، ٥٧٧، الإنصاف في مسائل الخلاف (المكتبة العصرية، ٢٠٠٣)، ١٥٢/١، والهرمي، المحرر، ٦٨٧.

(٦) ينظر: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي، الزجاجي، أبو القاسم، ت، ٣٣٧هـ، مجالس العلماء، (القاهرة: دار الخانجي، ١٩٨٣)، ٢٠، وابن الأنباري، الإنصاف، ١٥٢/١، والهرمي، المحرر، ٦٨٧.

(٧) ينظر: الهرمي، المحرر، ٧٤١.

على الاسم. إذ إنّ "ال" التعريف، وحرف النداء تعريف، فحذفوا "ال" واستغنوا بالياء لدلالته على التعريف، والنداء. وقد اجتمع النداء مع ما فيه "ال" التعريف، وذلك في لفظ الجلالة كقولنا: "يا الله"^(١)، وقد ذكر الهرمي أنّه ورد في الشعر، كقول الشاعر:

بِحَقِّكَ يَا الَّتِي تَمِيت قَلْبِي *** وَأَنْتِ بِنَجِيلَةٍ بِالْوَصْلِ عَنِّي^(٢)

فأدخلت "يا" النداء على "التي". إذ إنّها مُعرّفة بالألف واللام، إذ لا يمكن حذف الألف واللام من "التي"، لذلك بقت الألف واللام على حالها، وهذا من الشاذ قد جيء به ضرورةً شعريةً^(٣).

الجمع بين "يا"، والميم المشددة في "اللهم".

وقد يحذفون "يا" النداء، ويعوضون عنها "ميما" مشددة في آخر لفظ الجلالة "الله"، وتكون هذه الميم مبنية على الفتح، واسم "الله"، باق على حالته قبل دخول الميم عليه، فلا يجوز أن تجمع بين العوض، والمعوض عنه، وقد ذكر الهرمي شاهداً للجمع هو قول الشاعر:

وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولِي كَلِّمًا *** سَبَحْتِ أَوْ هَلَلْتِ يَا اللَّهُمَّ

أَرَدَدَ عَلَيْنَا شَايخَنَا مُسَلِّمًا^(٤)

فقال: "يا اللهم ما"، فجمع بين "يا" والميم المشددة، وهذا لأجل الضرورة الشعرية، ثم زاد ميما بعد الميم المشددة، والميم المشددة عوض بها عن "يا" النداء. والبصريون لا يجيزون الجمع بين الميم في "اللهم"، وبين "يا" النداء^(٥).

أمّا الكوفيون، فعندهم الميم في "اللهم"، لم تأت عوضاً عن "يا"، إنّما جزء من كلام قد حذف فالأصل في الكلام: يا الله أمناً بخير. فلكثره الاستعمال، وطلباً للخفة، حذفوا جزءاً من الكلام، ومثل

(١) ينظر: ابن السراج، الأصول، ٣٣١/١، وسيبويه، الكتاب، ١٩٥/٢، والهرمي، الخمر، ٧٤٥.

(٢) لا يعرف قائله وهو من شواهد السيرافي، السيرافي، شرح الكتاب، ٢٢٤/١، والميرد، المقتضب، ٢٤١/٤، وتيمت: استعبدت، وعني: علي،

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٣٤١/١، وابن عصفور، ضرائر الشعر، ١٦٩، والهرمي، الخمر، ٧٤٦.

(٤) لا يعرف قائله ولم ينسب لاحد، ووردت الأبيات في: البغدادى، الخزانة، ٣٥٩/١، والزجاجي، اللامات (دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥)، ٩٠.

(٥) ينظر: الخليل، الجمل، ١١٠، وابن جني، سر الصناعة، ١٠٣، وابن يعيش، شرح المفصل، ٣٦٦/١.

هذا الحذف قد كثر عند العرب، كقولهم: "هلم"، يريدون: هل أمّ، و"يلمه" يريدون ويل أمه، و"أيش"، أي: أي شيء، وقولهم "عم صباحًا"، أي: أنعم صباحًا^(١).

هذا، وقد أنكر الفراء مذهب البصريين، فهو لا يرى أنّ "الميم"، قد زيدت عوضًا عن "يا"^(٢).

وحاصل ذلك أنّ الفراء، والكوفيين، قد أجازوا أن يقال: "يا اللهم"، ولم يخصوا ذلك في الضرورة الشعرية، بل يجوز في الشعر، وفي سعة الكلام، فليس ذلك عندهم من قبيل الجمع بين العوض والمعوض منه.

نداء المفرد:

ذكر الهرمي أنّه قد ينون الشاعر المفرد اضطرارًا عندئذ يجوز له، ضم المنادى مع تنوينه، ونصب المنادى مع تنوينه، فمن الضم^(٣)، قول الشاعر:

سَلامُ اللهِ يا مطرٌ عليها *** وليس عليك يا مطرُ السلامُ^(٤)

فنون المنادى المفرد اضطرارًا. وذكر سيبويه علة ذلك، وقال: "فإنما لحقه التنوين كما لحق ما لا ينصرف، لأنه بمنزلة اسم لا ينصرف"^(٥)، والرفع مع التنوين مذهب الخليل وأصحابه، إلا أنّ أبا عمرو والذين تابعوه، قد اختاروا نصب المنادى مع تنوينه^(٦)، وقالوا: "وكلا المذهبين مسموع من العرب"^(٧).

وأما من نصب فاستشهد الهرمي بقول الشاعر:

رفعت رأسها اليّ وقالت *** يا عدياً لقد وقتك الأواقي^(٨)

فنون "عدياً" تنوين نصب، لأنه اضطر إلى ذلك، فلا يجوز هذا إلا في الشعر^(٩).

(١) ينظر: الأنباري، الإنصاف، ٢٧٩/١.

(٢) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ٢٠٣/١.

(٣) ينظر: الهرمي، المحرر، ٧٥٠.

(٤) للأحوص الأنصاري "عبد الله بن محمد" الديوان ١٧٣.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٣١٣/١، و ينظر: الأنباري، الإنصاف، ٢٥٣/١.

(٦) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ٢٥٣/١، وابن مالك، شرح الكافية، ١٣٠٤/٣، والبغدادي، خزانة، ٥٠٧/٦.

(٧) ابن الحاجب، شرح الكافية، ١٣٠٤/٣، والأشموني، شرح الأشموني، ٢٨/٣.

(٨) لعدي بن ربيعة" وهو المهلهل" ينظر: أبو علا القالي، ت ٣٥٦هـ، الأمالي (القاهرة: دار الكتب، ١٩٢٦) ١٢٩/٢.

أما أبو عمرو ابن العلاء، وأصحابه فقد الزموه النصب، واحتجوا أنّ الاسم إذا نون رُذِّ إلى الأصل كالألف واللام^(٢). والضم كان اختيار الخليل وسيبويه. وقد اختاره ابن مالك أيضاً^(٣). أما المبرد فقد قال: "والأحسن عندي النصب"^(٤). أمّا الهرمي فلم يذكر رأياً محدداً في ذلك^(٥).

وقوع المنادى مكرراً مضافاً:

قد يتكرر المنادى المفرد، ويضاف نحو: يا سعدُ سعدَ الأوس. فيجوز في المنادى وجهان:
الأول: أن يُضم، وذلك على تقدير منادى مفرد، أو يكون منادى، قد حذف منه حرف النداء، أو على أنه عطف بيان، أو مفعولاً، على تقدير: "أعني"^(٦).

والثاني: أن يفتح المنادى؛ لأن الأصل: يا سعد الأوس، يا سعد الأوس^(٧)، وذكر الهرمي قول الشاعر:

يا زَيْدَ زَيْدِ الْعَمَلَاتِ الذَّبِيلِ *** تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَأَنْزَلَ^(٨)

فكر المنادى في حال الإضافة، فيجوز في هذه الحالة، ضم الأول، وفتح، أما الثاني فيتعين فيه النصب^(٩). فالذي يضم الأول، ينصب الثاني بإضمار "أعني"، أو ينصبه على أنه بدل، أو على أنه عطف بيان، أو على أنه نداء^(١٠).

نداء النكرة المبهمة:

فهي تنصب في النداء، وهي معربة. والناصب لها حرف النداء، الذي ناب عن فعل محذوف تقديره: "أنادي"، أو "أدعو"^(١)، وذكر الهرمي قول الشاعر:

-
- (١) ينظر: المبرد، المقتضب، ٢١٤/٤، الهرمي، المحرر، ٧٥٠.
 - (٢) ينظر: المبرد. المقتضب، ٢١٣/٤.
 - (٣) أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، ت ٨٠٧هـ، شرح المكودي، (بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٥)، ٢٣٩/١.
 - (٤) المبرد، المقتضب، ٢١٤/٤.
 - (٥) ينظر: الهرمي، المحرر، ٧٥٠.
 - (٦) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٤٠٤/٣.
 - (٧) ينظر: ابن هشام، قطر الندى، ٢٣٨.
 - (٨) عبد الله ابن رواحة، ديوانه، ٩٩، و ينظر: العيني، المقاصد النحوية، ٢٢١/٤، والبغدادي، الخزانة، ٣٠٢/٢.
 - (٩) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢٤٨/٢، وابن مالك، شرح التسهيل، ٤٠٥/٣.
 - (١٠) ينظر: المصدر السابق، ٤٠٤/٣.

فِإِ رَاكِبًا أَمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغْ *** نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لَا تَلَاقِيَا^(٢)

فنصب "راكبًا" المنادى، إذ إنه نكرة غير مقصودة، ولم يُجَزَّ الفراء، والكسائي ذلك، إلا إذ كان وصفًا لموصوف مقدر، أو لكونه معرفة. والبصريون لا يرون في ذلك بأسًا^(٣). كذلك قول الآخر:

أَلَا يَا نَخْلَةَ مَنْ ذَاتِ عَرِقٍ *** عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ^(٤)

فالمنادى "نخلة"، غير محددة، وإنما نخلة من سائر النخلات، لذلك نصب، ونون "نخلة"^(٥).

الترخيم:

وذكر الهرمي أنه في اللغة: التسهيل، والتلين، ونحوها: أن يحذف حرف من آخر الكلمة؛ لأجل التخفيف، والتسهيل^(٦)، وقد رخموا الاسم العلم الذي زاد على ثلاثة أحرف، كجعفر، وعثمان، ومنصور، فتكون إذا رخت يا جعفر، يا جعف، ويا عثمان، يا عثم، ويا منصور، يا منص، ويا حارث، يا حار^(٧). وذكر الهرمي قول حسان:

حَارِ ابْنَ كَعْبٍ أَلَا الْأَحْلَامُ تَزْجُرْكُمْ *** عَنَّا وَأَنْتُمْ مِنَ الْجَوْفِ الْجَمَاخِيرِ^(٨)

فحذف الناء من كلمة حارث، وأبقى الراء مكسورة. قال الهرمي: "وهذه هي اللغة الجيدة"^(٩)، وهي الأصح عند النحاس^(١)، وذكروا لها لغة أخرى، وهي ضم ما قبل المحذوف، فنقول: يا حارث يا حار^(٢).

(١) ينظر: ابن السراج، الأصول، ٣١٣/١، وابن الخباز، الغرة المخفية، ٥١٥

(٢) لعبد يغوث بن وقاص، شاعر جاهلي يمني وفارس معدود، ينظر: الزركلي، الأعلام: ١٨٧/٤، والأصفهاني، الأغاني، ٣٢٨/١٦. نجران: موضع في البحرين، وقيل: موضع بحوران من نواحي دمشق، ينظر: شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت الحموي، (ت ٦٢٦هـ)، معجم البلدان، (بيروت: دار صادر، ١٩٩٥)، ٢٧٠/٥.

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٣١٦/١.

(٤) الاحوص: عبدالله بن محمد الأنصاري، ينظر: الأصفهاني، الأغاني، ٢٢٢/٤، وذات عرق: مهل أهل العراق للحج، ينظر: صفي الدين البغدادي، (ت ٧٣٩)، مرصد الإطلاع (بيروت: دار الجيل، ١٤١٢)، ٩٣٢/٢.

(٥) ينظر: أبو حيان أثير الدين الأندلسي، إرتشاف الضرب (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨)، ٢١٨٤/٤.

(٦) ينظر: الهرمي، المحرر، ٧٦٠.

(٧) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢٣٩/٢، وابن السراج، الأصول، ٣٥٩/١، والخليل، الجمل، ١٦٢.

(٨) ديوان حسان، ٢١٣. ٢١٤. الجماخير: جمع جمخور. بضم الجيم وسكون الميم. عظيم الجسد، القليل العقل والقوة، ينظر: ابن السراج، الأصول، ٣٩٦/١.

(٩) الهرمي، المحرر، ٧٦٠.

ترخيم الثلاثي:

رأي الهرمي: أنه لا يرخم الثلاثي أصلاً، لأنَّ الغاية من الترخيم التخفيف، والثلاثي هو خفيف

بذاته^(٣)، والذي وافق فيه سيبويه وابن الراج^(٤)، وغيرهم لكن إن دخلت تاء التأنيث على الاسم جاز ترخيمه عند ذلك قل أو كثر، كرجل سميته "نُبّه"، و"عزة"، إذا رخم قلنا يا ثب، و يا عز أقبل^(٥)، ويجري ذلك في المصغر أيضاً، تقول في ردينة: يا ردين. قال الشاعر:

ألا حييتَ عنَّا يا ردينا *** نجيها وإن بخلت علينا^(٦)

رخم ردينة فحذف الهاء، فقال ردين. فكل اسم آخره تاء تأنيث، تحذف التاء عند الترخيم ولا يحذف غيرها من الاسم، بغض النظر عما إذا كان الاسم خماسياً، أو سداسياً، أو أقل^(٧).

الترخيم في غير النداء:

معروف أنَّ الترخيم يكون في النداء، لكن قد يأتي أحياناً في غير النداء^(٨)، كقول الشاعر:

وهذا ردائي عنده يستعيره *** ليسلبي حقي أمال ابن حنظل^(٩)

قال الهرمي: فرخم حنظلة في غير النداء، وهو نادر لا يكون إلا في الشعر للضرورة^(١٠). وقال سيبويه: "وذلك لأن الترخيم يجوز في الشعر في غير النداء، فلما رخم جعل الاسم بمنزلة اسم ليست فيه

(١) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، ٨٠/٤.

(٢) ينظر: السابق، وابن السراج، الأصول، ٣٥٩/١.

(٣) ينظر، الهرمي، المحرر، ٧٦١.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢٥٥/٢، ٢٥٦، وابن السراج، الأصول، ٣٦٥/١.

(٥) ينظر. ابن السراج، الأصول، ٣٦٥/١، والهرمي، المحرر، ٧٦١.

(٦) ينسب إلى نفيل بن حبيب الخثعمي جاهلي يلقب بذي الديدن، كان من أدلة إبرة الحبشي في زحفه إلى مكة. ينظر: الزركلي، الأعلام، ٤٤٣/٨.

(٧) ينظر: ابن السراج، الأصول، ٣٦٠/١، ابن الخباز، الغرة المخفية، ٥٤٢، والهرمي، المحرر، ٧٦٢.

(٨) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢٣٩/٢، وابن السراج، الأصول، ٣٥٩/١، والهرمي، المحرر، ٧٦٥.

(٩) الأسود بن يعفر النهشلي، ينظر ديوانه، ٥٦، وهو شاعر جاهلي من تميم العراق، كف بصره لما كبر سنه ويقال له "اعشى بني نمشل"، ينظر: الزركلي، الأعلام، ٣٣٠/١.

(١٠) الهرمي، المحرر، ٧٦٥.

هاء^(١). ونقل ابن عصفور إجماع النحويين، على جواز ترخيم الاسم في غير النداء، على لغة من لا ينوي رد المحذوف^(٢).

ثالثًا: المفعول معه:

هو الاسم الذي نُصب بواسطة واو المعية^(٣)، فقولنا: قام زيدٌ وعمراً، نصبنا "عمراً"، لأنه مفعول معه، وجاز في "عمراً" الرفع، والخفض^(٤).

قال الشاعر:

فكنْتُ وإياها كحرانٍ لم يفق *** عن الماءِ إذ لاقاهُ حتّى تقدد^(٥)

قال: "وإياها"، فالواو بمعنى "مع"، والضمير "إياها"، منفصل مبني في محل نصب، وسياق الكلام يدل على أنّ ما بعد الواو أخذ حكم المفعول معه، لأنّ الواو سبقها فعل، فالفعل هو العامل في نصب ما بعد الواو^(٦). وقال آخر:

إذا كانتِ الهيجاءُ وأنشقتِ العصا *** فحسبكُ والضحاكُ سيفٌ مهند^(٧)

ف "الضحاك" يروى، بالرفع، والنصب، والجر، فأجاز الأخفش في الضحاك الحالات الثلاث، فالرفع على أنّه قام مقام مضاف محذوف، إي: وحسبك الضحاك، وينصب على أنّه مفعول معه، ويجر بالعطف على الضمير^(٨).

رابعًا: الاستثناء:

(١) سيبويه، الكتاب، ٢/٢٣٩-٢٤٠.

(٢) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ١/١٣٦.

(٣) ينظر: ابن السراج، الأصول، ١/٢٠٩.

(٤) ينظر: الزجاجي، الجمل، ٣١٨، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢/٢٠٦-٢٠٧.

(٥) لكعب بن جميل التغلبي، محضرم عرف في الجاهلية والإسلام، ينظر: الزركلي، الأعلام، ٥/٢٢٥، ٢٢٦، سيبويه، الكتاب، ١/٢٩٨.

(٦) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١/٢٩٨.

(٧) هو جرير، أو لبيد. ينظر: ذيل أمالي القاضي، ١٤٠، والزجاجي، إعراب القرآن، ٨٧٠.

(٨) ينظر: البغدادي، شرح أبيات المغني، ٧/١٩١، وابن يعيش، المفصل، ١/٨٤.

ما خلا، وما عدا، وليس، أدوات استثناء، ويكون ما بعدها منصوبًا، لا غير، سواء كان الكلام مثبتًا، أو منفيًا، وسواء كان المستثنى منه، مرفوعًا، أو مجرورًا، أو منصوبًا^(١). قال ليبيد^(٢):

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ^(٣)

إذ نصب لفظ الجلالة "الله"، على أنه مفعول به، "خلا" حرف الاستثناء، على أن "ما"، في هذا كله مصدرية، وخلا فعل ماضٍ، وفاعله مضمَر فيه^(٤).

وقد ذكر الهرمي، أن ابن الخباز، قد أجاز الخفض بها، على أن "ما" زائدة^(٥).

ولم أجد ابن الخباز قد ذكر ذلك، لكنه نسب القول إلى الربيعي^(٦)، فإنه كان يجيز الجر بها، مع وجود "ما"، على أن "ما" زائدة^(٧). وذكر أيضًا أن أبا السعود^(٨)، قد أجاز رفع المستثنى بعد "ليس"، على أن ليس حرف عطف، بمعنى "لا"، إلا أن الهرمي ذكر أن رأي ابن الخباز وأبي السعود شاذ لا يقاس عليه^(٩).

أما إذا حذفت "ما"، فيجوز فيما بعد (حاشا، عدا، خلا)، النصب على أنها أفعال، والجر على أنها حروف جر^(١٠).

(١) ينظر: الزمخشري، *المفصل*، ٩٦/١، وعبد الله الجديع (معاصر)، *المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف*، (بيروت: مؤسسة الريان ٢٠٠٧)، ١١٢، وابن هشام، *شرح شذور الذهب*، ٣٤٠.

(٢) هو: ليبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر بن كلاب العامري، وكنيته: أبو عقيل. وهو صحابي أدرك الجاهلية والإسلام. عاش خمسًا وأربعين سنة بعد المائة: ١٤٥، ينظر: الزوزني، *شرح المعلقات*، ١٥٣.

(٣) ديوان ليبيد، ٨٥.

(٤) ينظر: المبرد، *المقتضب*: ٤٢٧/٤، وابن جني، *اللمع*، ٦٩.

(٥) ينظر: الهرمي، *المحرر*، ٨٨٣.

(٦) علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربيعي أبو الحسن الزُّهْرِيّ أحد أئمة النُّحُوِّين وحذاقهم الجيدي النظر، الدقيقي الفهم والقياس. أخذ عن السيرافي، ينظر: جلال الدين السيوطي، ت ٩١١ هـ، *بغية الوعاة*، (صيدا: المكتبة العصرية)، ١٨١/٢.

(٧) ينظر: ابن الخباز، *الغرة المخفية*، ٢٩٦.

(٨) هو أبو السعود بن فتح الله، سكن أنس، ينظر: الحبشي، *مصادر الفكر*، ٤١٥، ونشأة الدراسات النحوية والصرفية في اليمن، ٣١٤.

(٩) ينظر: الهرمي، *المحرر*، ٨٨٤.

(١٠) ينظر: سيبويه، *الكتاب*، ٣٤٨/٢، وابن الخباز، *الغرة المخفية*، ٢٩٦.

وللنحاة في هذا البيت شاهدٌ آخر، هو توسط المستثنى بين جزأي الكلام، في قوله: " ألا كل شيء ما خلا الله باطل"، فيجوز التقديم، ويبقى الإعراب لا يتغير، كما سيأتي

الاستثناء المتقدم

ذكر الهرمي أنه ينصب المستثنى إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه، في مثبت الكلام، ومنفيه^(١). ثم ذكر قول الشاعر:

وما لي إلا آل أحمد شيعية *** وما لي إلا مشعب الحق مشعب^(٢)

فالأصل أن يقول: وما لي شيعية الا آل أحمد، وما لي مذهب، إلا مذهب الحق، لكن قدم المستثنى على المستثنى منه، لذلك وجب النصب، ولو أخره لأعرب بدلاً، أي: آل أحمد بدلاً من شيعية، ولجاز فيه النصب على الاستثناء^(٣).

وأجاز الكوفيون والبغداديون الاتباع في المنفي، ونقل عن يونس، إنه سمع ممن يوثق بعريبتهم أنهم يقولون: " ما لي إلا أبوك ناصر" بالرفع^(٤).

خامساً: الحال:

الحال: وصف منصوب فضلة، يبين هيئة ما قبله، من فاعل، أو مفعول به، أو منهما معاً، أو من غيرهما، وقت وقوع الفعل^(٥).

مجيء الحال لبيان هيئة الفاعل والمفعول معاً:

بما أن الحال فضلة، لذلك فهي تشبه المفعول من هذا الوجه، فجاءت بعد مضي الجملة، وهي تشبه الظرف شبه خاص، إذ هي مفعول فيها، وهي تأتي لتبين هيئة الفاعل، أو المفعول، قال عنتر:

(١) ينظر: الهرمي، المخر ٨٩١، وابن هشام، أوضح المسالك، ٢/٢٣١، والأزهري، شرح التصريح، ١/٥٤٩.

(٢) الشاعر: هو الكميت بن زيد بن خنيس الأسدي، من أهل الكوفة، اشتهر في العصر الأموي، من أشهر شعراء الهاشميات، ينظر: الزركلي، الأعلام: ٥/٢٣٣. و ينظر: الخليل، الجمل: ٢٩٨، والخليل، العين: ١/٢٦٣.

(٣) ينظر: السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ٢/١٣٣، والزنجشيري، المفصل، ١/٩٧، والهرمي، المخر، ١/٨٩١.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢/٣٣٧، والأزهري، شرح التصريح، ١/٥٨٩.

(٥) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢/٢٤٣، وعباس حسن، النحو الوافي، ٣٣٨، ٣٣٩، ود حسن بن محمد الحفظي (معاصر)، شرح الآجرومية، ٢٤٩.

مَتَى مَا تَلَقَّنِي فَرْدِينَ تَرْجِفُ *** رَوَانِفُ أَلَيْتِيكَ وَتَسْتَطَارَا^(١)

إِذْ إِنَّ " فَرْدِينَ"، هِيَ الْحَالُ فَجَاءَتْ لِتَبِينِ هَيْئَةِ الْفَاعِلِ، وَالْمَفْعُولِ مَعَا " تَلَقَّنِي"^(٢). وَقَدْ تَأْتِي الْكَلِمَةُ مَنْصُوبَةً عَلَى أَهْمَا تَمِيزًا، أَوْ عَلَى أَهْمَا حَالًا، وَمِنْهُ قَوْلُ النَّابِغَةِ الذِّبْيَانِي:

كَأَنَّهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ *** سَفُودَ شَرِبِ نَسُوهُ عِنْدَ مَفْتَادِ^(٣)

فَالْحَالُ "خَارِجًا"، عَمِلَتْ فِيهَا "كَأَنَّ"، لِمَا تَحْمَلُهُ مِنْ مَعْنَى التَّشْبِيهِ، أَي: كَأَنَّهُ، قَالَ: أَشْبَهَ سَفُودَ شَرِبِ خَارِجًا، أَي: فِي حَالِ خُرُوجِهِ، وَالْهَرَمِي مَعَ نَصْبِ لَيْتٍ، وَلَعَلَّ لِلْحَالِ^(٤)، وَهَذَا رَأْيُ الزَّمْخَشَرِيِّ، وَابْنُ عَصْفُورٍ، أَمَّا أَبُو حَيَّانٍ، فَقَالَ: "وَالصَّحِيحُ أَنَّ، لَيْتٍ، وَلَعَلَّ، وَبَاقِي الْحُرُوفِ لَا تَعْمَلُ فِي الْحَالِ، وَلَا الظَّرْفِ"^(٥).

أَمَّا قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ:

عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مَسْلَمًا *** وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَالْأَمِ^(٦)

قَالَ الْهَرَمِي: " قِيلَ: إِنَّ " خَارِجًا" حَالًا، وَقِيلَ: إِنَّ "خَارِجًا" مَصْدَرٌ"^(٧)، ف"خَارِجًا" عِنْدَ سَيَّبُوهِ مَصْدَرٌ حُذِفَ عَامِلُهُ: أَي: وَلَا يَخْرُجُ خُرُوجًا، أَمَّا عَيْسَى بْنُ عَمْرِ^(٨)، فَيُرَى أَهْمَا حَالًا مَعْطُوفَةً عَلَى الْجُمْلَةِ

(١) ديوان، عنتره: ٢٣٤. روانف: جمع رانفة، سفل الألية. الإستطارة والتطائر: التفرق والذهاب، ينظر: بن السكيت، ٢٤٤هـ، الكنز اللغوي في اللسن العربي، ١/٢٢٣.

(٢) ينظر: ابن الأنباري، اسرار العربية ١٥١.

(٣) ديوانه: (٥١)، والمفتاد: مكان إيقاد النار للشبي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، كتاب العين، (دار ومكتبة الهلال)، ٨٠/٨. والبيت في وصف الثور الوحشي وصراعه مع كلب الصيد.

(٤) ينظر: الهرمي، المحرر، ٨٥٢.

(٥) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٠١/٩، و ينظر: سيبويه، الكتاب، ١٤٨/٢.

(٦) شرح ديوان الفرزدق: ٤٠٦/٢، المبرد، المقتضب، ٣١٣/٤. الحلفة: بالكسر، العهد، وبالفتح: المرة الواحدة من الحلف، ينظر: شراب، شرح الشواهد الشعرية، ٧٦/٣.

(٧) الهرمي، المحرر، ٨٥٢.

(٨) أبو عمرو عيسى بن عمر النخعي، شيخ الخليل وسيبويه صنف كتاب سماه الجامع في النحو، وكتاب سماه الإكمال، ينظر: جمال الدين القفطي، ت ٦٤٦هـ، أنباء الرواة، (بيروت: المكتبة العصرية ١٤٢٤) ٣٧٤/٢.

الحالية^(١)، والمبرد يرى أنّ وضع اسم الفاعل "خارجاً"، موضع المصدر، أراد لا أشتم الدهر مسلماً، ولا يخرج خروجاً من بَيِّ زور كلام^(٢).

المطلب الثالث: المجرورات من الأسماء

وستتکلم في هذا المطلب عما ذكره الهرمي من الأسماء المجرورة وذكر لها شواهداً شعريةً هي: الجر بالإضافة، والجر بالمجاورة.

أولاً: الجر بالإضافة وما يتعلق بها:

إضافة الظروف:

تبنى الظروف إذا أُضيفت، إذا كانت الإضافة منوية مرادة، مثل: قمت قدام، أي: قمت قدام زيد، فزيد مراد كالملفوظ به، أما إن كنت لا تريد مضافاً منويًا، حين إذ لا يشترط البناء، كقولنا: "سرت قبلاً"^(٣).

قال الشاعر:

فساغ لي الشرابُ وكنْتُ قبلاً *** أكادُ أغصُّ بالماءِ الفراتِ^(٤)

يرى الهرمي: أنه لا يشترط البناء، إذا لم يرد مضافاً منويًا^(٥). لذلك أورد الشاعر كلمة "قبلاً" منونة مقطوعة عن الإضافة^(٦). ومثل ذلك قراءة بعض القراء^(٧): ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾ [الروم: ٤]. أما إذا كانت الإضافة منوية مرادة، كان الظرف مبنياً^(٨). وعليه قراءة السبعة، بالضم في قوله تعالى: ﴿لله

(١) الرضي الاسترابادي نجم الدين، ت ٦٨٦، شرح شافية ابن الحاجب (بيروت: دار الكتب ١٩٧٥)، ٧٢/٤.

(٢) ينظر: المبرد، الكامل ١/١٠٢.

(٣) ينظر: الهرمي، المحرر، ٤٥٨.

(٤) لعبد الله بن يعرب، ينظر: البغدادي، الخزانة، ١/٤٢٩، وابن يعيش، شرح المفصل، ٤/٨٨.

(٥) الهرمي، المحرر، ٤٥٨.

(٦) ينظر: الزمخشري، المفصل في صنعة الاعراب، ٢١٠، وابن يعيش، شرح المفصل، ٣/١٠٨.

(٧) هو أبو السماك والجحدري، وعون العقيلي. أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، البحر المحيط، (بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠)، ٣٧٥/٨.

(٨) الهرمي، المحرر، ٤٥٨.

الأمر من قبل ومن بعدُ [الروم: ٤]. في قراءة السَّبْعَةِ، بِالضَّمِّ. وقدره ابن يعيـش على أن الأصل من قبل كل شَيْء ومن بعده^(١).

وأيد ابن هشام كلامه، وقال: "وهذا المعنى حق"^(٢)، لكنه يرى أن مما يناسب المقام أن يقدر من قبل الغلب ومن بعده، فيكون قد حذف المضاف إليه لفظاً ونوي معناه، لذلك استحقَّ البناء على الضم^(٣).

إضافة ظروف الزمان:

وظرف الزمان عند الهرمي تضاف إلى المفرد فتحفضه، كقولك: سرت يوم الجمعة، كذلك تضاف هذه الظروف إلى الجمل الاسمية والفعلية، فتجر هذه الجمل في المعنى بإضافة الظرف إليها^(٤)، قال الشاعر:

الضَّارِبُونَ عَمِيرًا عَن دِيَارِهِمْ *** بِاللَّيْلِ يَوْمَ عَمِيرٍ ظَالِمٍ عَادِي^(٥)

إذ أضاف ظرف الزمان "يوم"، إلى الجملة الاسمية "عمير ظالم عادي"، فجرتها في المعنى. قال الهرمي: "فأضاف "يوماً" إلى الجملة التي هي: عمير ظالم عادي"^(٦).

واتفق النحاة على بناء الظرف إذا أُضيف إلى جملة فعلية، صدرت بفعل ماضٍ، كقول الشاعر:

عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَا *** وَقَلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَانِع^(٧)

واختلفوا في الظرف المضاف إلى الجملة الاسمية، والفعلية المصدرية بفعل مضارع^(٨)، فالظروف إذا أُضيفت إلى الأفعال الماضية بنيت على الفتح، ولكن حصل الخلاف في الفعل المضارع، قال زين العرب:

(١) ينظر: ابن يعيـش، شرح المفصل، ٢/٢٠٤.

(٢) ينظر: ابن هشام، ت، ٧٦١هـ، شرح شذور الذهب، ١٣٦.

(٣) ينظر: المصدر السابق، ١٣٦.

(٤) ينظر: الهرمي، المحرر، ٤٥٩.

(٥) القُطَامِي، عمير بن شَيْمِ التَّغْلِبِي، من شعراء الدولة الأموية، وهو ابن أخت الأختل التَّغْلِبِي المشهور؛ له ديوان شعر مطبوع. مات سنة ١١٠ هـ. ينظر: ابن قتيبة الدينوري، الشعر والشعراء، ٢/٧١٣. وديوانه: ١٢.

(٦) الهرمي، المحرر، ٤٥٩.

(٧) للناطقة، ديوانه، ٣٢.

(٨) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢/٣٣٠، وابن هشام، المغني، ٢/١٦٩، والأزهري، شرح التصريح، ١/٧٠٥.

" والأصح أنه معرب"^(١)، فالبصريون قالوا: بإعراب الظرف، وحجتهم في ذلك، هو عدم التناسب بين الظرف، وما أُضيف إليه^(٢).

أمّا الكوفيون، فذهبوا إلى بناء الظرف إذا أُضيف إلى اسم، أو فعل معرب^(٣). نقل الفراء عن الكسائي أنّ العرب تؤثر الرفع، إذا أضافوا "اليوم" إلى "يَفْعَلُ، تَفَعَّلُ، أَفْعَلُ، وَنَفَعَلُ"، فالعرب، تقول: هذا يومٌ نَفَعَلُ ذاك، لكنهم إذا أضافوا الظرف نصبوا، نحو: هذا يومٌ فَعَلتَ، بإضافة "يوم" إلى "فعلت"، أو إلى "إذ"^(٤)، ثم جوزوا بناء الظرف المضاف للفعل المضارع، بقوله: "ويجوز في الباء والتاء ما يجوز في "فعلت"^(٥).

واستدلوا لذلك بشواهد من كتاب الله، فمن ذلك ما جاء في قراءة من قرأ بفتح الميم^(٦)، من قوله تعالى: ﴿ قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾، [المائدة، ١١٩]. وجوز الفراء نصبه؛ لأنه مضاف إلى غير اسم، واستدل بقول العرب: مضى يومئذٍ بما فيه^(٧). وأنكر النحاس وقوع مثل هذه الإضافة في كتاب الله، وغلط من أجازها، لأنّ الخليل وسيبويه لا يجوزون بناء الظرف مع شيء معرب، والفعل المستقبل معرب^(٨).

ولعل الراجح في المسألة هو بناء الظرف، إذا أُضيف إلى الجملة الأسمية، أو الجملة الفعلية، المصدرية بالمضارع، فالشواهد تؤكد صحة ذلك كما سبق.

الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

-
- (١) زين العرب، شرح مصابيح السنة، ١٥٥/٢.
 - (٢) ينظر: أبو حيان، إرتشاف الضرب، ١٨٢٩، وابن هشام، مغني اللبيب، ١٦٩/٢، والسيوطي، همع، ٢٣١/٣، الأزهرى، شرح التصريح، ٧٠٦/١.
 - (٣) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ٢٤٥/٣٢٦، ٣/١، وأبو حيان، إرتشاف الضرب، ١٨٢٩/٤، وابن هشام، مغني اللبيب، ١٦٩/٢.
 - (٤) ينظر: الأخفش، معاني القرآن، ٢٤٥/٣.
 - (٥) المصدر السابق، ٢٤٥١٣.
 - (٦) وهي قراءة نافع، وقرأ الباقون برفع "يوم"، ينظر: الفارسي، الحجة للقراء السبعة (بيروت: دار المأمون للتراث، ١٩٩٣)، ٢٨٢/٣، وأبو زرعة، حجة القراءات، ٢٤٢.
 - (٧) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ٣٢٦/١.
 - (٨) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، ١٢٨٥-١٢٨٦.

ذهب البصريون إلى جواز الفصل بين المضاف، والمضاف إليه مطلقاً، لشدة تعلق المضاف بالمضاف إليه، ومع ذلك فقد أجازوا أن يفصل بينهما بالظرف، أو الجار والمجرور في الشعر ضرورةً، ولا يجوز ذلك عند البصريين في غير الشعر. ومما جاء الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف، قول الشاعر:

كَمَا خَطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا *** يَهُودِيًّا يَقَارِبُ أَوْ يَزِيلُ^(١)

أي: بكف يهودي. ففصل بينهما بالظرف، "يوماً". وقال عمرو بن قميئة^(٢):

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمَا اسْتَعِيْرَتْ *** لَلَّهِ دُرُّ الْيَوْمِ مِّنْ لَامِهَآ^(٣)

ففصل بين المضاف "در"، والمضاف إليه "من" بالظرف "اليوم". ومما ورد الفصل بالجار،

والمجرور، قول الشاعر:

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ إِيْغَالَهْنَ بِنَا *** أَوْآخِرَ الْمِيْسِ أَصْوَاتِ الْفَرَارِيْجِ^(٤)

أي: أصوات أواخر الميس، ففصل بالجار، والمجرور بين المضاف، والمضاف إليه.

وإلى هذا ذهب سيبويه^(٥)، والمبرد الذي ذكر أنه لا يجوز الفصل، بين المضاف والمضاف إليه بالجار، والمجرور، وما أشبهها، إلا أن يضطر شاعر^(٦). وهذا الذي ذهب إليه البصريون والجمهور. أما ابن مالك فقد أجاز الفصل بينهما في سعة الكلام، لا يختص بالضرورة، وأعتبر هذا الفصل من أحسن الفصل، لأنه فصل بمعمول المضاف^(٧)، ويستشهد ابن مالك لذلك بحديث النبي صلى الله عليه وسلم:

(١) أبو حية النميري: الهيثم بن الربيع بن زرارة من البصرة مات في خلافة المنصور سنة (١٥٨)، ينظر: الزركلي، الأعلام، ١٠٣/٨. البيت موجود في شعر أبي حية النميري، (دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٧٥)، ١٦٣. يقارب: يجعل بعض الكتابة قريبة من بعض. يزيل: يباعد الكتابة، ينظر، ابن هشام، أوضح المسالك، ١٥٩\٣.

(٢) عمرو بن قميئة بن ذريح بن سعد بن مالك النعلبي البكري الوائلي النزاري: شاعر جاهلي مقدم، ينظر: الزركلي، الأعلام، ٨٣/٥.

(٣) ينظر: عمرو بن قميئة، ديوانه ٧١. ساتيد ما: اسم جبل. استعيرت: بكت.

(٤) أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي (المتوفى: ٢٣١ هـ)، ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب، (جدة، مؤسسة الايمان، ١٩٨٢)، ٩٩٦/٢.

(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١٨٢.١٧٩/١، ٢٨٠/٢.

(٦) ينظر: المبرد، المقتضب، ٣٧٦/٤.

(٧) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٢٧٣/٣.

«فهل أنتم تاركوا لي صاحبي»^(١)، أي: "هل أنتم تاركوا صاحبي لي؟ ففصل بالجار، والمجرور لتعلقه بالمضاف. وقد تبعه ابن هشام في هذا الرأي^(٢).

ومن الجدير بالذكر هنا أنهم قد يحذفون المضاف وييقون المضاف إليه على إعرابه ضرورةً عند بعض النحاة، ومن ذلك قول بعضهم:

أكل امرئ تحسبنيَ امرأً * * * و نارٍ توقدُ بالليلِ نار^(٣)

أي: وكل نارٍ، فحذف المضاف "كل"، وأبقى المضاف إليه "نارٍ" على إعرابه. فأستدل بهذا، الخليل، وسيبويه على جواز حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على إعرابه؛ لأنَّ المضاف قد ذُكر في أول الكلام، فأمن اللبس^(٤). وقد أجاز ذلك الزمخشري أيضًا، وإن عده شاذًا لا يكون إلا سماعًا^(٥).

أما ابن مالك، فقد فصل في ذلك وجعله على ضربين:

الأول: مقيس ويكون عند حذف المضاف، وقد ذُكر قبله ما يدل عليه لفظًا ومعنًا معطوفًا عليه^(٦).

والثاني: غير مقيس، وهو أن لا تتوفر فيه شروط المقيس، وقد أجازته سماعًا، ولا يقاس عليه^(٧).

أما الأخفش فيرى أنه جر "نار"، بالعطف على "امرئ"، وجوز أن تُنصب "نارًا"، بالعطف على "امرئ"، فيكون قد عطف على عاملين^(٨).

(١) محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، باب فضائل الصحابة، (بيروت: دار طوق النجاة، ط ١، ١٤٢٢هـ)، ٦/٥، حديث رقم: ٣٦٦١.

(٢) ينظر: ابن هشام، اوضح المسالك، ١٥٣:١٥٢/٣.

(٣) لأبو دؤاد الأيادي، ينظر: البغدادي، خزائن، ٥٩٠/٩.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٦٦/١.

(٥) ينظر: الزمخشري، المفصل، ١٣٨.

(٦) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٢٧٠/٣.

(٧) السابق، ٢٧١/٣.

(٨) ينظر: ابن يعيش، المفصل، ١٩٧/٢.

ويرى السيوطي أنّ مثل ذلك يكون، من قبيل بدل الكل من الكل، لوروده في فصيح الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿جَنَّاتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا﴾ [مریم: ٦٠-٦١]. ليقر بذلك أنّها جنات كثيرة لا جنة واحدة^(١).

ثانيًا: الجر بالمجاورة:

قد يجر الاسم بتأثير الاسم السابق له، وهذا الذي يسميه النحاة الجر على الجوار أو يسمى أحيانًا الحمل على الجوار، والمشهور هو المجاورة في حركة الجر، ومن الأمثلة المشهورة في ذلك قولهم: "هذا جحر ضبٍ خربٍ"، وكان حق كلمة "خرب" الرفع؛ لأنّه نعت لـ "جحر"، لكن خفضه مجاورة "ضب" المجرورة بالإضافة، وهذا عند العرب على سبيل الغلط^(٢).

واختلف النحاة في الجر بالمجاورة، منهم من قال بجوازها، ومنهم خص جوازها في النعت فقط، ومنعها آخرون مطلقًا.

فسيبويه، والمبرد، والأخفش، وغيرهم ذهبوا إلى جواز الجر على الجوار مطلقًا، وهو رأي جمهور نخاة البصرة والكوفة^(٣)، وهو رأي الهرمي أيضًا^(٤). واستدل أصحاب هذا الرأي بشواهد من القرآن الكريم، منه قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَتَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]. ممن قرأ "أرجلكم"^(٥)، والأصل في الأرجل أن تغسل، فهي معطوفة على "وجوهكم"، فحقها النصب، فهي معطوفة من حيث المعنى، ولكنها جرت مجاورة قوله: "رؤوسكم". ومن الشعر قوله:

كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي أَفَانِينَ وَدُقِيهِ *** كَبِيرٌ أَنَسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ^(٦)

(١) السيوطي، همع، ١٧٩/٣.

(٢) ينظر: الهرمي، المحرر، ٩٥١.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤٣٦، والمبرد، المقتضب، ٧٣/٤، والأخفش، معاني القرآن، ٢٧٧/١، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ١٩١٤/٤.

(٤) ينظر: الهرمي، المحرر، ٩٥٢-٩٥١.

(٥) وهي قراءة أبي جعفر وأبي عمرو وابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة وخلف. ينظر: القيسي، الكشف، ٤٠٦/١، وأبو زرعة، حجة القراءات، ٢٣٣، وابن خالويه، إعراب القراءات السبع (مكة: جامعة أم القرى ١٩٩٢)، ١٤٣/١.

(٦) لامرئ القيس، ديوانه، ٢٥. للفاة الراوية والقربة زمال، ينظر: السمين الحلبي (المتنوي: ٧٥٦ هـ)، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ (دار الكتب العلمية، ١٩٩٦)، ١٤٩/٢. وثبير: جبل بمكة، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ١٠٠/٤.

ف" مزمل"، حقه الرفع، لأنه صفة لكبير، لكنه خفضه على المجاورة^(١).

وهناك من النحاة يقول بجواز الجر في باب النعت فقط، وهو رأي الزمخشري، وأبي حيان، والسمين، وابن هشام^(٢). فقد قال الزمخشري في الآية السابقة: "قرأ جماعة "وأرجلكم" بالنصب. فدل على أنَّ الأرجل مغسولة"^(٣). وذهب ابن هشام إلى منع المجاورة في الآية السابقة، واعتبر المسح في الآية هو الغسل^(٤).

وهناك من منع الجر على الجوار مطلقاً، وهو الزجاج، والنحاس، وابن خالويه، وابن جني، وابن الحاجب^(٥)، وإذا ورد فهو شاذ عندهم، حتى يروونه كلام من لا يؤبه به من العرب^(٦)، وأولوا الأمثلة الواردة في ذلك. لكننا نجد بعض المعاصرين قد أنكروا خفض على الجوار، إذ يرى عباس حسن عدم الالتفات إلى مثل هذا، وعدم القياس عليه مطلقاً^(٧).

والذي يبدو في هذه المسألة: هو جواز الجر على المجاورة مطلقاً، كما ذهب إلى هذا سيبويه، والمبرد، وجمهور نحاة البصرة، والكوفة، مما يجعل هذا الرأي قوياً في حجته، وما استشهدوا فيه بشواهد قرآنية، وشعرية مع صحة تأويله لها، له خير دليل على صواب هذا الرأي. علاوة على ذلك، فإنَّ المتأمل في كلام المانعين يجد من التكلف الشديد في تأويل الشواهد مما لا داعي له.

المطلب الرابع: الأسماء المبنية التي ذكرها الهرمي

معلوم أنَّ الأسماء المبنية تكون ملازمة لحركة واحدة لا تتغير بتغير موقعها الإعرابي، وسنتكلم في هذا المطلب عن بعض الأسماء المبنية التي ذكر الهرمي لها شاهداً شعرياً.

(١) ينظر: الهرمي، المحرر، ٩٥١.

(٢) ينظر: الزمخشري، الكشاف، ٢٠٤/٢، أبو حيان، البحر المحيط، ٤٥٢/٣، السمين، الدر المصون، ٢١٠/٤، وابن هشام، شرح شذور الذهب، ٣٤٧.

(٣) الزمخشري، الكشاف، ٢٠٥/٤.

(٤) ينظر: ابن هشام، شرح الشذور، ٣٤٧.

(٥) ينظر: الزجاج، معاني القرآن، ١٥٣/٢، والنحاس، إعراب القرآن، ٩٢، وابن خالويه، إعراب القراءات السبع، ١٤٣/١، وابن جني، الخصائص، ٢١٧/١، وابن الحاجب، الأمالي، ٢٨٠/١.

(٦) ينظر: ابن الحاجب، الأمالي، ٢٨٠/١.

(٧) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ٤٥١/٣.

الموصلات وأسماء الشرط، وكم، كأين

أولاً: الموصلات " ماذا، وذو الطائفة":

١. "ماذا":

تباينت آراء العلماء في تركيب " ماذا"، فمنهم من يرى إنها مركبة من جزأين، وأختلف في هذين الجزأين، فمنهم من يرى إنها كالجزة الواحد.

تحدث الهرمي عن "ذا"، إذا جاءت بعد " ما " الاستفهامية، وقال: " فإذا كانت "ما" مرفوعة و "ذا"، بمعنى الذي، كان الجواب مرفوعاً" (١). وهذا رأي سيبويه، وفقاً للكوفيين (٢)، وعليه فتكون "ما"، استفهامية مبتدأ، و "ذا" خبره، واستشهدوا بقول الشاعر:

لا تَسْأَلانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ * * * أَنْخَبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَالُّ فَباطِلُ (٣)

وذكر الهرمي: إنه رفع " نخب"، لأنه جعل "ذا" بمنزلة "الذي" (٤). كما ذكر لها وجهاً آخر، وهو أن تكون "ما" استفهامية، و "ذا" زائدة. فحينما يقال: من ذا لقيت؟ وماذا صنعت؟ فعليه تكون "من"، و "ما" للاستفهام، و "ذا"، إما بمعنى الذي أو ملغاة، وهذا رأي ابن مالك (٥).

أما إذا كانت "ذا" زائدة، و "ما" منصوبة، فأن الجواب يكون منصوباً (٦).

ورفض سيبويه أن تكون "ذا" زائدة، إنما جعل " ما" في "ذا" بمنزلة اسماً واحداً، كما جعلوا إنما وحيشما، وكأثما، اسماً واحداً، فتكون " ما" استفهام، و "ذا" بمنزلة " الذي"، وهذا قول الكوفيين أيضاً (١).

(١) الهرمي، المحرر، ٤٨١.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤١٦/٢-٤١٧، وضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري، ت ٥٤٢ هـ، أمالي ابن الشجري، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩١)، ٤٤٤/٢.

(٣) هو لبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري، أحد الشعراء الفرسان في الجاهلية، أدرك الإسلام ويعد واحد من الصحابة، توفي في سنة ٤١ هجرية تقريباً، ينظر: ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، ١٣٥، وأبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، ت ٣٩٢، المبهج، (دمشق: دار الهجرة، ١٩٨٨)، ١٧٤.

(٤) الهرمي، المحرر، ٤٨١.

(٥) ينظر جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، شرح الكافية الشافية، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٩٨٢)، ٢٨٢/١، والهرمي، المحرر، ٤٨١.

(٦) ينظر: الهرمي، المحرر، ٤٨١.

وقد أجاز هذا الوجه أيضاً الدماميني^(٢). ودل على هذا التركيب، قول العرب: " عن ماذا تسأل"، فجاءت ألف " ما" الاستفهامية ثابتة، رغم دخول حرف الجر^(٣).

وقد قرء بالوجهين قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾، [البقرة: ٢١٩]. برفع "العفو" ونصبه، فالنصب، بتقدير: أي شيء ينفقون؟ قل: ينفقون العفو، والرفع، بتقدير: أي شيء الذي ينفقون؟ قل: هو العفو، أو الذي ينفقون العفو^(٤).

٢. " ذو الطائية":

"فدو"، المشهور في استخدامها في اللغة إنها بمعنى " صاحب"، إذ هي من الأسماء الستة، أما استخدامها اسم موصول، فلا يكاد يعرفه إلا أهل الاختصاص، وهذا الاستعمال ينسب إلى قبيلة " طي" فهي عندهم بمعنى " الذي"، والبناء فيها هو المشهور^(٥). واستشهد الهرمي بقول سنان الطائي^(٦):

فإن الماء ماء أبي وجدي *** وبئري ذو حفرت وذو طويئت^(٧)

ذو حفرت، أي: التي حفرتها، ذو طويت: أي التي طويتها^(٨)، فاستخدم "ذو" للمؤنث، كما استخدموا "الذي"، للواحد، وللأثنين، وللجمع^(٩).

وجاء على لغتهم المثل القائل: " أتى عليهم ذو أتى"، أي: أتى عليهم الذي أتى^(١٠).

لكن بعض الطائيين يعربها^(١١)، وجعلوا منه قول منظور بن السحيم^(١):

-
- (١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤١٧/٢-٤١٨، وهذا رأيه الثاني، و ينظر: النحاس، إعراب القرآن، ٣٠.
- (٢) ينظر: أبو العرفان محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان، (بيروت: دار الكتب، ١٤١٧-١٩٩٧)، ٢٣٢/١.
- (٣) ينظر: أبو حيان، إرتشاف الضرب من لسان العرب، (١٠٠٩/٢).
- (٤) ينظر: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٣)، ١٥٢/٢.
- (٥) ينظر: محمد عيد، النحو المصفى (معاصر)، (مكتبة الناشر)، ١٧٨. وابن مالك، شرح التسهيل، ١٩٩/١.
- (٦) هو سنان ابن الفحل الطائي، شاعر إسلامي في الدولة المروانية، ينظر ترجمته في، البغدادي، خزنة الأدب، ٤٠/٦.
- (٧) البيت موجود في ابن الأنباري، الإنصاف، ٣٨٤؛ البغدادي، خزنة الأدب، ٦/٣٤، ٣٦.
- (٨) الهرمي، المحرر، ٤٨٢، وأما ابن الشجري، ٥٥/٣، ابن يعيش، شرح المفصل، ١٤٧/٣.
- (٩) أبو زكريا يحيى الفراء، كتاب فيه لغات القرآن، الكتاب غير مطبوع، ١٤٣٥ هـ، ٩٧.
- (١٠) ينظر، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني، مجمع الأمثال، (بيروت: لبنان، دار المعرفة)، ٦٨/١.
- (١١) ينظر: الدماميني، التسهيل، ٢٠٦/٢.

فِيَا كَرَامًا مَوْسِرُونَ لَقِيْتُهُمْ *** فَحَسْبِي مَن ذُو عِنْدَهُم مَا كَفَانِيَا^(٢)
ويروى: من ذي.

ففي الرواية الأولى استعمل الشاعر "ذو" الطائية، فهي مبنية في جميع أحوالها على السكون^(٣)، أما في الرواية الثانية، "من ذي" فقد أجرى "ذو" الطائية، أجرها مجرى "ذو"، التي هي من الأسماء الستة، والتي هي معربة بالحروف^(٤). وعند بعض الطائيين "ذو"، هذه تؤنث، فيقال عنها "ذات"، وتثنى في المذكر، فيقال: "ذوا"، وفي مثنى المؤنث "ذواتا"، وفي جمع المذكر "ذوو"، أما في جمع المؤنث فيقال "ذوات"^(٥). والأفصح عند أبي حيان أن لا تثنى، ولا تجمع، بل تكون في كل أحوالها بلفظ واحد^(٦).

والذي يبدو لي أنَّ معاملة "ذو" الطائية الموصولة، معاملة "ذي"، التي بمعنى صاحب، يعد ذلك من الشاذ؛ لأنَّ هناك فروقًا بينهما هي^(٧):

— إنَّ ذو في لغة طي توصل بالفعل، ولا يجوز ذلك في "ذي"، التي بمعنى صاحب.

— وإنَّ "ذو" في لغة طي، لا يوصف بها إلا المعرفة، أمَّا "ذو" التي بمعنى صاحب، فتوصف بها المعرفة، والنكرة.

ومع وجود هذه الفروق إلا أنَّ وجود رواية اللسان العربي موجب للأخذ بها، وعدم الطعن فيها، ولكن يكون الأخذ بالمطرّد الشائع لا القليل الشاذ.

ثانيًا: أسماء الشرط:

(١) هو منظور بن سحيم بن نوفل بن نضلة الأسدي، وشاعر مخضرم من شعراء الحماسة، ينظر: الزركلي، الأعلام، ٣٠٨/٧.

(٢) البيت موجود في ابن يعيش، شرح المفصل ٣٥٨/٢، وابن مالك، أوضح المسالك ٣٣/١.

(٣) ينظر: بدرالدين محمود بن أحمد العيني، المقاصد النحوية، (القاهرة: دار السلام، ٢٠١٠)، ١٨٧/١، ٤١٠.

(٤) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٤٧/١.

(٥) ينظر: عبد الغني بن علي الدقر، ت ٤٢٣هـ، معجم القواعد العربية، ٣٢٣/١.

(٦) ينظر: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي، ت ٧٤٥، التذييل والتكميل، (دمشق: دار القلم)، ٥١/٣.

(٧) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٣٨٦/٢.

للشروط أدوات هي: إن، وإذما، وما، ومن، مهما، إي، كيفما، ومتى، وحتام، وإذا ما، وحينما، وأين، وأينما، أنى، أيان. هذه الأدوات منها ما هو حرف، ومنها ما هو اسم، وما هو ظرف، ف"إذا ما" ظرف، أما "إذا"، فلا يجزم بها إلا في الشعر. واستشهد الهرمي بقول قيس بن الخطيم^(١):

إِذَا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَتْ وَصَلُهَا *** خُطَانَا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنُضَارِبُ^(٢)

فجزم "فنضارب"، المعطوف على جواب "كان"، وهذا دليل على جزم الجواب، وإنما حرك بالكسر لأجل القافية، وعلى هذا تكون "إذا" جازمة^(٣).

دخول الفاء في جواب الشرط:

قد يقترن جواب الشرط بالفاء، فيبطل الجزم، ويرفع الجواب، وهذه الفاء لا تحذف إذا كان ما بعدها اسمًا، وقد جاء في الشعر حذفها للضرورة.

ومنه قول الشاعر:

مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا *** وَالشُّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ^(٤)

فالشاعر حذف الفاء من جواب الشرط "الله يشكرها"، وذلك للضرورة. والقياس أن يقول: "فالله يشكرها"، وهذا مذهب سيبويه، والخليل^(٥). وقد حُجِّج على نية التقديم والتأخير، والجواب محذوف. واستشهدوا بقول الشاعر:

يَا أَقْرَعُ بَنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ *** إِنَّكَ إِنْ تَصْرَعْتَ أَخَاكَ تَصْرَعُ^(٦)

(١) قيس بن الخطيم بن عدي الأوسي، أبو يزيد. شاعر الأوس وأحد صناديدها في الجاهلية. أول ما اشتهر به تتبعه قاتلي أبيه وجده حتى قتلهما، وقال في ذلك شعرًا. وله في وقعة بعاث التي كانت بين الأوس والخزرج قبل الهجرة أشعار كثيرة. أدرك الإسلام وتريث في قبوله، فقتل قبل أن يدخل فيه، ينظر: المرزباني، معجم الشعراء، ١٨٩١.

(٢) ديوان قيس ابن الخطيم: ٨٨.

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١٢٥-١٢٤/٣، والهرمي، المحرر، ١٠٦٦.

(٤) لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، أقام بالمدينة وتوفي بها، اشتهر بالشعر في زمن أبيه، ينظر: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ت، ٨٥٢هـ، الإصابة في تمييز الصحابة (بيروت: دار الكتب العلمية)، ٢٥/٥.

(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٦٥/٣.

(٦) لجرير البجلي، وهو من شواهد المبرد، المقتضب، ٧٢/٢، وابن السراج، الأصول، ٢١٨/١، والسيوطي، هج، ٥٥٨/٢.

إذ قدم "تصرع"، في النية مع تضمنها للجواب في المعنى، والتقدير: إنك تصرع إن يصرع أخوك^(١). وذهب المبرد إلى إنَّه الجواب، وإِثْمَا حذف منه الفاء، وهي مراده، دون نية التقديم^(٢)، وهناك رواية ثانية للبيت تقول: من يفعل الخير فالرحمن يشكره^(٣)... الخ

فلم يحذف الفاء من جواب الشرط، وهو قول المبرد، الذي يمنع الحذف حتى في الضرورة، وأورد هذه الرواية ردًّا على القاعدة التي أشارت إليها الرواية الأولى^(٤)، إلا أنَّ ظاهر كلام المبرد في المقتضب، أنَّه على مذهب سيبويه، في منعه لحذف الفاء في سعة الكلام، وإجازته في الضرورة، وهذا يظهر من خلال حديثه عن "أما" بان فيها معنى الجزاء، لذلك لا بد من دخول الفاء عليها، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩]. ثم قال المبرد بعد أن تكلم عن معنى الآية: "ولو اضطر شاعر فحذف الفاء، وهو يريد لها لجاز"^(٥)، ثم استشهد بقول الشاعر:

أَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ * * * وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ^(٦)
الأصل: "فلا قتال"، لكنه حذف الفاء ضرورة^(٧).

وذهب الأخفش، والنحاس، إلى إجازة حذف الفاء في سعة الكلام^(٨)، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَكَ حَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠]. فحذف الفاء من جواب الشرط.

ويبدو لي من خلال ذلك أنَّ حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط، جائز في سعة الكلام، وأنَّه لا يختص بالشعر، دون النثر، وما يدل على ذلك، ما ورد من شواهد من القرآن الكريم، كآلية التي

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٦٧/٣.

(٢) ينظر: المبرد، المقتضب، ٧٢/٢.

(٣) أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (ت، ٣٣٢هـ)، الانتصار لسيبويه على المبرد، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦)، ١٧٢/١.

(٤) ينظر: المبرد، المقتضب، ٧٣/٢، والعيني، المقاصد النحوية، ٤/ ١٩٢٤.

(٥) المبرد، المقتضب، ٧١/٢.

(٦) للشاعر الحارث بن خالد بن العاص بن الربيع بن هشام المخزومي، من قريش، شاعر غزل، من أهل مكة، توفي فيها سنة "٨٠" هجرية، جمع الدكتور يحيى الجبوري ما وجد من شعره في كتاب «شعر الحارث بن خالد المخزومي». ينظر: الزركلي،

الأعلام، ١٥٤/٢. البيت موجود في كتاب "الحارث بن خالد المخزومي" ط١، مطبعة النعمان، النجف، ٤٥.

(٧) صلاح الدين الزعبلوي، دراسات في النحو، (موقع اتحاد كتاب العرب)، ٥٣٤.

(٨) ينظر: الأخفش، معاني القرآن، ١٦٨/١، والنحاس، إعراب القرآن، ٩٣/١.

ذكرناها آنفاً، وما ورد من قراءة نافع وابن عامر بحذف الفاء، من قوله تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبْتُمْ أَيْدِيَكُمْ وَيَعْقُبُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾^(١) [الشورى: ٣٠]. وما ورد من كلام العرب.

ثالثاً: "كم":

وذكر الهرمي أنه يكون استعمالها على أنها خبر، أو استفهام، ويُنصب التمييز بعد كم الاستفهامية، كما ينصب بعد العدد لأن "كم" جيء بها للعدد، وينصب ما بعد العدد، نقول: كم رجلاً عندك؟ والتقدير: أ عشرون عندك رجلاً^(٢)؟ أما الاستفهامية، فيطلب بها الخبر من الغير، فاذا قلنا: كم درهماً مالك؟ فالمراد أن يعرفك كم عدد ماله، وقيل إنها لا تُستعمل إلا في الاسم المفرد، فلا يقال: كم غلاماً ملكت؟ إنما كم غلاماً ملكت؟ وهذا قول البصريين^(٣).

أما الخبرية، فتكون فيما تحقق من الأشياء، فكأننا نخبر أحداً بكثرة وقوعه، والمضاف إليها يخفض، وإن فصل بينها وبين مخفوضها، وهذا قبيح، فلا يفصل بين المضاف، والمضاف إليه، وهذا لا يكون إلا في الشعر، قال الشاعر:

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيَدِمَا اسْتَعْبَرَتْ * * * اللَّهُ دُرُّ الْيَوْمِ مَنِ لَامَهَا^(٤)

ففصل بين المضاف "در"، والمضاف إليه "من لامها"، بأجنبي "اليوم"، أي: فصل بينهما بالظرف، وقد جوزوا النصب في مخفوضها أيضاً، تشبيها لها بالاستفهامية^(٥).

قال الشاعر:

كَمْ بِجُودٍ مَقْرَفٍ نَالَ الْعَلَا * * * وَكَرِيمٍ بَخْلِهِ قَدْ وَضَعَهُ^(٦)

(١) ينظر: محمد بن أحمد الأزهرى، معاني القراءات (السعودية: مركز البحوث جامعة الملك سعود ١٩٩١)، ٣٥٦/٢.

(٢) ينظر الهرمي المحرر ٨٦٣.

(٣) ينظر: أبو علي الفارسي، ت ٣٧٧هـ، الإيضاح العضدي (جامعة الرياض ١٩٨٥) ٢١٩، والهرمي، المحرر، ٨٦٤.

(٤) والبيت لعمر بن قميئة، ينظر ديوانه ١٨٢. ساتيد ما: جبل. واستعبرت: بكت، ينظر: شرح الشافية: ٤/١٨٦.

(٥) ينظر: الهرمي، المحرر ٨٦٥.

(٦) لأنس بن زنيم الكنايني الدؤلي، صحابي أسلم يوم الفتح، عفا عنه الرسول بعد أن أهدر دمه. ينظر: الزركلي، الأعلام، ٢٤/٢، شعر أنس بن زنيم: ١١٣/٢، والبيت موجود في ديوان أبي الأسود الدؤلي، وبديل كلمة "كريم" وردة كلمة "شريف" ينظر: أبوسعيد السكري، ديوان أبي الأسود الدؤلي، ٣٥٠، والمقرف: اللقيم النسب والنفس.

فخفض "مقرف"، ب "كم" مع إنّ الفصل بين كم، ومخفوضها موجود، ومنهم من يرويه "مقرفاً"، بالنصب، تشبيها لها بالاستفهامية، ويروى "مقرفٌ"، بالرفع على أنّه مبتدأ، فتكون كم ظرفية، والتقدير: كم بجود مقرف نال العلاء^(١).

وعند المرادي، فالخفض لا يجوز إلا في الشعر، وهذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك في الاختيار^(٢). وذهب يونس إلى جواز الخفض إذا كان الفصل بناقص، نحو: " كم اليوم جائع أتاني"^(٣).

٤. كَأَيْنَ بِمَعْنَى "كَمْ":

رأى الجمهور، إنّ "كأين" تأتي خبرية، وجوزوا ورودها استفهامية، أمّا ابن مالك فيرى، إنّها تأتي استفهامية، وتأتي خبرية^(٤)، ويأتي مميّزها مفردًا مجرورًا بمن، كقوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّنُّ مِنْ نَبِيِّ قَاتَلَ مَعَهُ رِثْيُونٌ كَثِيرٌ﴾، [ال عمران: ١٤٦]، وهذا في القرآن الكريم^(٥)، وقد ذكر الهرمي إنّها وردت بكسر الهمزة "كائن"، بمعنى "كم"، ثم استشهد بقول الشاعر:

وَكَائِنٌ تَرَى مِنْ صَامِتٍ، لَكَ *** مُعْجَبٌ زِيَادَتُهُ، أَوْ نَقْصُهُ، فِي التَّكَلُّمِ^(٦)

قال الهرمي: تقديره "كم من صامت"^(٧)، وتكتب كأَيٍّ أيضًا، وقد يُنصب مميّزها أيضًا؛ لكن على قلة^(٨)، ومنه قول الشاعر:

وَكَائِنٌ لَنَا فَضْلًا عَلَيْنَا وَمِنَّةً *** قَدِيمًا! وَلَا تَدْرُونَ مَا مَنْ مُنْعِمٍ^(٩)

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب ١٦٧/٢، والحميري، ت ٥٧٣، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، (بيروت: دار الفكر ١٩٩٩)، ٥٧١٠/٩، والهرمي، المحرر، ٨٦٦.

(٢) ينظر: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي ت ٧٤٩هـ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، (القاهرة: دار الفكر العربي ٢٠٠٨)، ١٣٣٨/٣.

(٣) ينظر: المصدر السابق، ١٣٣٨/٣.

(٤) ينظر: الحازمي، شرح الألفية، ٢٣/١١٨.

(٥) ينظر: محمد عبد الخالق عظمة، ت ١٤٠٣، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ٣٣٩/٢، وأبو حيان، إرتشاف الضرب، ٧٨٩/٢.

(٦) لزهير بن أبي سلمى، ينظر: الزوّني، شرح المعلقات ١٥١، وبلا نسبة في، ابن يعيش، شرح المفصل، ١٣٥/٤.

(٧) الهرمي، المحرر، ٨٧٠.

(٨) ينظر: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني ١٣٦٤هـ، جامع الدروس العربية، (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٣)، ١٢٢/٣.

(٩) لا يعرق قائله، ينظر، شراب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، ٦٥/٣، وعباس حسن، النحو الوافي، ٥٧٩/٤.

ولا يجز بها، لوجود التنوين في آخرها، والتنوين لا يثبت مع الإضافة^(١). وإن جاء تميزها مجروراً، كان على إضمار "من"، وهذا مذهب الخليل، والكسائي، ويرى ابن كيسان: أنه مجرور على إضافتها^(٢)، وأجاز ابن خروف الجر "بمن"^(٣).

المطلب الخامس: التوابع:

لقد ذكر الهرمي التوابع وذكر لها شواهداً شعرية، وإنما سميت توابع لإتباعها ما قبلها في الحكم الإعرابي، وهي أربعة أنواع.

أولاً: النعت:

من خصائص النعت، أنه لا يتقدم على المنعوت، فإذا تقدم أعرب المنعوت بدلاً منه، ونعت النكرة، إذا تقدم عليها نُصب على أنه حال^(٤)، واستشهد الهرمي لذلك بقول الشاعر:

مِـيـةٌ مـوحِـشٌـا طـلـلٌ * * * يـلـوـحُ كَأَنَّـهُ خـلـلٌ^(٥)

فجاء "موحشاً" حالاً من النكرة "طلل"، لتقدم الحال عليها، وهذا رأي سيبويه، والذي عليه الهرمي^(٦)، أمّا الجمهور فيرى أنّ "موحشاً" حال من الضمير المستكن في الخبر، "الجار والمجرور"، والذي هو معرفة، وإن كان مرجع هذا الضمير هو المبتدأ النكرة، وعلى هذا الرأي، لا يكون شاهداً في البيت على هذه المسألة^(٧).

(١) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ٤٣٠/٣، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨)، ٥٨٦/٥.

(٢) ينظر: أبو حيان، ارتشاف، ٧٩٠.

(٣) المصدر السابق، ٧٩٠.

(٤) ينظر: ابن جني، الخصائص، ٣٩٣/٢، عبد الخالق عظيمه، دراسات لأسلوب القرآن، ٥٢٥/١٠.

(٥) وهو لكثير عزة؛ وقال البغدادي في الخزانة، ٢١١/٣: "وهذا البيت من روى أوله: (لِعَزَّةٍ مُّوحِشًا)، قال هو لكثير عزة؛ ومن رواه: (لِمِئَةٍ مُّوحِشًا) قال: إنه الذي الرُّمَّة؛ فإنَّ (عَزَّة) اسم محبوبة كثير، و(مِئَةٍ) اسم محبوبة ذي الرُّمَّة. (موحشًا): القفُّ الذي لا أنيس فيه. و(طلل): هوما بقي شاخصاً من آثار الدِّيار. و(يلوح): يظهر، ويلمع. و(خلل): جمع خَلَّة؛ وهي: بطانة منقوشة بالمعادن تغشى بها أجفان السيوف، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٢٢٠/١١، ٦، ٣٦٨.

(٦) ينظر: الهرمي، الخور، ٩٦٩.

(٧) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٢٦٠/٢، السيراني، شرح كتاب سيبويه، ٣٢٩/١.

عطف النعوت بعضها على بعض:

إذا ترادفت النعوت لمنعوت واحد، لا يتضح إلا بما وجب إتباعها، إمّا إذا اتضح بدونها جاز فيه الإتيان والقطع، أما إذا تعين بعض دون بعض، جاز الإتيان والقطع فيما لا يتعين به، أما فيما يتعين، فواجب فيه الإتيان^(١)، ومن ذلك قول الخرنق^(٢):

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ *** سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مَعْرَكٍ *** وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُرْرِ^(٣)

فيجوز في "النازلين"، و"الطيّيون"، الرفع على الإتيان لـ "قومي"، أو بقطعهما، بإضمار "هم"، ويجوز فيهما النصب، بإضمار "أمدح"، أو "أذكر"، ويجوز رفع الأول، بإضمار "هم". ونصب الثاني، بإضمار أمدح، أو أذكر. ويجوز نصب "النازلين"، بإضمار أعني. وقطع "الطيّيون"، بإضمار "هم"، وهذا الرأي هو الذي ذكره الهرمي^(٤).

وإذا تعددت النعوت، وكان المنعوت نكرة، تعين في الأول من نعوته الإتيان، وجاز في الباقي القطع، كقول الشاعر:

ويأوي إلى نسيوة عطيل *** وشعثاً مراضيع مثل السعالي^(٥)

إذ جر "عطيل"، وجوباً على الإتيان؛ لأنه صفة لنكرة، ويجوز في "شعثاً"، الإتيان والقطع بإضمار "أعني"، وهو رأي الهرمي^(١)، وقيل هو منصوب على الترحم^(٢).

(١) ينظر: ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة، ٧٣١/٢، وعباس حسن، النحو الوافي، ٤٨٥/٣.

(٢) الخرنق بنت بدر بن هقان بن مالك، من بني ضبيعة، البكرية، العدنانية: شاعرة من الشهيرات في الجاهلية، وهي أخت طرفة بن العبد لأُمّه؛

(٣) ينظر: أبو عبيد البكري، ت٤٨٧هـ، سمط اللالي (بيروت: دار الكتب)، ٧٨٠، والبغدادي، الخزانة ٤١/٥، (لا يبعدن): لا يهلكن. و(الجزر): جمع جزور؛ وهي: الناقة التي تُتخذ للنحر. و(المعترك): موضع الازدحام في الحرب. و(الطيّيون معاقد الأرز): كناية عن عفتهم، وتزئهم عن الفحشاء.

(٤) ينظر: الصبان، حاشية الصبان، ١٠٠/٣، وابن هشام، أوضح المسالك، ٢٨٤/٣، والهرمي، المحرر، ٩٧١.

(٥) هو أمية بن أبي عائذ الهذلي، سيبويه، الكتاب، ٣٩٩/١، وأبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، معاني الفراء، (مصر: دار مصر للترجمة)، ١٠٨/١، يأوي: يرجع ويفوب، المرأة التي خلا جيدها من الخلي، شعثاً: الملبدة بالشعر، مراضيع: جمع مرضع، السعالي: أخت الغيلان، ينظر، ابن هشام، أوضح المسالك ٢٨٥\٣.

ثانيًا: العطف:

ذكر الهرمي إنَّ معنى العطف في اللغة الرجوع، من عطفت على فلان إذا رجعت إليه، أمَّا في عند النحاة، فمعناه رد آخر الكلام على أوله، حتى يصير مثل حاله من الإعراب^(٣).

العطف على ضمير الخفض دون إعادة الخافض:

من النحاة من لا يُجوز العطف على ضمير الخفض، دون إعادة الخافض، فجمهور البصريين، لا يجوز عندهم العطف دون إعادة الخافض، كذلك الفراء، من الكوفيين، وجوزه سيويه في الشعر^(٤). فالذين يمتنعون، يرفضون قراءة حمزة الزيات في قوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء، ١]. بـ"خفض الأرحام"، عطفاً على الضمير المتصل في "به"^(٥). وقد أجازوا قراءة نصب في الآية، يقول الفراء: " وفيه قبح لأن العرب لا تَرُدُّ مخفوضاً على مخفوض، وقد كُتِّي عنه"^(٦). وقد استُقبِح هذا العطف في سعة الكلام، وأجازه في الشعر جمع من النحاة، كالسيرافي، وابن السراج^(٧).

وأجاز العطف الكوفيون، ومن البصريين الأخفش^(٨)، وقد احتجوا بقراءة حمزة، سابقة الذكر، كذلك ما ورد عن العرب من شعر في هذا المجال، كقول الشاعر:

فاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتَمِنَا *** فَاذْهَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ^(٩)

إذ عطف " الأيام " على الضمير " الكاف " في " بك "، من غير أن يعيد الخافض^(١٠).

(١) ينظر: ابن مالك ت ٦٨٦، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، (بيروت: دار الكتب العلمية ٢٠٠٠)، ١/٣٥٥ وابن هشام، أوضح المسالك، ٢٨٥/٣، والهرمي، المحرر، ٩٧٢.

(٢) ينظر: الخليل، الجمل، ٩٢، والبغدادي، خزانة الأدب، ٤٢٦/٢.

(٣) ينظر: الهرمي، المحرر ٩٩٣.

(٤) ينظر: سيويه، الكتاب، ٣٨٢/٢.

(٥) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ٢٥٢/١، وابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ١١٨.

(٦) الفراء، معاني القرآن، ٢٥٢/١.

(٧) ينظر: السيرافي، شرح أبيات سيويه، ١٩٢/٢، وابن السراج، الأصول في النحو، ١١٩/٢.

(٨) ينظر: الأخفش، معاني القرآن، ٢٤٣/١.

(٩) شواهد سيويه التي لم يعلم قائلها، سيويه، الكتاب، ٣٩٢/١، والمبرد، الكامل ٤٥١، والأنباري، الإنصاف ٤٦٤، وابن يعيش،

شرح المفصل، ٧٨/٣، والبغدادي، الخزانة ٣٣٨/٢.

(١٠) ينظر: الهرمي، المحرر، ١٠٠٥.

وقد تابع الهرمي رأي البصريين في هذه المسألة، حيث إنه لا يجيز العطف إلا بإعادة الخافض^(١).

ثالثاً: التوكيد:

توكيد النكرة المحدودة:

اختلف النحويون حول مسألة توكيد النكرة، فمنع البصريون توكيد النكرة مطلقاً، و وافقهم ابن يعيش^(٢). وأجازها الكوفيون^(٣)، والأخفش^(٤)، وابن مالك^(٥)، في النكرة المحدودة، نحو: يوم، وشهر، وفرسخ، وسنة، واسبوع.

أمّا الهرمي فقد وافق البصريين في عدم توكيدها، ووافق الكوفيين في توكيدها، إذا كانت محدودة، قال: "وقد جاء عن العرب تأكيد النكرة، إذا كانت محدودة"^(٦). وذكر لذلك شاهداً شعرياً، هو قول الشاعر:

قد صرتِ البكرة يوماً أجمعاً^(٧)

فأكد "يوماً" بأجمع، مع أنّ يوماً نكرة، وإنّ الذي سوغ ذلك، هو أنّ يوماً نكرة محدودة، وهذا من الشاذ عند البصريين^(٨).

أمّا الكوفيون، فقد أجازوا ذلك، و وافقهم ابن مالك، إذ قال: "وإجازته أولى بالصواب، لصحة السماع بذلك، لأنّ في ذلك فائدة"^(٩). واستدل المجوزون بالسماع، بقول الشاعر:

(١) المصدر السابق، ١٠٠٤.

(٢) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف ٢/٣٦٩، وابن يعيش، شرح المفصل، ٢/٢٢٩.

(٣) ينظر: الأنباري، الإنصاف، ٢/٣٦٩.

(٤) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣/٢٩٦.

(٥) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣/٢٩٦، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٣/١١٧٧.

(٦) الهرمي، المحرر، ٩٧٦.

(٧) رجز مجهول القائل. ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٣/٢١١، وذكر الخليل قبل هذا البيت بيتاً آخر هو: إنا إذا خطافنا تقعقعا، ينظر: الخليل الفراهيدي، ت ١٧٠هـ، العين، (دار ومكتبة الهلال)، ١/٦٥.

(٨) ينظر: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، (دمشق: دارالفكر، ١٩٩٥)، ١/٣٩٧، ابن الأنباري، الإنصاف، ٢/٣٧٣.

(٩) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٣/١١٧٧، وابن هشام، شرح شذور الذهب، ٢/٧٦٤.

لكنَّه شاقه أن قيل ذا رَجَبٍ *** يا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبٍ^(١)
فجر "كل"، على التوكيد ل"حول"، وهو نكرة^(٢).

ويبدو لي من خلال الأدلة، رجحان مذهب الكوفيين، لأنَّ الذي استشهدوا به صحيح في هذه المسألة، إذ وردت فيه أحاديث النبي -عليه الصلاة والسلام-، كقوله: «كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاً»^(٣)، وفي كلام العرب كقول الشاعر:

يا ليتني كنتُ صبيًّا مرضعًا *** تحملني الذلفاء حَوْلًا اكتعًا^(٤)
فقد أكد النكرة "حولًا"، بأكتع المرادفة لأجمع. ولم نجد عند المانعين من الأدلة ما يفند رأي الكوفيين، بل ربما تجد تعسفا، أخرج ما ثبت عن العرب إلى الضرورة.

المبحث الثالث: الأفعال وأنواعها.

والأفعال هي القسم الثاني من أقسام الكلام العربي، لذلك كان لها نصيب من كتاب المحرر، وسنذكر ما تعرض له الهرمي في كلامه عنها في المطالب الآتية.

(١) لعبدالله بن مسلم الهذلي . ينظر: السكري، شرح أشعار الهذليين ٢/٩١٠، وأحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (المتوفى: ٢٩١هـ)، مجالس ثعلب، ٨٠، وهو بلا نسبة عند، ومحمد عيد(معاصر)، النحو المصفي، ١/٥٩٨. شاقه: بعث الشوق في نفسه، فغمره السرور والفرح، ينظر: السابق.

(٢) ينظر: محمد عيد، النحو المصفي، ١/٥٩٨.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب اذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه، الحديث (١٣٥٨)، ومسلم كتاب القدر، باب كل مولود يولد على الفطرة، الحديث(٢٦٥٨).

(٤) لا يعرف قائله، وهو موجود في، ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٣/٢١٠، والسمين الحلبي، الدر المصون: ٩/٤٨٩. الذلفاء إذا أرادوا المبالغة في الحُسْن قالوا: إنها الذلفاء. والصواب الذلفاء، بالذال معجمة، ينظر: الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٧)، ١/٢٦٢.

المطلب الأول: بعض أحكام كان

أولاً: من الأشياء التي اختصت بها "كان"، جواز حذفها مع اسمها، وبقاء خبرها، وذكر الهرمي أمثلة لحذفها بعد "إن"، و"لو"، نحو: "إن زيد كان جالس"، فكان زائدة، وجالس خبر "إن"، و"أطعمني شيئاً ولو تمرّاً" أي: ولو يكون تمرّاً.^(١) ومما ورد من حذفها بعد "إن"، قول الشاعر:

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ صِدَقًا وَإِنْ كَذِبًا *** فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ شَيْءٍ وَقَدْ قِيلًا^(٢)

أي: إن يكن قولهم حقاً، وإن يكن كذباً^(٣). وقد سبق ابن مالك الهرمي في الحديث عن هذه المسألة وذكر إنها تحذف بعد "إن"، و"لو" الشرطيتين وبعد "أن" ويعوض عنها "ما"، الزائدة^(٤)، ثم تدغم النون في الميم، فتصبح "إما أنت ذا"^(٥). وعليه قول الشاعر:

أَبَا خُرَاشَةَ، أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ *** فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الصَّبْعُ^(٦)

وذكر الهرمي أنّ أصل: "إما أنت ذا نفر"، لأن كنت ذا نفر، فحذفت "كنت"، وعوضها "ما"، ثم حذفت لام الجر من أجل التخفيف، فأدغمت النون في الميم، فصار بلفظ "إما"، وقوله: "ذا نفر"، خبر كان المحذوفة^(٧).

وأصل الكلام عند البصريين: فَخُرَّتِ عَلَيَّ، لأن كنت ذا نفر، فحذفت لام التعليل، و متعلقها، فصار الكلام: إن كنت ذا نفر، فحذفت كان، لكثرة الاستخدام قصداً إلى التخفيف، فانفصل الضمير، الذي كان متصلاً بكان، ثم عوض عن كان بما الزائدة، فأدغمها، فصار الكلام إما أنت ذا نفر^(٨).

(١) ينظر: الأشموني، شرح الأشموني، ٢٤٦/١، والحازمي، شرح الإلفية، ١٣/٣٤.

للنعمان بن المنذر بن ماء السماء. ينظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، ١٨٨ - ١٨٩ والأغاني ١٦/٥٧٢٥ و ١٨/٦٤٧٨.

(٣) الهرمي، المحرر، ٥٨١.

(٤) ينظر: ابن مالك، الكافية الشافية، ٤١٧/١.

(٥) ينظر الكتاب: ٢٩٣/١، ومحمد حسن شراب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، ٢٢٦/٢.

(٦) البيت لعباس بن مرداس السلمى الصحابي، ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢٩٣/١، وأبو محمد بدرالدين بن حسن بن علي المرادي ت ٧٤٩، الجنى الداني في حروف المعاني، (بيروت: دار الكتب العلمية)، ٥٢٨. ونسب البيت لجرير وهو في ديوانه: ٣٤٩/١.

(٧) ينظر: الهرمي، المحرر: ٥٨١، وينظر، السيوطي، همع، ٤٤٣/١، ود: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، (الأردن: دار الفكر)، ٢٠٠/١، ٢٢٨.

(٨) ينظر: العيني، المقاصد النحوية، ٦١٣/٢، السيوطي، همع، ٤٤٤/١.

قال سيبويه: "فإما"، هي "أن"، ضُمت اليها "ما"، وهي "ما" التوكيد، ولزمت كراهية أن يحذفوا بها، لتكون عوضاً عن ذهاب الفعل^(١).

وذهب إلى هذا ابن جني^(٢)، وابن هشام^(٣)، وابن عقيل^(٤)، والأشموني^(٥). وذكر ابن عصفور أنَّ الأصل في "أن"، أن تكون هنا مصدرية، تفيد التعليل، وليست "أن" الشرطية^(٦).

وذهب الكوفيون، إلى أنَّ أصل "أن"، في هذا "إن" المكسورة الشرطية. وإنما إنما تفتح إذا دخلت عليها "ما"، بدليل الفاء، و "ما" زائدة، والفعل الناصب محذوف^(٧). قال أبو حيان: "وزعم الكوفيون أنَّ "أن" هذه المفتوحة الهمزة، أداة شرط كـ "إن" المكسورة، وجاز حذف الفعل في المذهبين، للعلم بأن "أن"، لا يقع بعدها إلا الأفعال. واتفقوا على أنه إذا حذف "ما"، وأتى بالفعل كانت "إن" مكسورة، وهي عند البصريين غير "أن" المفتوحة"^(٨).

ويبدو لي من خلال ذلك أنَّ ما ذهب إليه البصريون هو الأرجح؛ لأنَّ الأصل في "أن"، أن تكون مصدرية لا شرطية^(٩). وما حمل الكوفيون على القول بأن "أن" المفتوحة، هي أداة شرط كـ "إن"، إلا لوجود الفاء في جوابها، وما يقوي رأي البصريين، هو أنَّه لا يحفظ من كلام العرب الجزم بها.

ثانياً: كان التامة:

(١) سيبويه، الكتاب، ٢٩٣/١، و ينظر: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج ت ٣١٦هـ، الأصول في النحو، (بيروت: مؤسسة الرسالة)، ٢٥٤/٢.

(٢) ينظر: ابن جني، الخصائص، ٣٨٢/٢.

(٣) ينظر: جمال الدين أبو محمد ابن هشام الأنصاري ت ٧٦١، تخلص الشواهد، (حلب: دار الكتاب العربي ١٩٨٦)، ٢٦٠، ومغني اللبيب، ٨٤/١.

(٤) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢٩٧/١.

(٥) ينظر: علي بن محمد بن عيسى الأشموني ت ٩٠٠، شرح الأشموني، (بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٩٨)، ٢٤٩/١.

(٦) ينظر: ابن عصفور، المفتاح، ٣٤٤/١.

(٧) ينظر: البغدادي، خزنة الأدب، ١٤/٤، ١٥.

(٨) ينظر: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، ت ٧٤٥، ارتشاف الضرب، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨)، ١١٩٢/٣.

(٩) ينظر: ابن السراج، الأصول، ١٦١/١، و ينظر: فاضل السامرائي، معاني النحو، ٢٩٦/١.

تكلم الهرمي عن أوجه كان في كلام العرب، وتكلم عن التامة، التي تكتفي باسم واحد، ولا تحتاج إلى خبر، وذلك عندما تكون بمعنى حدث، أو وقع^(١)، واستشهد بقول الشاعر:

إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا *** فَحَسْبُكَ وَالضَّحَاكُ سَيْفٌ مُهَنَّدٌ^(٢)

أي: إذا حدثت الهيجاء، فكان هنا بمعنى "حدث"، ولذلك هي تامة، لا تحتاج إلى خبر. قال سيبويه: وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه، تقول: قد كان عبد الله، أي: قد خلق عبد الله، وقد كان الأمر، أي: وقع الأمر^(٣). وتكلم ابن السراج عن معاني كان، وقال: "أن يكون بمعنى وقع، وخلق، فتكتفي بالاسم وحده، ولا تحتاج إلى خبر^(٤)".، ورؤى الضحاك بالحركات الثلاث، قال أبو حيان في تذكرته: أجاز الأخفش في "الضحاك" الرفع على أنه قام مقام مضاف محذوف، أي: وحسب الضحاك، والنصب على أنه مفعول معه، والجر عطفاً على الضمير، فإن جررت، فهو جائز، وهو قبيح، وقُبِحه؛ لأنك لا تعطف ظاهراً على مضمراً مجروراً^(٥). واختار الهرمي النصب، على المفعول معه، تقديره: فيكيفيك مع الضحاك سيف مهند^(٦).

وقال آخر:

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفُنُونِي *** فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ^(٧)

قال الهرمي: إنما المراد: إذا حدث الشتاء، وإذا حضر، وإذا وقع^(٨).

(١) ينظر: الهرمي، المحرر، ٥٨٩.

(٢) ونسب هذا البيت في ذيل الأمالي إلى جرير ولا يوجد في ديوانه. ينظر: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري، ت، ٣٢٨ هـ، إيضاح الوقف والابتداء، (دمشق: مجمع اللغة العربية ١٩٧١)، ٦٨٧/٢، والبغدادي، خزنة الأدب، ٥٨٤/٧، والهيجاء: الحرب. وانشقت العصا: تفرقت الجماعة

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤١/١.

(٤) ابن السراج، الأصول في النحو، ٩١/١.

(٥) المصدر السابق، ٣٧/٢.

(٦) الهرمي، المحرر، ٥٩٠.

(٧) هو الرِّيع بن ضبع بن وهب الفزاري عاش مائتي وأربعين سنة وأدرك الإسلام فلم يُسَلِّمْ. ينظر: سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن مأكولا ت ٤٧٥ هـ، الإكمال في رفع الارتفاع عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى، (بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٩٠)، ٨١/٤، والبيت موجود في: الخليل، الجمل، ١٤٩/١.

(٨) الهرمي، المحرر، ٥٩٠.

وكان التامة، يكون لها مصدر، تقول كان زيد كوناً، كما تقول: حدث حدثاً، ولا يجوز مع الناقصة^(١).

قال الهرمي: "ونعني بالمصدر: المصدر المؤكد، وأما المصدر الذي يقدر بـ " أن والفعل"، فهو المذكور في كل موضع تقديره: عجبت من كون زيد أخاك، تقديره: عجبت من أن كان زيد أخاك"^(٢).

وقد منع ابن بابشاذ، وابن الخباز ذلك، وقالوا: " لا يجوز: عجبت من كون زيد قائماً"^(٣)، أي: لا يجوز نصب " قائماً"، على أنه خبر الكون .

وخطأهما الهرمي، وذكر أنه منصوب على أنه خبر الكون، وليس على أنه حال، وتقدير الكلام: عجبت من إن كان زيد العالم الكبير، فـ "العالم الكبير"، لا يجوز أن يكون حالاً^(٤).

ثالثاً: كان بمعنى الأمر والشأن:

وتكون " كان " بمعنى الأمر، والشأن، فتحتاج إلى اسم، وخبر كالناقصة. وضمير الشأن يكون بعده جملة من مبتدأ، وخبر، أو فعل، وفاعل مفسراً بما بعده^(٥)، واستشهد لذلك بقول الشاعر:

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ نَصْفَانِ شَامِتٌ * * * وَأَخْرُ مِثْنِ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ^(٦)

فتقدير الكلام عند الهرمي: إذا مت كان الأمر، والشأن الناس صنفان، فهو على رفع الاسمين بعد كان، وهذا رأي الجمهور، وأنكره الفراء، وزُذِّ بِالسَّمَاعِ^(٧).

يروى: نصفان، ونصفين، فمن نصب، جعلها الناقصة، ومن رفع جعلها بمعنى الشأن والحديث^(٨). والعرب قد يقدمون ضميراً على الجملة تفسره الجملة بعده، يسمى ضمير الشأن، وعند

(١) ينظر: طاهر بن أحمد بن بابشاذ، ت ٤٦٩ هـ، شرح المقدمة المحسبة، (الكويت: المطبعة العصرية، ١٩٧٧)، ٣٥٠/٢.

(٢) الهرمي، المحرر، ٥٩٠ ..

(٣) ينظر: سلمة بن ميثم العوتبي الصُّحَارِي، الإبانة في اللغة العربية، (مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٩٩)، ١٦٠/٤.

(٤) ينظر: الهرمي، المحرر، ٥٩١.

(٥) الهرمي، المحرر، ٥٩٢.

(٦) البيت للعجير السلولي هو عبد الله بن عبيدة بن كعب، من بني سلول، ينظر: المرزباني، معجم الشعراء العرب، ٧٣٨. البيت في ابن جني، اللمع، ٣٨/١.

اللغة: صنفان: نوعان. الشامت: الذي يفرح بمصيبة غيره. مثن: مادح.

(٧) ينظر: الهرمي، المحرر، ٥٩٢، والسيوطي، همع، ٤٠٩/١.

الكوفيين يسمى ضمير المجهول، وذلك في المواضع التي يفخمون، ويعظمون فيها، يقولون: "هو زيد منطلق"، ومعنى "هو": "زيد منطلق"، أي: معنى الضمير، هو معنى الجملة فيكون المعنى، هكذا: الشأن زيد منطلق، أو الأمر زيد منطلق، ويعني بالأمر ما بعده^(٢). وهذا الكلام يكون في ليس أيضاً، وعليه قول الشاعر:

هي الشفاء لدائي لو ظفرتُ بها *** وليس منها "شفاء الداء مبدول"^(٣)

يقول الدكتور عباس حسن: ففي "كان" و"ليس" ضمير الشأن، تقديره: "هو"، يفسره الجملة الواقعة بعده خيراً للناسخ، وهي: "الناس صنفان"، و"شفاء الداء مبدول"، ثم يقول: ورفع كلمة، "صنفان"، وكلمة "مبدول"، وعدم نصبهما، في كلام العربي الفصيح، ومن يحاكيه - دليل على إنهما خبرا المبتدأ، والجملة في محل نصب خبر كان، واسمها ضمير الشأن، المستتر في الناسخ^(٤).

وذهب الكسائي في هذا البيت، إلى إنَّ، "كان" قد أُلغي عملها، وتبعه على هذا التخريج ابن الطراوة^(٥).

وجاء في الطراز: فضمير الشأن والقصة، يرد على جهة المبالغة في تعظيم تلك القصة، وتفخيم شأنها، وتحصيل البلاغة فيه، من جهة إضماره أولاً وتفسيره ثانياً، وكلما كان الشيء مبهماً، كانت النفوس متطلعة إلى فهمه، والتشوق إليه^(٦).

(١) ينظر: حمدي فراج محمد فراج المصري (حمدي كوكب) (معاصر)، الأفعال الناسخة، (مطبوع سنة ١٩٩٨ م على نفقة الكاتب)، ٢٦/١.

(٢) ينظر: فاضل السامرائي، معاني النحو، ٥٧/١.

(٣) هشام بن عقبة أخو ذو الرمة، وهومن شواهد سيبويه، ينظر: سيبويه، الكتاب، ٧١/١، وعبد القادر بن عمر البغدادي، ١٠٩٣ هـ، شرح أبيات معني اللبيب، (بيروت: دار التراث)، ٢٠٩/٥.

(٤) عباس حسن، ت، ١٣٩٨ هـ، النحو الوافي، (دار المعارف)، ٢٥٥٢٥٤/١.

(٥) ابن هشام، أوضح المسالك، ٢٢٦/١.

(٦) يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الملقب بالمؤيد بالله، ٧٤٥ هـ، الطراز (بيروت: المكتبة العصرية ١٤٤٢)، ٧٦.

رابعاً: كان الزائدة:

وتكون كان زائدة، وهي من الأمور التي اختصت بها كان، وهي حينئذ لا معنى، ولا عمل، كقولنا: "زيد كان قائم"، فكان هنا زائدة، فلوقلنا: "زيد قائم" لصح الكلام، قالوا إنَّ كان لا تزداد، وفيها الضمير^(١)، وقد أورد الهرمي شاهداً ليفند ذلك، وهو قول الشاعر:

فكيفَ إذا مررتُ بدارِ قومٍ *** وجيرانٍ لنا كانوا كرام^(٢)

قال الهرمي تقديره: وجيران لنا كرام، و"كانوا" زائدة، وفيها الواو ضمير.

قال الأعلام^(٣): الشاهد فيه إغناء كان، وزيادتها توكيداً، وتبييناً لمعنى المضى والتقدير: وجيران لنا كرام كانوا كذلك. فذهب الخليل، وسيبويه إلى زيادتها لأنَّ قوله: لنا من صلة الجيران، ولا يجوز أن تكون خبراً لكان، إلا أن تُرد بها معنى الملك، ولا يصح الملك هنا، لأنهم لم يكونوا لهم ملكاً، إنما كانوا لهم جيرة^(٤).

ويرى المبرد، أنَّ "كان" في بيت الفرزدق، وجيران لنا كانوا كرام، ليست زائدة؛ لأنَّ "لنا" خبر كان، والتقدير: وجيران كرام كانوا لنا^(٥).

وقد أشار الهرمي إلى هذا الرأي، وقال: "ومنهم من جعل كان هنا ليست زائدة، وجعل اسمها الواو، و"لنا" الخبر، و"كرام" نعت للجيران"^(٦). وقد استدل سيبويه بهذا على زيادة كان بين الصفة، والموصوف. وقد أنكروا أن تكون "كان" زائدة، لأنَّ الواو اسم كان ولنا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وإنما فيه الفصل بين الموصوف وصفته بالجملة^(٧).

(١) ينظر: الهرمي، المحرر، ٥٩٣.

(٢) ينظر: الفرزدق، ديوانه، ٥٢٩/٢.

(٣) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الأعمى البجليوسي، شرح عدة كتب منها "الإيضاح" و"الجملة" للرجاجي، مات سنة ٦٣٧، ينظر: مجد الدين الفيروز آبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، (دمشق: دار سعد الدين، ٢٠٠٠)، ٦٤.

(٤) البغدادي، خزانة الأدب، ٢١٧/٩، والبغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، ١٦٨/٥.

(٥) ينظر: المبرد، المقتضب، ١١٧، ١١٦/٤.

(٦) الهرمي، المحرر، ٥٩٤.

(٧) ينظر: الحازمي، شرح ألفية ابن مالك، ١١/٣٤.

ولم يشر الهرمي إلى مواضع زيادة كان التي ذكرها العلماء^(١)، ومنها أن تقع بين المبتدأ والخبر، وبين الفعل والفاعل، وبين الصفة والموصوف، وبين الجار والمجرور. ولم يذكر اشتراطهم زيادتها أن تكون بلفظ الماضي، ولكن يمكن أن نفهم ذلك من خلال أمثلته التي أوردها، فقد كانت كلها بلفظ الماضي.

وقد ذكر ابن مالك في الكافية أنَّ زياد "كان"، بلفظ المضارع شاذ^(٢). وقد ذكر ابن الخباز^(٣)، آراء للعلماء في ذلك، إذ قال: وعند ابن السراج أنه ليس في كلام العرب زائد، لأنه تكلم لغير فائدة، وما جاء من ذلك حملة على التوكيد وهو أمر مطلوب بدليل أنهم وضعوا له ألفاظاً تخصه. واختلف النحويون في معنى زيادة كان، فذهب أبو علي الفارسي إلى أن زيادتها عبارة عن دخولها في الكلام مجردة من الفاعل، وحثته أننا لو جعلنا لها فاعلاً لكانت معه جملة، والجملة لا تزداد. وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أنَّ معنى زيادتها عدم اختلال الكلام بسقوطها، ولا بدَّ لها من الفاعل عنده، لأنها فعل، وكلا القولين حسن موافق لأصول كلام العرب^(٤).

ثم أورد الهرمي شاهداً آخر لكان الزائدة، من غير اتصالها بالضمير، وهو قول الشاعر:

بنو بكرٍ بن ساعدةٍ تساموا *** على كان المسومة العراب^(٥)
فزاد "كان" أي: على المسومة العراب^(٦).

خامساً: خبر كان معرفة والاسم نكرةً:

قال الشاعر:

كأن سبيبة من بيت رأس *** يكون مزاجها عسل وماء

(١) ينظر: المبرد، المقتضب ٤/١١٦-١١٨.

(٢) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١/٤١٣.

(٣) أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلية، أبوعبد الله، شمس الدين ابن الخباز: نحوي ضرير. له تصانيف، منها (الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية)، ينظر: الزركلي، الأعلام، ١/١١٧.

(٤) أحمد بن الحسين بن الخباز، توجيه اللمع، (مصر، دار السلام، ٢٠٠٧م)، ١٤٢.

(٥) لم يعرف قائله، ينظر: حمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش ٧٧٨ هـ، شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (القاهرة: دار السلام ١٤٢٨)، ٣/١١٥٧. / جاء في لسان العرب ١٢/٣١٢: قال أبو زيد: الخيلُ المسومةُ المُرسلةُ وعَلَيْهَا رُكْبَانُهَا.

(٦) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٤/٣٤٨.

على أنيأها أو طعم غَضّ *** من التفاح هَصْرُهُ الجناء^(١)
فعند الهرمي "مزاجها"، منصوب وهو معرفة، وجعله خبرها، و"عسل" اسمها، وهو نكرة^(٢).
وجوز سيبويه هذا على ضعف^(٣). وقيد السيراني هذا بالشعر، وقال: "يجوز أن تجعل الاسم نكرة، والخبر
معرفة بالشعر"^(٤).

وقد روي برفع "المزاج"، والتقدير: يكون مزاجها عسلا. وماء، اسم لـ"يكون" وهو معرفة، والخبر
"عسلاً"، وهو نكرة، على شرط الباب. ورفع "ماء" حملاً على المعنى،، فصار التقدير: ومازجته ماءً، أي:
خالطه^(٥). وقد حمل ابن هشام رفع "عسل وماء"، على إضمار الشأن. وروي بنصب "مزاجها" أيضاً،
وجعلت المعرفة الخبر، والنكرة الاسم، ولم يجوز سيبويه في الاختيار، وإنه خاص بالشعر، لأن أصل
الأخبار بالنكرة عن المعرفة.

وتأوله أبو علي الفارسي على أن نصب "المزاج"، على الظرفية المجازية، أي يكون في مزاجها.
وقد روي برفع "المزاج"، ونصب "المزاج"، ونصب "العسل" على الأصل. وتأوله قوم على إنه ضرورة
شعرية^(٦)، وقال الآخر:

شَرَابُ أَلْبَانٍ وَتَمْرٍ وَأَقْطِ

فتقديره عند الهرمي: شراب ألبان، وبما أن التمر والأقط مما يأكل صار التقدير: أكل تمر وأقط،
حتى لا يعطف ما يأكل على ما يشرب^(١). وهو يكون بذلك مع من يقول بإضمار فعلاً، إلا أن أبا

(١) لحسان بن ثابت، ديوانه: (١٨)، البغدادي، والخزانة، ٩/ ٢٢٤، و ينظر: أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطلوسي، ٥٢١هـ،
الجلل في شرح أبيات الجمل، (القاهرة، ١٩٧٨)، ٧/١.

(٢) ينظر: الهرمي، المحرر: ٥٩٦.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٤٨/١.

(٤) السيراني، شرح أبيات سيبويه، ٣٩١/٢.

(٥) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٣٤١/٤.

(٦) ينظر: صلاح الدين الزعبلان، دراسات نحوية، (موقع اتحاد كتاب العرب)، ٤٠٣.

(٧) لم يعزو إلى قائل، وعجزه: (قَدْ جَعَلَ الحِلْسَ عَلَى بَكَرٍ عُلْطٌ) ينظر: علي بن الحسن الهنائي الأزدي، أبو الحسن الملقب بـ "كراع النمل"
ت بعد ٣٠٩هـ، المنتخب من غريب كلام العرب، (جامعة ام القرى: معهد البحوث، ١٩٨٩)، ٦٥٢، والسيوطي، شرح شواهد
المعنى: ٥٢/٢. والأقط: بكسر القاف وآخره طاء مهملة، وهو طعام يتخذ من اللبن المخيض، ينظر: الموسوعة الفقهية الكويتية، ٨٠/٦،
العلط: يقال: يعيرُّ علطٌ: ليس في رأسه خطام، ينظر: ابن منظور، لسان، ٣٥٤/٧.

حيان، قد ضعف رأي الإضممار، وحجته أنه لو أضمر يكون قد حذف المضاف، ولم يقم الثاني مكانه، ولم يذكر في بداية الكلام. قال: " وهو غير سائغ^(٢)". وقال آخر:

ما حططت الرَّحْلَ عنها واردا *** علفتها تبنًا وماءً باردا^(٣)

قال الهرمي: تقديره: علفتها تبنًا، وسقيتها ماءً باردًا، إذ الماء لا يكون علفًا^(٤). فنصب "تبنًا"، بفعل مقدر، ونصب ماءً بفعل مقدر، والتقدير: علفتها تبنًا، وسقيتها ماءً.

قال ابنُ الوردي: "ولا يجوز النصب على المعية، لأنه لا يقال: علفتها ماءً"^(٥). وجوزوا له وجهًا إعرابيًا آخر، وهو أن يكونَ مفعولًا معه^(٦).

المطلب الثاني: الأفعال التي تنصب مفعولين:

وتقسم هذه الأفعال إلى قسمين: أفعال المقاربة، وفيما يتعدى من الأفعال تارة بنفسه، وتارة بحرف الجر

أولاً: أفعال المقاربة:

أحكام "كاد":

تعريفها: تفيد أفعال المقاربة وقوع الفعل الكائن في أخبارها، وأفعال المقاربة، هي: كاد، كرب، أوشك، عسى، وذكر الهرمي إنه يشترط في خبر هذه الأفعال أن يكون فعلاً مستقبلاً^(٧).

واحتج الهرمي لذلك بالسمع عن العرب^(٨)، وعنده من الشاذ أن يأتي اسماً وذكر قول الشاعر:

(١) ينظر: الهرمي، المحرر، ٥٩٦.

(٢) أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيلية.

(٣) لذي الرمة، ينظر ديوانه، ١٨٦٢/٣. وهو غيلان بن عقبة بن نحبس بن مسعود العدوي، من مضر أبو الحارث وهو في الطبقة الثانية من عصره. ينظر: ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، ٥٣٤/٢، وابن خلكان، ت ٦٨١، وفيات الأعيان، (بيروت: دار صادر)، ١١/٤.

(٤) الهرمي، المحرر، ٥٩٦.

(٥) زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي، شرح ألفية ابن مالك المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة»، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م)، ٣٠٨/١.

(٦) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ١٠٨/٢.

(٧) ينظر: الهرمي، المحرر، ١٠٩٥.

(٨) ينظر: الهرمي، المحرر، ١٠٩٥.

فَأَبَتْ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كَدَتْ آيَا *** * وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقَتْهَا وَهِيَ تَصْفَرُ^(١)
"فآييا" خبر كدت وهو اسم مفردًا على الأصل، وإنما القياس استعمال خبرها فعلاً مستقبلاً، أما
اسمها فهو الضمير "التاء" في كدت^(٢).

وشبهوا "عسى" بكاد، حينما قال قائلهم:

عسى الهمُّ الذي أمسيتُ فيه *** * يكونُ وراءَهُ فرجٌ قريبُ^(٣)
والقياس عند الهرمي أن يستعمل معها "أن"، فيكون "أن يكون"^(٤). لكن وقع خبر "عسى"،
فعلاً مضارعاً مجرداً من "أن" المصدرية، تشبيهاً لـ"عسى" بكاد، فعسى من أفعال الرجاء، ولا يكون
خبرها إلا فعلاً دالاً على الاستقبال، ومقرونًا بـ"أن" الناصبة للفعل^(٥)، نحو قوله تعالى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ
يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ﴾ [المائدة، ٥٢]. وألزموا خبرها "أن"؛ لأنَّها وُضعت لمقارنة الاستقبال. والفعل
المضارع إذا دخلت عليه "أن"، أخلصته للاستقبال، فلما كانت "عسى" قد وضعت لمقارنة الاستقبال،
و "أن" تخلص الفعل للاستقبال، لذلك ألزموا "عسى" "أن"، التي هي عَلم الاستقبال^(٦). وقد يأتي خبرها
مجرداً من "أن"، كما في البيت المتقدم، وقول الآخر

عسى الله يغني عن بلاد ابنِ قادِرٍ *** * بمنهمرٍ جَوْنِ الرِبابِ سَكوبٍ^(٧)
تشبيهاً لـ"عسى"، "بكاد"، فاختلفوا في ذلك، أهو جائر في الاختيار أم في الشعر فقط؟.
وظاهر كلام سيبويه أنَّ مجيء خبرها مجرداً من "أن" جائر في الكلام، وغير مقيد في الشعر^(٨).

(١) لثابت بن جابر، المعروف بتأبط شرا، أبت: رجعت. فهم: اسم قبيلة، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس عيلان، تصفر: تخلو. البيت في ديوانه: ٩١.

(٢) ينظر: ابن الناظم، شرح الألفية، ١١٠، والهرمي، المحرر، ١٠٩٥.

(٣) هو هدية بن خشرم العذري، شاعر فضيح، ورواية من أهل البادية الحجاز، ينظر، السمعاني، الأنساب، ٢٠٤/٥، والبيت في شعر هدية بن خشرم: د: يحيى الجبوري: ٥٩.

(٤) ينظر: الهرمي، المحرر، ١٠٩٦.

(٥) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٣٧٣/٤.

(٦) ينظر: الأنباري، أسرار العربية، ١٠٩.

(٧) لهدية ابن خشرم، وهو في شعره، ٨١، وسيبويه، الكتاب، ١٣٩/٤، والجون من الأضداد: يطلق على الأبيض والأسود. والرباب: السحاب الأبيض، ينظر: الجوهري، مختار الصحاح، ١١٦٤/١.

(٨) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١٥٨/٣.

وأجاز المبرد، والزجاجي، وابن خروف، وابن هشام^(١)، حذف "أن" في الكلام على قلة. ومذهب البصريين، والفارسي أنّ إسقاط "أن" من خبر "عسى" ضرورة^(٢)، وهو الذي عليه الهرمي^(٣).

وشبهوا "كاد"، بـ"عسى" فقال:

رسم عفا من بعد ما قد أمحى *** قد كاد من طول البلى أن يمحصا^(٤)

فأدخل "أن"، على "كاد" تشبيها لها بـ"عسى"، والوجه سقوطها^(٥). وللنحويين في اقتراح

خبرها بأن مذهبان:

الأول: مذهب سيبويه والجمهور.

وخلاصة مذهبهم أنّ اقتراح خبر "كاد" بأن مخصوص بالشعر، ولا يأتي في سعة الكلام^(٦). وذكر المبرد أنّ خبرها لا يكون إلا فعلاً، لكن إن اضطر شاعر فيجوز له فيها ما يجوز في لعل^(٧). أما ابن السراج، فقد ذكر أنّهم لا يذكرون مع كاد أن، ثم ذكر أنّه جاء في الشعر، كاد أن يفعل^(٨). وذكر ابن عصفور أنّه من الضرائر، أن يأتي في خبر كاد أن^(٩). وهذا الرأي هو الذي عليه الهرمي^(١٠).

الثاني: مذهب ابن مالك ومن تبعه

-
- (١) ينظر: المبرد، الكامل، ١٥٨/١، والزجاجي، الجمل، ٢٠٠، وابن خروف، شرح جمل الزجاجي، ٨٣٦/٢، وابن هشام، المغني، ١٧١/١.
 - (٢) ينظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر، ١٥٣، والبغدادي، خزانة، ٣٢٩/٩.
 - (٣) ينظر: الهرمي، الخور، ١٠٩٦.
 - (٤) لرؤية بن العجاج، ديوانه: ١٧٢. (البلى) من بلى الثوب إذا أخلق، وبلى المنزل إذا درس. (أن يمحصا) أي: أن يذهب وينقطع. ينظر: ابن الأثير، البديع في علم العربية، ٦٦٤/٢.
 - (٥) ينظر: العيني، المقاصد النحوية، ٧١٢/٢، والهرمي، الخور، ١٠٩٧.
 - (٦) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣، |، ١٢١، ١٢٢.
 - (٧) ينظر: المبرد، المقتضب، ٧٤/٣، ٧٥.
 - (٨) ينظر: ابن السراج، الأصول، ٢٠٧/٢.
 - (٩) ينظر: ابن عصفور، الضرائر، ٦٠-٦١.
 - (١٠) ينظر: الهرمي، الخور، ١٠٩٦.

وخلاصته لا يختص اقتران خبر كاد ب"أن"، بالشعر، فقد يقع في النثر بلا ضرورة، لكن الأكثر والأشهر هو عدم الاقتران، واستدلوا لمذهبهم هذا بأحاديث قد صحت، وورد فيها خبر كاد مقترناً ب"ال". منها قول عمر - رضي -: "ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب"^(١).

وقول أنس بن مالك - رضي -: "فما كدنا أن نصل إلى منازلنا"^(٢). وذكر ابن مالك - بعد ما أورد هذين الشاهدين -: إنَّ خبر كاد وقع مقروناً ب"أن"، ولا ضرورة في هذا الكلام، وزعم أنَّ هذا الأمر، قد خفي على كثير من النحويين، ثم ذكر أنَّ الأشهر والأكثر، أن يقترن وقوعه بأن^(٣).

وبعد هذا الملخص، فالذي يبدو لي أنه لا مانع من وقوع خبر كاد مقروناً بأن، في سعة الكلام ومن غير ضرورة، بعد ما ذكر ابن مالك تلك الأدلة من أحاديث؛ إلا أنَّ هذا يكون على قلة.

ثانياً: فيما يتعدى من الأفعال تارة بنفسه، وتارة بحرف الجر:

وذكر المرمي أنَّ أفعال هذا الباب محفوظة مسموعة ولا يقاس عليها، منها شكرت زيداً، وشكرت لزيد، وكلت زيداً، وكلت له، قال تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾، [المطففين: ٣]. فالفعل هنا متعد بغير حرف جر، ولو عداه بحرف جر، لقال: "وإذا كالوا لهم"، فعُدي بحرف الجر "اللام"^(٤)، فيكون الضمير "هم"، في "كالوهم" فيه وجهان: الأول: أن يكون ضميراً متصلًا يعرب مفعولاً به، والتقدير: كالوا لهم، وقد يتعدى هذا الفعل بنفسه تارة، وبالحرف تارة أخرى، ويكون محذوفاً، والتقدير: كالوهم الطعام، وحينها لا تكتب الألف الفارقة "كالوا ووزنوا بالألف"^(٥).

الثاني: أن يكون "هم" ضميراً منفصلاً مؤكداً لضمير الفاعل، "الوا"، وهو عائد على المطففين، وفي هذا الموضع يُكتَبُ الفعلان "كالوا ووزنوا" بالألف^(٦). أي: كالوا. هم. أي: المطففين.

ثم ذكر المرمي شاهداً شعرياً لهذه المسألة، وهو قول الشاعر:

(١) ينظر: محمد بن إسماعيل، أبو عبد الله البخاري، صحيح البخاري، كتاب المغازي - باب غزوة الخندق، ١١١/٥، حديث رقم: ٤١١٢.

(٢) السابق، كتاب الإستسقاء على المنبر | ٣٢٠، حديث رقم: ٧٦٥٦.

(٣) ينظر: ابن مالك، شواهد التوضيح، ١٥٩.

(٤) ينظر: الهرمي، المحرر، ٧١٧.

(٥) ينظر: العكبري، التبيان، ١٢٧٦/٢.

(٦) السابق نفسه. و ينظر: السيوطي، همع، ٥١٦/٣، والسمين، الدر المصون، ٧١٧/١٠.

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ *** فقد تركتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ^(١)

فتقدير الكلام هنا واضح: أمرتك بالخير، إذ حذف الباء الذي هو حرف الجر.

وتحذف حروف الجر كثيراً، مع "أن"، و "إن"، وباستمرار، وتضمير قليلاً^(٢).

إِلَّا أَنَّ مِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالُ تَتَعَدَّى بِنَفْسِهَا، مِنْهُمْ الشُّلُوبِينَ الصَّغِيرَ^(٣)،
فَإِنْ دَخَلَ عَلَيْهَا حَرْفُ جَرٍّ، فَهُوَ زَائِدٌ^(٤).

ومما سُمِعَ عَنِ الْعَرَبِ أَنْ تَقُولَ: نَصَحْتُ لَكَ، وَشَكَرْتُ لَكَ، وَلَا تَقُولَ: شَكَرْتُكَ وَنَصَحْتُكَ،
وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الْحَقِّ جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَأَشْكُرُوا لِي﴾ [البقرة، ١٥٢]. و﴿وَأَنْصَحْ لَكُمْ﴾ [الأعراف، ٦٢].

المبحث الرابع: الحروف وأنواعها

وهو القسم الثالث من أقسام الكلام العربي، ويشمل هذا المبحث حروف الجر، وحروف التحضيض
والتنبيه، وحروف الافتتاح والجواب، والأحرف المشبهة بالفعل.

المطلب الأول: حروف الجر:

أولاً: عن وعلی:

"عن" و"علی" حرفا جر، وإذا دخل عليهما "من"، استُعْمِلَا اسمين، ويكون "عن" بمعنى
جانب، أو جهة، و"علی" بمعنى فوق، أو عند^(٥).

وقد تعرض الهرمي لهذه المسألة، وذكر أنَّ "عن"، و"علی" يُسْتَعْمَلَانِ اسمين، ثم ذكر شاهدين
من الشعر على ذلك.

(١) ويُنسب إلى عمرو بن معدی كرب، وإلى العباس بن مرداس، وإلى زُرْعَةَ بْنِ السَّائِبِ، وإلى خفاف بن نديبة، وإلى أعشى طرود -
واسمه: إياس بن عامر، ينظر: السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ١/١٦٩.

و(النَّسَبُ): المَالُ الْقَائِمُ كَالصِّيَاعِ وَنَحْوِهَا، وَهُوَ مِنْ نَسَبِ الشَّيْءِ إِذَا ثَبَتَ فِي مَوْضِعٍ وَلَزِمَهُ. و(المَالُ): الإِبِلُ، أَوْ هُوَ عَامٌّ.

(٢) ينظر: الزمخشري، المفصل، ٣٧٨.

(٣) الشُّلُوبِينَ الصَّغِيرِ، مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ الْمَالِقِيِّ، مِنْ مَوْالِفَاتِهِ شَرَحَ آيَاتِ كِتَابِ سَيْبَوِيهِ، ت، ٦٦٠، ينظر: شمس الدين الغزي،

ديوان الإسلام، (بيروت: دار الكتب، ١٩٩٠)، ٣/١٤٣، والسيوطي، بغية الوعاة، ١/١٨٧.

(٤) ينظر: رأيه في أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٤/٢٠٨٨.

(٥) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٣/٥٨.

فقلتُ للركبِ لَمَّا أن عَلا بِهِم *** مَن عَن يَمِينِ الحَيَا نَظْرَةً قَبْلُ^(١)

فقال: "من عن يمين الحيا"، إذ دخلت "من"، على "عن"، وهذا دليل على إسمية "عن"، إذ دخل حرف الجر عليها، وصارت بمعنى "جانب"، أو جهة كذا، وإن دخل عليها حرف جر، وأعتقد فيها الإسمية، كانت بمعنى الناحية، ودلت على مكان بنفسها، وهو الناحية، وإذا لم تدخل عليها "من"، أفادت أن اليمين، موضع جلوسك على شرط الحرف، وإذا كانت اسمًا، كانت هي الموضع^(٢).

قال المرادي، عن الحرف "عن"، لا تجر بغير "من" وهي حينئذ اسم بمعنى جانب، ثم ذكر الشاهد السابق^(٣).

وذهب الفراء وبعض الكوفيين، إلى بقاء "عن"، على حرفيتها إن دخل عليها "من".^(٤)

عَدْتُ مَن عَلَيهِ بَعْدَمَا تَمَّ خَمْسُهَا *** تَصِلُ وَعَن قِيضٍ بِيَدَاءٍ مَجْهَلٍ^(٥)

فأدخل "من"، على "على"، وقال "من عليه"، فخرجت عن الحرفية، وصارت اسمًا، بمعنى "فوق"، قال ابن الخباز: "فدخول "من"، على "على"، قد دل على إنها اسم"^(٦).

ومن معاني حرف الجر "الباء"، أن تكون بمعنى "من".

قال أبو ذؤيب^(٧):

شَرِينٌ بِمَاءِ البَحْرِ تَمَّ تَصَعَّدَتْ *** مَتَى لَجَجِ خَضِرٍ لَهْنٌ نَيْجٍ^(٨)

(١) للقطامي، ديوانه: ٢٨. والحيا موضع بعينه.

(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٥٠١/٤.

(٣) ينظر: المرادي، الجني الداني، ٢٤٢، ٢٤٣.

(٤) ينظر: المصدر السابق، ٢٤٣.

(٥) لمزاحم العقيلي: ديوانه: ١١، ومحمد بن المبارك البغدادي، ٥٩٧، منتهى الطلب من أشعار العرب (بيروت: دار صادر، ١٩٩٧)، ٣٠٥/١. المجهل: الأمر، والأرض، والحصلة التي تحمل الإنسان على الاعتقاد بالشيء خلاف ما هو عليه. ينظر: مرتضى الزبيدي، تاج العروس، ٢٨/٢٥٧.

(٦) أحمد بن الحسين بن الخباز، ٦٣٩، توجيه اللمع، (مصر: دار السلام، ٢٠٠٧)، ٢٣٤/١.

(٧) أبو ذؤيب الهذلي، خويلد بن خالد، مخضرم، سكن المدينة، واشترك في الفتوح، مات بمصر نحو (٢٧) هجرية، ينظر: ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، ١٣١.

(٨) ينظر: ابن قتيبة الدينوري، ٢٧٦، أدب الكاتب، (مؤسسة الرسالة)، ٥١٥. شرين بماء البحر: حملت السحب ماء البحر، ترفعت: علت، لجج: جمع «لجة» وهي المياه الكثيفة، لن نئيج: صوت مرتفع، ينظر: محمد عبد، النحو المصفي، ٥٣٤/١.

فقال: "بماء البحر"، أي: من ماء البحر^(١).

ثانيًا: "رُبَّ":

وتأتي حرف وهو قول البصريين، واسم عند الكوفيين، وفيها لغات أربع: ضم راءها، وفتحها، مع تشديد الباء، وتخفيفها، نحو: "رُب، ورَب، ورُبَّ، ورَبَّ".، وتعطي معنا التقليل، نحو: رب رجل لقيت، وقد تكون للتكثير، نحو: رب غلام قتلت، وتأتي في صدر الكلام، وتدخل على النكرة من الأسماء^(٢). قال الشاعر:

أَزْهَيْرُ إِنْ يَشِيبَ الْقَدَالُ فَإِنَّهُ *** رُبَّ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَفْتُ بِهِيْضَلٍ^(٣)

فقال: "رب هيضل"، فخفف "رب"، أي: بباء واحدة. وقد اختلفوا في "الباء" الباقية، فيما إذا كانت ساكنة، أو مفتوحة، فذهب قوم منهم ابن جني، إلى إنها ساكنة^(٤).

أمَّا البصريون، فيرون أنه بما أنَّ "رب"، حرف جر فلا تدخل إلا على الأسماء، لكن، إن دخلت على "رب" "ما"، فعندئذٍ دخلت على الأسماء، والأفعال، قال تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر:٢]. فقال: "ربما" فلما دخلت على "رب" "ما"، دخلت على الفعل المضارع "يود"، "ما" هذه هي الكافة^(٥).

وقد تحذف "رب"، بعد "الواو"، و"الفاء"، ويبقى عملها الذي هو الخفض بها، أما الواو، والفاء، فلا عمل لها، وهذا رأي البصريين، إلا المبرد الذي ذهب مذهب الكوفيين، الذين قالوا: إنَّ "و"

(١) ينظر: الحميري، شمس العلوم، ٦٧٩/١.

(٢) ينظر: الأنباري، الإنصاف، ٢٣١/١، وابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة، ٢٥٥/١.

(٣) هذا البيت من كلام أبي كبير الهدلي، واسمه عامر بن حلس، وشرحه البغدادي، في الخزانة "١٦٥ / ٤" وأنشده موفق الدين بن يعيش "ص١٠٩٣" وقوله "أزهير" الهمزة فيه للنداء، وزهير: اسم ابن الشاعر والقذال بفتح القاف، بزنة السحاب ما بين نقرة القفا وأعلى الأذن، وربما أطلق القذال وأريد الرأس كله من باب إطلاق اسم الجزء وإرادة كله، والهيضل - بزنة جعفر - الجماعة من الناس، ولجب - بفتح اللام وكسر الجيم - معناه كثير الجلبة مرتفع الأصوات.

(٤) ينظر: الأنباري، الإنصاف، ٢٣١/١.

(٥) ينظر: المبرد، المقتضب، ٤٨/٢، وابن هشام، مغني اللبيب، ١٨٠.

رب، تعمل الخفض بنفسها، وحجتهم في ذلك إنّها لو كانت عاطفة، لما ابتدأ بها في الشعر العربي^(١)،
نحو قول الشاعر:

و**بلدةٍ ليس بها أنيس *** إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ**^(٢)

بجر "بلدة" بالواو، على رأيهم، وعند البصريين "برب"، مضمرة بعد واو العطف^(٣).

ورأي البصريين، هو الذي اعتمده الهرمي، إذ إنّهُ قال، بعد أن ذكر الشاهد السابق، وتقديره:
ورب بلدة^(٤).

أما الفاء فكقول الشاعر:

ف**مثلكِ حبلِي قد طرقتُ ومرضِعٍ *** فألهيْتها عن ذي تمائمٍ ومغيلٍ**^(٥)

أي: فرب مثلك، فخفض بالفاء، وهذا من القليل، على رأي البصريين^(٦).

ثالثًا: لام الجر، وباء الجر:

وهما حرفان لا غير، لام الجر مع الاسم الظاهر، نحو: لزيد، وباء الجر، في قولك: مررت بزيد،
وقد كسرت الباء، واللام من أجل أن تكون الحركة موافقة للعمل، ألا وهو الجر، وإنما لم يكن ذلك في
"كاف" الجر؛ لأنّها قد تكون اسما بمعنى "مثل"^(٧).

قال الشاعر:

ي**ضحكن عن كالبرد المنهم**^(١)

(١) ينظر: الأنباري، الإنصاف، ٣١١/١.

(٢) هذان بيتان من مشطور الرجز، وهما من كلام جران العود، واسمه عامر بن الحارث "٥٢د" والبيتان من شواهد سيبويه "١/١٣٣
و٣٦٥" وابن يعيش "ص٢٦٥"، ولميس: اسم امرأة، واليعافير: جمع يعفور بضم الياء أو فتحها وهو الظبي الذي لونه لون العفر وهو التراب،
والعيس: جمع أعيس أو عيساء، وهو الإبل البيضاء يخالطها الشقرة، ينظر: العيني، المقاصد النحوية، ١٠٨٦/٣.

(٣) ينظر: الأنباري، الإنصاف، ٣١٢/١-٣١٥.

(٤) الهرمي، المحرر، ٩١٦.

(٥) لامرى القيس، ديوانه: ١٢. الخبلة فتمم العضاء. والخبلة أيضًا: ضرب من الخلي يُصاغ على هيئة تمم العضاء، ينظر: ابن هشام
اللمخي (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المدخل إلى تقويم اللسان، (دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ٤٧٢.

(٦) ينظر: مصطفى بن محمد سليم الغلابي (المتوفى: ١٣٦٤هـ)، جامع الدروس العربية، (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٣)، ١٩٢/٣.

(٧) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٢/١، والهرمي، المحرر، ١١٥٥.

قال الهرمي: "أي: عن مثل البرد" (٢). وهي عند سيبويه لا تكون إلا في الشعر (٣). وتكون حرف جر زائد، كقول الشاعر:

وصاليات كَمَا يُؤْتَفِنُ (٤)

ورأي الهرمي أنَّ الكاف الأولى حرف جر زائد، والثانية اسم، أي: مثل ما (٥)، وهذا على رأي من ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢٥٥/٢ - ٢٥٦، وابن السراج، الأصول، ٣٦٥/١. يقول: إنَّ الكاف لا تكون إلا حرفاً، وقد تأتي اسماً في الضرورة الشعرية، وعليه يكون تقدير البيت المتقدم، أي: كما تؤتفين؛ لأنَّ حرف الجر، لا يدخل على حرف جر آخر، وهذا مذهب سيبويه ومن وافقه ورجحه الأزهري (٦)، ويرون أنَّ هذه الكاف حرف واحد، في حين الاسم لا يكون كذلك (٧).

واستظهر ذلك ابن أبي الربيع، إذ قال: "والذي يظهر إنَّها لا تكون اسماً، إلا في الضرورة" (٨)، في حين يرى الأخفش أنَّ الكاف، لا تكون إلا اسماً دائماً؛ لأنها بمعنى "مثل"، و وافقه ابن جني (٩)، وهذا مذهب ابن مضاء القرطبي (١٠). ووصف المرادي ما ذهب إليه ابن مضاء بالشذوذ (١١). واستدل الأخفش، وابن جني لمذهبهم بأقوال الشعراء، منها قول الشاعر:

(١) للعجاج: وصدر البيت (بيض ثلاث كنعاج جم) ينظر: الخليل، العين، ٤٦١، وابن هشام، مغني اللبيب، ٢٣٩، والبيضا: الحسان. والنعاج: جمع نعجة وهي الأنتى من الضأن. والعرب تكنى عن المرأة بالنعجة. والجم: جمع جماء وهي التي لا قرن لها، والبرد: حب الغمام. والمنهم: الذائب، ينظر: العيني، المقاصد النحوية، ٣/١٢٣٥.

(٢) الهرمي، المحرر، ١١٥٦.

(٣) محمد حسن شراب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، ٣/٨٦.

(٤) عجز بيت من الرجز، وهو لحظام المجاشعي، و صدره: عَجِرَ حِطَامٍ وَرَمَادٍ كَيْفَيْتُ. ينظر: المرادي، الجني الداني، ٧٩ - ٨١. قوله: صاليات: جمع صالية يريد بها الأثنية وهي واحدة الأحجار التي ينصب عليها القدر لأنها أحرقت بالنار حتى اسودت. قوله: (يؤتفين) يجعلن أثافي للقدر، ينظر: العيني، المقاصد النحوية، ٤/٢١٢٩.

(٥) ينظر: والهرمي، المحرر، ١١٥٦.

(٦) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤٠٨، وأبو علي الفارسي، ٣٧٧هـ، البغداديات، (بيروت: دار الكتب العلمية)، ٣٩٨، والأزهري، شرح التصريح، ١/٦٥٩.

(٧) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١١٦/٣، والمرادي، الجني الداني، ٧٨/١. محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق، ٣٨١هـ، علل النحو، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٩٩٩)، ١/٢٠٨.

(٨) أبو الحسين عبيد الله بن أحمد ابن الربيع القرشي، ٦٨٨هـ، البسيط في شرح الجمل، ٢/٨٥١٨٤٤.

(٩) ينظر: ابن أبي الربيع، شرح الجمل، ٢/٨٥١، ابن جني، سر الصناعة، ١/٢٨٧.

(١٠) ينظر: المرادي، الجني الداني، ٧٩، ابن عقيل، المساعد، ٢/٢٧٧. وابن مضاء: هو أحمد بن عبد الرحمن ابن محمد اللخمي القرطبي عالم بالعربية والطب والحساب، ولد بقرطبة سنة ٥١١، وتوفي بإشبيلية سنة ٥٩٢، ينظر: الزركلي، الأعلام، ١/١٤٦.

أَتَنَّتْهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ *** كَالظَّنِّ يَذْهَبُ فِيهِ الزَيْتُ وَالْفَتْلُ^(٢)

فدخل حرف الجر على الكاف، دليل على أنها اسم^(٣)، واعترض ابن عصفور على هذا المذهب، وعده باطلاً^(٤).

وجوزوا أن يكون الكاف حرفاً، أو اسماً في الاختيار^(٥). وأكثر النحويين ذهبوا إلى هذا الرأي، فإن قلت: زيد كالأسد، احتملت الكاف الأمرين الأسمية، والحرفية، وحجتهم إنها تأخذ معنى "مثل"^(٦).

ومن ذلك يمكننا القول: إنَّ الأصل في كاف التشبيه، أنَّها حرف جر بالاتفاق، إلا ما ذهب إليه ابن مضاء، الذي حكم بأنها اسم أبداً، فلو نظرنا إلى هذه الكاف لوجدنا أنَّها قد تكون حرفاً، أو اسماً فقط في ضرورة الشعر، كما قال بذلك سيويوه، والمبرد. ومما يدلنا على حرفية كاف التشبيه، أنَّها إذا أُكِّدَت بالكاف، أو اقترنت بـ"مثل"، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. تكون حرفاً، خشية التباس المعنى كما في الآية.

المطلب الثاني: حروف التحضيض وحرف التنبيه "ألا".

أولاً: حروف التحضيض:

فمن أنواع الحروف، هي حروف التحضيض، والتي هي: لولا، ولوما، وهلا، وإلا، ومعنى التحضيض، الحث على الشيء، وهذه الأدوات تكون تحضيضاً، إذا وليها المستقبل، وإذا وليهن الماضي،

(١) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ٧٩.

(٢) لأعشى قيس، ديوانه، ٦٣. الشطط: الجور، الفتل: جمع فتيلة، والمراد بها فتيلة الجراحة، ينظر: ابن الأثير، البديع في علم اللغة، ١/٢٦٠.

(٣) ينظر: ابن جني، سر الصناعة، ١/٢٨٧، وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، المسائل البصريات، (مطبعة المدني، ١٩٨٥/١/٥٣٨٠٣٧).

(٤) ينظر ابن عصفور، شرح الجمل، ١/٤٧٨.

(٥) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ٧٩.

(٦) ينظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ٣/٢٣.

كَنَّ لَوْمًا وتوبيخًا، أما إذا وقع بعدها اسم منصوب أو مرفوع، كان بإضمار رافع، أو ناصب، كقولك لمن ضرب قومًا: لولا زيدًا، أي: لولا ضربته (١). قال سيبويه: "تقول: لولا خيرًا من ذلك، وهلا خيرًا من ذلك، أي: هلا تفعل خيرًا من ذلك، ويجوز رفعه على معنى: هلا كان منك خير من ذلك" (٢). ولولا لا يليها إلا الفعل، ظاهرًا أو مقدرًا (٣). واستشهد الهرمي لهذه المسألة بقول جرير:

تعدونَ عقرَ النيبِ أفضلَ مجدكم بني ضوْطرى لولا الكميِّ المقنعا (٤)

فالكمي عند الهرمي منصوب بفعل محذوف تقديره: "تعدون" (٥). وتدخل "لولا" على الفعل المضارع، فتفيد التحضيض، وقد تدخل على الماضي، فتفيد التوبيخ، وقد تكون "لولا" حرف امتناع لوجود، نحو: لولا زيدٌ لجئتك. فالجاء امتناع لوجود زيد (٦). وذهب الكوفيون إلى أن "لولا" التي تدل على الامتناع، ترفع الاسم بعدها على تقدير فعلٍ نابت "لا" منابه، نحو: لولا زيد لأكرمتك، والمعنى: لو انعدم زيد.

أما عند البصريين فـ "زيد" مرتفع بالابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: لولا زيد موجود (٧).

ومن أحكام "لولا" أن يكون جوابها ماضيًا مثبتًا، مقرونًا باللام، وقد يأتي الجواب منفيًا بـ "ما" (٨).

ثانيًا: حرف التنبيه "ألا":

-
- (١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٩٨/١، ابن يعيش، شرح المفصل، ٨٨/٥، والهرمي، المحرر، ١١٢٧.
- (٢) سيبويه، الكتاب، ٩٨/١.
- (٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١٠٠/١، والعكبري، التبيان، ١١٠/١، والمالقي، رصف المباني، ٣٦١.
- (٤) ديوانه، بشرح محمد بن حبيب، (القاهرة: دار المعارف)، ٩٠٧. النيب: جمع ناب، وهي الناقة المسنة، والمجد: الشرف، وبني ضوْطرى: منادى بإضمار يا، ضوْطرى: لقب مجاشع جد الفرزدق، وهو العبد الكثير اللحم، ينظر: البغدادي، خزائن، ٥٨/٣.
- (٥) ينظر: الهرمي، المحرر، ١١٢٨.
- (٦) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ٦٠٦/١، والقيسي، إيضاح شواهد الإيضاح، ٦٧/١.
- (٧) ينظر: الأنباري، الإنصاف، ٧١٧٠/١، والمالقي، رصف المباني، ٣٦٢.
- (٨) ينظر: المبرد، المقتضب، ٧٦/٣، ومحمد بن علي الهروي، الأزهية في علم الحروف (دمشق: مجمع اللغة العربية ١٩٨١)، ١٦٧.١٦٦.

إذا دخلت ألف الاستفهام على "لا" النافية صارت "ألا"، فتخرج عن معنى النفي إلى معنى التمني، وقد تخرج إلى معنى التحضيض، وإلى العرض، وإلى التنبيه^(١). واستشهد الهرمي للتحضيض بقول الشاعر:

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا *** يَدُلُّ عَلَى مُحْصَلَةٍ تَبَيَّنَتْ^(٢)

ف"ألا" هنا للتحضيض عند الخليل، والتقدير: هلا تروني رجلاً، على النصب بإضمار فعل^(٣)؛ لأن "ألا" إذا كانت للتحضيض لا يليها إلا الأفعال، لكن إن وليها اسم فلا يجوز فيه إلا النصب على تقدير فعل محذوف، ولا يجوز رفع ذلك الاسم على الابتداء، وعند يونس للتمني، والتنوين للاضطرار، وعلل لذلك بأن التمني أغلب على هذا الباب^(٤).

لكن ابن عصفور ذكر أن "ألا" إذا كانت للتحضيض فإن عملها ييطل، ويلزم في ذلك تنوين الاسم الذي بعدها إن كان مما ينون^(٥).

والأولى ما قاله الخليل، وسيبويه من أنها للتحضيض، إذ نون ما بعدها، وليس كما قال يونس، من أنها للتمني، وتؤن ضرورة، حيث لا ضرورة فيه^(٦).

ويروى بالجر: ألا رجل.....

على تقدير: ألا من رجل^(٧). وقال البغدادي: "والأولى عندي أن يكون من باب الاشتغال، فيكون "رجلاً" منصوباً مجزى مقدرًا يفسره المذكور، وعليه تكون "ألا" للتنبيه^(٨)". وتكلم الهرمي عن "ألا" للتنبيه وذكر أن المقصود منها هو لفت انتباه السامع، لكنه لم يأت بشاهد شعري للمسألة^(٩).

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٠٦/٢.

(٢) لعمر بن قاس المرادي، والبيت موجود في، سيبويه، الكتاب، ٣٠٨/٢، والبغدادي، الخزانة، ٥١/٣. محصلة - روى بكسر الصاد على أنها التي تستخرج الذهب من حجر المعدن، وروى بفتح الصاد وربما أراد بها البغي. شرح الكافية: ٥٣٣/١.

(٣) ينظر: الهرمي، المحرر، ٦٦٨.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٠٨/٢، وأبو الحسن الرمي، شرح كتاب سيبويه (الرياض: جامعة محمد بن سعود ١٩٩٨)، ٤٣٢/١، وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ٥٤٣/٢.

(٥) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ٢٢٤/٢، والدمامي، شرح الدماميني، ٧١/١.

(٦) ينظر: البغدادي، الخزانة، ١١/١٩٣.

(٧) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية، ٥٣٣/١.

(٨) البغدادي، شرح أبيات المعني، ٩٤/٢.

ومما يستشهد به لتلك المسألة قول الشاعر:

ألا يا اسلمي ذات الدماليج والعقد *** وذات الثنايا الغر والفاحم الجعد^(٢)
فورود "ألا" هنا للتنبيه^(٣).

وذهب أكثر النحويين، إلى أنّ "ألا" التحضيضية مركبة من "أ"، و"لا" النافية، وأنكر أبو حيان أن تكون مركبة، بل هي البسيطة^(٤).

وإذا دخلت على "لا" الناهية "أ" الاستفهام، فالكلام حينئذ استفهام، على الأصل، وجاز أن يكون تمنيًا، ومما استشهد به الهرمي للاستفهام، قول حسان:

حار بن كعبٍ ألا أحلامَ تزجركم *** عنّا وأنتم من الجوف الجماخير^(٥)
فاسم "ألا"، أحلام، وهو مبني على الفتح، وخبرها تزجركم مرفوع، فحالها في ذلك كحالها قبل دخول ألف الاستفهام^(٦).

أمّا إذا كانت للمتنى، فالاسم مبني بعدها بلا خلاف، إنما وقع الخلاف في الخبر، فسيبويه، والخليل، والجرمي لا يميزون رفع الخبر، وهو عندهم منصوب؛ لأنه قد دخل عليه معنى التمني، وأصبح مستغنيًا عن الخبر كاستغناء "اللهم غلامًا"، أي: "اللهم هب لي غلامًا"^(٧). أما عند الهرمي فخيرها محذوف، ذكر ذلك بعد أن أورد قول الشاعر:

(١) ينظر: الهرمي، الخور، ٦٦٨.

(٢) للعديل بن الفرخ العجلي شاعر فحل اشتهر في العصر المرواني المروزي الأصفهاني، ت ٤٢١، شرح ديوان الحماسة، (بيروت: دار الكتب العلمية ٢٠٠٣)، ٥١٧، وناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٩/٤٩٣. والدماليج: جمع دملج ودملوج وهو المعصد من الحلي والثلاث الحم أي السوداء، والحم: الأسود من كل شيء، والفاحم الأسود الشديد السواد، والجعد: هو الشعر القصير، ينظر: السابق، ٩/٤٩٣. (٣) ينظر عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ)، حروف المعاني، (بيروت: مؤسسة الرسالة ١٩٨٤)، ١١، والأنباري، الإنصاف، ١/٨٣.

(٤) ينظر: أبو حيان، التنذيل، ٥/٣٠٦.

(٥) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ١/٣٩٦، والبغدادي، شرح أبيات المعنى، ٢/٨٥، والأحلام: العُقُول جمع حلم بالكسْرِ. والجوف بضم الجيم: جمع أجوف وهو الخالي الجوف. والجماخير: جمع جمخور بضم الجيم والخاء المعجمة بينهما ميم ساكنة هو العظیم الجسيم الخوار (البغدادي، خزانه ٤/٧٢).

(٦) ينظر: الهرمي، الخور، ٦٦٨.

(٧) ينظر، سيبويه، الكتاب، ٢/٣٠٩، وابن يعيش، شرح المفصل، ٢/٩٦، وابن السراج، الأصول في النحو، ١/٣٩٧.

أَلَا طِعَانَ أَلَا فُرْسَانَ عَادِيَةً *** إِلَّا تَجَشَّؤُكُمْ عِنْدَ التَّنَانِيرِ^(١)

إذ حذف الخبر، أي: ألا طعان، ألا فرسان عادية تذكرونها^(٢).

وقد تكون جوابًا، نحو: ألم تقم؟ فتقول: ألا، بمعنى: بلى، وهو قليل^(٣).

المطلب الثالث: حروف الافتتاح والجواب.

أولًا: حرف الافتتاح "يا":

فقالوا: تكون حرف افتتاح، وهي في ذلك كـ "ألا" فجردت "يا"، من معنى النداء^(٤).

كما في قول الشاعر:

يَا رَبَّ غَابَطْنَا لَوْ كَانِ يَطْلُبُكُمْ *** لَا قَى مَبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَحَرْمَانًا^(٥)

قال الهرمي: "وقيل إنَّها هنا زائدة، والمنادى محذوف، والتقدير: يا قوم رب غابطنا"^(٦)، وكذلك

قول الآخر:

يَا حَبْذَا جِبَلِ الرِّيَانِ مِنْ جِبَلٍ *** وَحَبْذَا سَاكِنِ الرِّيَانِ مِنْ كَانَا^(٧)

فمذهب قوم من النحويين، أنَّ الباء هنا حرف تنبيه، لا حرف نداء، وهو قول ابن مالك

والفارسي^(٨).

وقال بعضهم: إنَّ هذا هو الصحيح، وذهب آخرون إلى أنَّها حرف نداء، حذف المنادى بعده،

على تقدير: ألا يا قوم. وهذا رأي سيبويه^(١). وضعفه المرادي^(٢).

(١) وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٧٩ "الحاشية".

(٢) ينظر: الهرمي، المحرر، ٦٦٩.

(٣) ينظر: الهروي، الأزهية، ١٦٥.١٦٣، والمالقي، رصف المبانى، ١٦٦.١٦٥، وابن هشام، مغني اللبيب، ٦٨/١، والمرادي، الجنى الداني، ٣٨٤.٣٨١.

(٤) ينظر: ابن جني، الخصائص، ٢٨١/٢.

(٥) ديوان، جرير، شرح محمد بن حبيب، ١٦٣. غِبَطٌ يَغْبِطُ، غَبَطًا، فهو غَابِطٌ، والمفعول مَغْبُوطٌ • غِبَطٌ فَلَانًا: غَبَطَهُ، تَمَّتْ مِثْلَ مَا عِنْدَهُ مِنَ التَّعْمَةِ دُونَ أَنْ يَحْسَدَهُ أَوْ يَرِيدَ زَوَالَهَا عَنْهُ «يَغْبِطُهُ زَمَلَاؤُهُ الْمُقَرَّبُونَ إِلَيْهِ عَلَى مَنْصَبِهِ الْجَدِيدِ. ينظر:

احمد مختار عمر، ت ١٤٢٤ هـ، معجم اللغة العربية المعاصرة، (دار الكتب، ٢٠٠٨)، ٢/١٥٩٢.

(٦) ينظر: الهرمي، المحرر، ١١٣٠.

(٧) ديوان، جرير، شرح محمد بن حبيب، ١٦٥.

(٨) ينظر: البغدادي، خزائن، ١٩٧/١١، السمين الحلبي، الدرر المصون، ٤/٣٤.

أمّا ابن مالك، فقد فصل في ذلك، وقال: إن "يا" إن وليها أمر، أو دعاء فهي حرف نداء،
والمنادى محذوف، وإن وليها ليت، أو رب، أو حبذا، فهي لمجرد التنبيه^(٣).

وقال آخر:

يا لعنة الله والأقوام كلهم ***
والصالحين على سمعان من جار^(٤)

ورأي سيبويه، أنّ هناك منادى محذوف، تقديره "يا قوم"، ولذلك رفع اللعنة، ولو أنّ النداء
وقع عليها، لنصبها^(٥)، وهذا الذي ذكره الهرمي أيضاً^(٦).

ويرى الهروي أنّ المحذوف هو اسم الإشارة، "هؤلاء"^(٧).

ويروى "الصالحون" أيضاً، فالرفع يكون على الموضع، لأنّ المعنى يكون يا قوم، لعنة الله،
والأقوام، والصالحون^(٨).

ثانياً: حروف الجواب:

عدّ الهرمي ستة أحرف للجواب، وهي: نعم، وبلى، وأجل، وجير، وإي، وإيّ المكسورة المشددة،
كل هذه الحروف بمعنى "نعم"^(٩). واستشهد الهرمي لها بشاهد شعري واحد، هو قول الشاعر:

ويقلن شيبٌ قد عاك ***
وقد كبرت فقلت إنّه^(١)

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢٢٠/٢، وابن يعيش، المفصل، ٣٨٦/١.

(٢) ينظر: المرادي، الجني الداني، ٣٧٥.

(٣) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٨٥/٣.

(٤) مجهول القائل، وهو موجود في سيبويه، الكتاب، ٢١٩/٢، والمبرد، الكامل، ١٩٨/٣، وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ٦٩/٢،
٤١٤.

(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢٢٠/٢، وابن هشام، مغني اللبيب، ٤٨٨، ٤٨٩.

(٦) ينظر: الهرمي، المحرر، ١١٣١.

(٧) ينظر: أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (المتوفى ٤٠١ هـ)، الغريين في القرآن والحديث، (السعودية: مكتبة نزار الباز
١٨٦٤/٦، ١٩٩٩).

(٨) ينظر: ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، ٤٤٨/١، والسيوطي، شرح شواهد المغني، ٧٩٧/٢.

(٩) ينظر: ابن بابشاذ، شرح المقدمة، ٢٦٣/١، والزنجشري، المفصل، ٤١٥، والهرمي، المحرر، ١١٣٥.

فـ "إنَّ" في البيت بمعنى "نعم"، والها للسكت في "إنه"، وتكون في الوقف لبيان الحركة، وكرهية اجتماع الساكنين، وقيل: "الها" اسم "إنَّ" المذكورة، والخبر محذوف، والمعنى: إنه كذلك^(٢).

واستدل ابن هشام، لذلك بقول ابن الزبير لمن قال له، لعن الله ناقة حملتني اليك. فقال: "إنَّ وراكبها"، أي: نعم، ولعن راكبها. قال ابن هشام: "إذ لا يجوز حذف الاسم، والخبر جميعاً^(٣)". وقد استدلو بهذا البيت على مجيء "إنَّ" المشددة بمعنى "نعم" في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾ [طه:٦٣]. و"هذان" بألف التثنية، والنون الخفيفة المكسورة مبتدأ، و"ساحران" خبر، واللام الداخلة على الخبر "لساحران" زائدة غرضها التوكيد، وليست للابتداء^(٤).

وقيل: إنَّ اللام في موضعها على غير ضرورة، وأنَّ التقدير: نعم هذان لهما ساحران، فاللام داخلة على مبتدأ محذوف، وهو قول الزجاج^(٥).

وضَعَفَ هذا القول بأنَّ الجمع بين لام التوكيد، وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافين^(٦).

أمَّا "بلى"، فيجاء بها إذا كان السؤال منفيًا^(٧)، قال تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا﴾ [الاعراف:١٧٢].

وقد أجاز جماعة من النحويين وقوع "بلى" جوابًا في غير الاستفهام المنفي^(٨). واستدلوا بقول الشاعر:

وقد بعدت بالوصل بيني وبينها *** بلى إنَّ من زار القبورَ ليعدا^(٩)
فقد استعمل "بلى"، في البيت لتصديق الايجاب، وعُدَّ من الشاذ^(١).

(١) لعبيد الله بن قيس الرقيات. انظر ديوانه ٦٦ (تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم). وهو من شواهد سيبويه، الكتاب، ٣/ ١٥١.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤/ ١٦٢، وابن السراج، الأصول، ١/ ٢٥٩، والمرادي، الجني الداني، ٣٩٩.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب، ١/ ٥٧، وينظر: المرادي، الجني الداني، ٣٩٨، ٣٩٩.

(٤) ينظر: الفراهيدي، الجمل، ١٥٨-١٥٩، وابن هشام، مغني اللبيب، ١/ ٥٧.

(٥) الزجاج، معاني القرآن (القاهرة: عالم الكتب ١٩٨٨)، ٣/ ٣٦١، وينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٢/ ٥٨.

(٦) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ١/ ٥٧.

(٧) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٥/ ٥٥.

(٨) ينظر: ابن هشام، ومغني اللبيب، ٦/ ٥٨، ومحمد حسن شراب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، ١/ ١٩٦.

(٩) مجهول القائل، ينظر: البغدادي، خزنة، ١١/ ٢١٠، وإميل بديع يعقوب (معاصر)، المعجم المفصل في شواهد العربية، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٦)، ٢/ ١٩٣.

المطلب الرابع: الأحرف المشبهة بالفعل.

واختصت هذه الحروف في الدخول على الجمل الإسمية المؤلفة من المبتدأ والخبر، فهي تنصب المبتدأ و ترفع الخبر؛ هذه الحروف هي:

إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا:

وتسمى الأحرف المشبهة بالفعل وهي " أَنْ، إِنَّ، لَيْتَ، لَعَلَّ، كَأَنَّ، لَكِنَّ"، فهي أحرف ناصبة للأسماء، رافعة للأخبار، وعلّة إعمالها مشابهة الأفعال من جهة اللفظ، والمعنى (٢). فمعنى "إِنَّ، أَنْ" حَقَّقْتُ، ومعنى "كَأَنَّ" التشبيه، ومعنى "لَكِنَّ" الاستدراك، ومعنى "لَيْتَ" التمني، ومعنى "لَعَلَّ" الترجي (٣).

" كَأَنَّ":

الأصل في كَأَنَّ أن تكون للتشبيه، وقد تخرج إلى معنى "الظن"، إذا كان الخبر لا معنى فيه للتشبيه (٤)، وذلك كقولنا: كَأَنَّ زيدًا قائم، فليس في قائم معنى التشبيه، أي: كَأَنَّنا قلنا: أظن زيدًا قائمًا، فنصبوا بظنّ مفعولين .

وعليه قول الشاعر:

أوليتني منك الجميل فوائدا *** وبررتني حتى كأنك والدًا
والله لو وجب السجود لمنعم *** ما كنت إلا راعكًا لك ساجدًا (١)

(١) ينظر: بدر الدين الدماميني، مصابيح الجامع، (سوريا: دار النوادر، ٢٠٠٩)، ٣٤٤/١، وشراب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، ٢٩٦/١.

(٢) ينظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني ٢٦.

(٣) ينظر: ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، ٢١٧/١.

(٤) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ١٣٣/١، وفاضل السامرائي، معاني النحو، ٣١١/١.

فنصب بكأنً مفعولين، الأول الضمير "الكاف"، والثاني "الدا"، قال المرمي: "فكأنه، قال: حتى ظننتك والدا"^(٢).

وتأتي "كأن" مخففة، فلا تعمل عندئذ، ويرتفع الاسم بعدها بالابتداء، والخبر^(٣). وقيل: تأتي على إضمار اسمها فيها ضمير الشأن، والجملة بعدها خبرها، وعليه قول الشاعر:

ويومًا توافينا بوجهه مقسّم *** كأن ظبيةً تعطوا إلى وارق السلم^(٤)

وهذا البيت يروى بالثلاثة أوجه: بالرفع، والنصب، وبالجر، فأما الرفع فعلى إنَّ "ظبية" خبر "كأن"، واسمها محذوف مقدر، فيكون المعنى: كأنها ظبية تعطو. وهذا الوجه هو الذي رجحه البغدادي على إنَّه كلام سيبويه^(٥). ويحتمل أن تكون ظبية مبتدأ، وجملة تعطو خبره، وهذه الجملة الاسمية خبر كأن واسمها ضمير شان محذوف، والنصب على إنَّه اسمها، أمَّا الخبر فيكون محذوف منوي، كأنه قال: كأن ظبيةً هذه المرأة. فيكون الخبر "هذه المرأة"، والجر على "أن" مزيدة، وإعمال الكاف"، حرف الجر"^(٦).

يتبين من خلال ذلك أنَّ كل هذه الروايات شاذة، ولا يقاس عليها، إلا أنَّه لا يستطيع أحد أن يرد هذه الروايات الثابتة عن العرب، لكنَّ الاهتمام يكون بما أطرده، وشاع لا إلى القليل الشاذ.

دخول "لام" الابتداء في خبر إنَّ:

(١) لم يعرف قائله . لم اعثر على البيتين بهذا اللفظ فيما بين يدي من مصادر.

(٢) ينظر: المرمي، المحرر، ٦٠٢.

(٣) السابق: ٦٠٢، والمرادي، الجني الداني، ٥٧٤.

(٤) ينسب لذي الرمة، وغير موجود في ديوانه، وينسب لغيره أيضًا. ينظر، سيبويه، الكتاب، ١٣٤/٢، وابن هشام، تخلص الشواهد، ٣٩٠/١.

(٥) ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ٤١٢/١٠.

(٦) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٥٦٧/٤، العيني، المقاصد النحوية، ٧٦٩/٢، وأبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، ٧٦١هـ، شرح شذور الذهب، (سوريا: الشركة المتحدة للتوزيع)، ٣٦٨.

وتختص هذه اللام بالدخول على خير "إنَّ"، من بين سائر أخواتها، وقد أجاز جمهور النحاة دخول اللام في خبرها، لكن قد أجاز الكوفيون دخولها على خبر "لكنَّ" في الشعر^(١). وتابع الهرمي الكوفيين^(٢). ومنه قول الشاعر:

يلوموني في حب ليلي عواذلي *** ولكنني من جها لعميد^(٣)
وقد أنكره البصريون، وحكموا عليه بالشذوذ، ولم يجيزوه إلا في الضرورة^(٤). كذلك عدّها ابن عصفور من الضرائر^(٥).

وقد أجاز الكوفيون، والمبرد دخول لام التوكيد على خير "أنَّ"، مستدلين بقراءة سعيد بن جبیر^(٦)، لقوله تعالى ﴿إِلَّا إِيَّاهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ [الفرقان، ٢٠]. بفتح إنَّ وجعل اللام زائدة^(٧). كذلك استشهدوا بقول رؤبة:

أمُّ الحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَ بَه *** تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْظِمَ الرَّقَبَةِ^(٨)
فدخول لام الابتداء على كلمة "عجوز"، ضرورة عند الهرمي^(٩). وعد ابن عصفور قراءة سعيد ابن جبیر شاذة، لا يقاس عليها^(١٠).

وعد البصريون دخول لام التوكيد على خبر "أنَّ" شاذًا في سعة الكلام، ولا يجوز إلا في الشعر للضرورة^(١١). ومنه قول الشاعر:

(١) ينظر: البغدادي، شرح شواهد المغني، ٣٥٦/٤، وابن مالك، شرح التسهيل، ٢٩٢/٢.

(٢) ينظر: الهرمي، المحرر، ٦١٣.

(٣) لا يعرف له قائل، ينظر، الأنباري، الإنصاف، ١٦٩/١، والبغدادي، خزانة، ٣٦١/١٠، وابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٣٦٣/١.

(٤) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ١٦٩/١، والبغدادي، شرح أبيات المغني، ٣٥٦/٤.

(٥) ينظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر، ٥٨٠٥٧.

(٦) سعيد بن جبیر بن هشام الأسدي الوالي أبو عبد الله الإمام المحافظ المقرئ المفسر الشهير أحد الأعلام، المتوفى، ٩٥هـ، ينظر: أحمد فريد، من أعلام السلف، (دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية)، ٢١٧/٢.

(٧) ينظر: السيوطي، همع، ٥٠٦/١، وابن السراج، الأصول، ٢٧٤/١.

(٨) لرؤية، ونسب لعنترة بن عروش، ينظر: محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر الطبري، ٣١٠هـ، تفسير الطبري، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠)، ٣٣٠/١٨، عبد القادر البغدادي، شرح أبيات المغني، ٣٤٥/٤، الشَّهْرِيَّة: العجوز الكبيرة (معجم القواعد العربية ٧٤/٢).

(٩) ينظر: الهرمي، المحرر، ٦١٣.

(١٠) ينظر: ابن عصفور، ٦٦٩، ضرائر الشعر، ٥٧.

(١١) ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ٣٢٣/١٠.

ألم تكن حلفت بالله العلي *** أن مطايانا لمن خير المطي^(١)

فأدخل اللام، التي للتوكيد على خبر "أن"، وهذا لا يجوز عند البصريين إلا في سعة الكلام^(٢).

وعد ابن جني هذا من الشاذ، الذي لا يقاس عليه^(٣).

ويبدو لي من خلال ذلك: إلى الأخذ برأي الكوفيين، والمبرد بجواز دخول لام التوكيد في خبر

"إن" وأخواتها وزيادتها من دون دخول أن وأخواتها عليها، كما في بيت رؤبة، وذلك لوروده في قراءة

سعيد بن جبير، وكذلك وروده في الشعر كقول الشاعر المتقدم:

ألم تكن حلفت بالله العلي *** أن مطاياك لمن خير المطي

إذ كان بإمكان الشاعر أن يخرج من الضرورة بكسر همزة "إن" إلا أنه فتح الهمزة، وفي هذا دليل

على أنها ليست من الضرورة .

" إن " المخففة من الثقيلة:

وإنَّ إذا خُففت فتعمل قليلاً، وتهمل كثيراً عند البصريين، والكوفيون لا يرون تخفيفها، بل

يعتبرونها نافية، ولا يجيزون إعمالها^(٤). ثم تكلم الهرمي في هذا الباب على مسألة ﴿إن هذان لساحران﴾]

طه: ١٦]. والأقوال التي في هذه المسألة، وذكر إنَّ فيها ثلاثة أقوال:

القول الأول: إنَّها نزلت على لغة الحارث بن كعب، وأجراهم التثنية بالألف في الرفع،

والنصب، والجر^(٥)، واستشهد لذلك بقول الشاعر:

(١) بلا نسبة في: أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، (١)، ٣١٥/١، وابن عصفور، الضرائر، ٥٧.

(٢) ينظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر، ٥٧.

(٣) أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، ت ٣٩٢، سر صناعة الإعراب، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠)، ٥٧/٢.

(٤) ينظر: الزجاج، إعراب القرآن، ٨١/٣، ومجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ٨١٧هـ، القاموس المحيط، (بيروت:

مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٥)، ١١٧٧/١، وابن هشام، معني اللبيب، ٥٦/١.

(٥) ينظر، أبو حيان، البحر، ١٠، ٣٥٤/١، والسيوطي، همع، ١٤٥/١.

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا *** قَد بَلَّغَا فِي الْجَدِّ غَايَتَاهَا
طَارُوا عَلَاهُن فَشَلَّ عَلَاهَا *** وَاشَدَّ بَمَثْنِي حَقْبَ حَفْوَاهَا^(١)
ومثله قول عنتره:

يَكْسُو ذَيْلَهَا رَجُلَاهَا^(٢)

فالمفعول به ينصب بالألف، إذا كان مثنى لكن كلمة "رجلاها"، لازمت الألف على لغة الحارث بن كعب^(٣).

القول الثاني: أما الوجه الثاني في الآية أن تكون "إِنَّ"، بمعنى "نعم"، والمبتدأ "هذان"، والخبر "لساحران"، وعلى هذا يكون التقدير: "نعم هذان لساحران"، وعلى هذا يكون في هذا الوجه شذوذ إذ إِنَّ اللام لا تدخل على خبر "إِنَّ" المخففة، إنما دخولها على "إِنَّ" المؤكدة^(٤)، قال الشاعر:

أُمُّ الْخَلَيْسِ لِعَجْوَزٍ شَهْرٌ بِهِ *** تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْظِمَ الرِّقْبَةِ^(٥)
القول الثالث: أن تكون "إِنَّ" فيها ضمير شأن، وقصة، فيكون تقدير الآية، "إنَّه هذان"^(٦).
وعليه قول الشاعر:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلَ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا *** يَلْقَ فِيهَا جَاذِرَ وَظَبَاءَ^(٧)
فحذف ضمير الشأن للضرورة، فتقدير الكلام: "إنه من يدخل الكنيسة يومًا"^(٨)، وقد يُظنُّ أنَّ "مَنْ" اسم إِنَّ، فهذا لا يجوز لأن "من"، اسم شرط، وهذه الأسماء لا يتقدم عليها العامل، إلا إذا كان

(١) سبق تحريجه: ينظر ص ٢٥ من هذه الرسالة.

(٢) لم أعثر عليه.

(٣) ينظر: الهرمي، المحرر، ٦١٧.

(٤) ينظر، أبو حيان، البحر، ٢٥٥/٦، ومنصور بن محمد أبو محمد السمعاني، ٤٨٩هـ، تفسير القرآن، (الرياض: دار الوطن، ١٩٩٧)، ٣/٣٣٧-٣٣٨.

(٥) يراجع: ٥٩ - ٦٠، من هذه الرسالة.

(٦) ينظر محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي، ٣٧٠هـ، معاني القراءات للأزهري، (السعودية: مركز البحوث، جامعة الملك سعود، ١٩٩١)، ٢/١٥٠-١٥١.

(٧) للأختل: غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة بن سيحان شاعر معروف وسمي بالأختل قيل لخلل لسانه وقيل ببيت قاله، ينظر: ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، ٢٠/٢١٢. البيت موجود في، ابن هشام، مغني اللبيب، ١/٥٦، البغدادي، خزنة الأدب، ٥/٤٢٠، ولم يرد البيت في ديوانه ط بيروت ١٩٩٤. الجؤذر: ولد البقرة الوحشية، والجمع جاذر: الجوهري، الصحاح، ١/٦٤١.

(٨) ينظر: البغدادي، خزنة الأدب، ١٠/٤٤٩، والبغدادي، شرح أبيات المغني، ١/١٨٥.

عامل خفض، واشترطوا أن يكون معمولاً لفعل شرط^(١). فحتى لا تحمل "إنَّ"، قدر الجمهور لها اسماً محذوفاً، وهو ضمير الشأن، وخبره الجملة بعده، فصار التقدير الذي أشرنا له أعلاه، أي: "إنَّه من يدخل" ^(٢).

معاني "إنَّ"، وأخواتها:

وقد ذكر الهرمي معاني "إنَّ"، وأخواتها غير، أنه لم يأت بشاهد شعري إلا "لكأنَّ"، وذكر أنها تكون للتشبيه، وقد تأتي مخففة فلا تعمل حينئذ، وتكون حرف ابتداء، وأنشد لذلك بيت ذي الرمة:

وَيَوْمًا تُؤَافِينَا بَوَجْهِهِ مُقَسِّمٍ *** كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُوا إِلَى وِرَاقِ السَّلْمِ^(٣)

دخول "ما" على "إنَّ"، وأخواتها:

وتدخل "ما"، على هذه الأدوات، فتكفها عن العمل، وتسمى "ما" الكافة^(٤)، فيرتفع ما بعدها على الابتداء، مثل "إنما زيد صائم"، وتكون صالحة للدخول على الأفعال، وتسمى "ما" الكافة المهيئة؛ لأنها هيأت هذه الألفاظ للدخول على الفعل، إذ إنها مختصة بالأسماء^(٥). وقد ذهب ابن درستويه^(٦)، وبعض الكوفيين إلى أنّ "ما" مع الحروف الناسخة، اسم مبهم بمنزلة الشأن في التفخيم، وتكون الجملة بعده مفسرة له^(٧).

وقد اختلف في إعمال "ما"، بعد "إنَّ"، فمنهم من ذهب إلى أنها تكف "إنَّ" وأخواتها عن العمل ما عدا "ليت"، التي يجوز فيها وحدها العمل، والإلغاء، وهو مذهب الأخفش^(٨)، إذ لم يسمع العمل والإلغاء إلا في "ليت"، واستشهد الهرمي لذلك بقول الشاعر:

(١) ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ١٠/٤٥٠، وابن عصفور، ضرائر الشعر، ١/١٧٨، وعباس حسن، النحو الوافي، ٤/٤٥١-٤٥٢.

(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٢/٣٣٨.

(٣) ينظر: ٥٨ من هذه الرسالة.

(٤) ينظر: الهرمي، المحرر، ٦٢٤.

(٥) ينظر: أبو علي الفارسي، ت ٣٧٧هـ، الإيضاح العضدي، ١٢٧، والمرادي، الجني الداني، ٣٣٥.

(٦) هو أبو محمد عبدالله بن جعفر بن درستويه الفارسي النحوي، اخذ عن المبرد، اقام ببغداد حتى وفاته، ومن مؤلفاته كتاب الإرشاد،

توفي سنة ٣٤٧هـ. ينظر: أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، (الأردن: مكتبة المنار، ١٩٨٥)، ٢١٣-٢١٤.

(٧) ينظر: ابن هشام، معني اللبيب، ٤٠٤.

(٨) ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١/٤٤١-٤٤٢.

أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا *** إِلَى حَمَامَتِنَا وَنِصْفُهُ فَقَدْ (١)

برفع كلمة "الحمام"، على أساس إهمال "ليت". ورفعته عند سيبويه على وجهين: الأول: على أن يكون بمنزلة قول من قال: مثلاً ما بعوضة، فما بمعنى الذي، أي: الذي هو بعوضة، أو يكون بمنزلة قوله: إنما زيدٌ منطلق (٢)، وعلى هذا الوجه تكون "ليتما" في البيت عاملة، و"ما" موصولة اسمها، وأمّا باقي أخوات "إن"، فإنها تكف عن العمل، ولا تعمل، وهذا مذهب سيبويه، ومن وافقه (٣).

والوجه الثاني: فتكون "ليتما"، مهملة كما أهملت، "إنما" إذا كفت بما، فتكون "ما" حينئذ

زائدة.

وصرح ابن هشام بجواز الوجهين في "ليتما"، وعلل لذلك ببقاء اختصاص ليتما بالأسماء، خلافاً لمن أجاز أن يليها الأفعال، نحو: ليتما قام زيد، واستدل على جواز الأعمال ببيت النابغة المتقدم (٤).

ومنهم من يجوز في جميع هذه الحروف الإعمال، والإلغاء، ويجعلها مزيدة قياساً على "ليتما"، وهو مذهب الزجاجي (٥)، ومنهم من ذهب إلى أنّ "ليت"، ولعل، وكأن، يجوز فيها الإعمال، والإلغاء، ولا يجوز في غيرها إلا الإلغاء، وهو مذهب السراج، والزجاج (٦). والأرجح أنّها لا تعمل، لورود السماع، وللقياس، فهي تختص بالجملة الاسمية، والفعلية، نحو: إنّما زيد قائم، وإنما يقوم زيد (٧).

ولم يشير الهرمي إلى رواية النصب، مع أنّ كلمة "حمام"، وردت منصوبة. ونصب كلمة "الحمام"، يدل على أنّ ليتما قد أعملت مع اقتران "ما" بها، ولم يُسمع هذا إلا في ليت، من بين هذه الأدوات (٨).

(١) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه: ٢٤. وينظر، أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهرير بشوقي ضيف ت، ١٤٢٦هـ، المدارس النحوية، (القاهرة: دار المعارف)، ١٤٩، وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ٥٦١/٢.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١٣٨/٢.

(٣) ينظر: عبد الله بن محمد بن فرحون، العدة في إعراب العمدة، (الدوحة: دار البخاري)، ٣٦/١.

(٤) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٤٠٦.

(٥) ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٤٤١/١.

(٦) ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٤٤١/١.

(٧) ينظر: المالقي، رصف المباني، ٢٠٣.

(٨) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية، ٤٨٠/١، وسلمة بن مسلم العوّتي الصّحاري، الإبانة في اللغة العربية، (مسقط: عمان

١٩٩٩) ٢٥٨/٤.

وقد أشار الهرمي إلى وجه آخر في هذه الحروف كلها، وهو زيادة "ما" غير كافة، فتنصب الاسم، وترفع الخبر^(١).

والذي يبدو لي من خلال ذلك: هو جواز الوجهين، أي: الأعمال والإهمال، ويكون هذا في ليت خاصة، ومنع النصب في سائر أخواتها؛ لأنَّ "ما"، قد أزلت اختصاصها بالاسم على خلاف "ليت"، فباقية على اختصاصها، والذي يقوي هذا الرأي، هو ورود السماع فيه، كما في بيت النابغة، إذ ورد بالوجهين، قال ابن عصفور: "أما السماع، فإنه لا يحفظ الا في ليت باتفاق من النحويين"^(٢)

حذف اسم "إنَّ"، وأخواتها وإبقاء الخبر مرفوعاً:

جوزوا حذف أسماء "إنَّ وأخواتها" إذا دل عليها في الكلام دليل، ويكون هذا في فصيح الكلام.^(٣) نحو قول الشاعر:

فليتَ دَفَعْتَ الهَمَّ عَنِّي سَاعَةً *** فَبِتْنَا عَلَى مَا حَيَّيْتَ نَاعِمِي بِالِ^(٤)
وتقديره عند الهرمي: "فليتك"، إذ إنَّه حذف الاسم وهو ضمير الكاف، وأبقى الخبر "دفعت"^(٥).

وذكر السيوطي أنَّ ابن عصفور والسخاوي يرون ذلك لا يجوز إلَّا في ضرورة الشعر^(٦)، وجوزوا كون المحذوف ضمير الشأن، وعليه يكون تقدير الكلام "فليتة"^(٧). وحكى سيويه عن الخليل جواز الحذف، وذكر "إنَّ إِيَّاكَ رَأَيْتُ" و"إنَّ أَفْضَلَهُمْ لَقَيْتُ"، قال: "أَنَّ أَفْضَلَهُمْ مَنْتَصِبٌ بَلَقَيْتُ، وهو قول الخليل، وهو في هذا ضعيف، لأنَّه يريد: إنَّه إِيَّاكَ رَأَيْتُ فَتَرَكَ الْهَاءَ، وهذا تصريح بالجواز دون ضرورة"^(٨).

(١) ينظر: الهرمي، المحرر، ٦٢٥.

(٢) ابن عصفور، شرح الجمل، ٤٣٤/١.

(٣) ينظر: السابق، ٤٤٤/١، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ١٢٤٧.

(٤) لعدي بن زيد وهو من شواهد المغني، انظر، البغدادي، شرح أبيات المغني، ١٨٤ / ٥، والأنباري، الإنصاف، ١٤٩/١، ولم ينسبه لبقائل، شراب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، ٢٥٠/٢.

(٥) ينظر: الهرمي، المحرر، ٦٢٥.

(٦) ينظر: السيوطي، همع، ٤٩٦/١.

(٧) ينظر: الأنباري، الإنصاف، ١٤٩/١، ينظر: أبو حيان، التذييل، ٤٠/٥.

(٨) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ١٢٤٧، وناظر الجيش، تمهيد القواعد، ١٣٠٩/٣.

أمّا ابن عصفور فلا يرى جواز الحذف إلّا في ضرورة الشعر^(١). وابن مالك ذهب إلى جواز حذف الاسم إذا فهم معناه، وعدم اختصاص ذلك بالشعر^(٢). ووافق ناظر الجيش ابن مالك في هذا، واعترض على رأي ابن عصفور وضعفه^(٣).

ومذهب الكوفيين في " أن " المخففة، أمّا لا تعمل، لا في ظاهر، ولا في مضمّر، وأجاز سيويّه إلغائها لفظاً، وتقديراً فلا عمل لها^(٤).

أمّا خبرها فيجب أن يكون جملة، وهذه الجملة قد تحتاج إلى فاصل، وفي بعض الأحيان لا تحتاج إلى فاصل، وكذلك قول الآخر:

فلو كنت ضيياً عرفت قرابتي * ولكن زنجي عظيم المشافر^(٥)**

والتقدير: ولكنك زنجي، لكن سيويّه يرى أن النصب أكثر في كلام العرب^(٦).

وقد وردت رواية على نصب " زنجيا"، قد أوردها ابن منظور^(٧)، فيكون الحذف على هذا، هو خبر لكن فيكون التقدير: ولكن زنجيا عظيم المشافر^(٨).

حذف خبر "إن"، وإبقاء الاسم منصوباً:

كما أجازوا حذف الاسم، كذلك أجازوا حذف الخبر، إذا كان ظرفاً أوجاراً أو مجروراً، وأبقوا الاسم على نصبه.

قال الشاعر:

(١) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ٤٤٤/١.

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ١٣/٢.

(٣) ينظر: ناظر الجيش، تهيد القواعد، ١٣١٨/٣.

(٤) ينظر: المرادي، الجني الداني، ٢١٩.

(٥) للفرزدق: ديوانه ٤٨١، والبغدادي، الخزانة ٣٧٨/٤، السيوطي، شرح شواهد المعني، ٧٠١/٢. ضبي: منتسب إلى بني ضبة، وزنجي: واحد الزوج، والمشافر: وهو للبعير كالشفة للإنسان، ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ٥٦٣/٤.

(٦) ينظر، السيرافي، شرح كتاب سيويّه، ٤٦٦/٢.

(٧) محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، صاحب (لسان العرب): الإمام اللغوي الحجة. من نسل رويغ بن ثابت الأنصاري. ولد بمصر، ومات فيها سنة ٧١١هـ، من اشعر كتبه لسان العرب، ينظر: الزركلي، الأعلام، ١٠٨/٧.

(٨) ينظر: الأتباري، الإنصاف، ١٤٨/١.

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلًا *** وَإِنَّ فِي السَّفَرِ إِنْ مَضَى مَهَلًا^(١)

وتقديره عند الهرمي: إِنَّ لَنَا مَحَلًّا، وَإِنَّ لَنَا مُرْتَحَلًا، حيث حذف خبر "إِنَّ" وهو "لَنَا"، وأبقى

الاسم^(٢).

وقد اختلفوا في حذف خبر "إِنَّ" فأجازه سيبويه إن عُلِمَ الخبر، بغض النظر عما كان الاسم معرفة، أو نكرة، وهو الذي عليه أكثر النحاة كما ظهر للباحث، أمَّا الكوفيون، فقد أجازوه بشرط أن يكون الاسم نكرة، ويرى الفراء أنه لا يجوز حذف الخبر، إلا إذا تكررت "إِنَّ" سواء كان نكرة، أم معرفة^(٣).

مواضع "إن" المكسورة المخففة:

ذكر الهرمي أنَّ من مواضعها، أن تكون زائدة، بعد ما النافية، وساق لذلك قول الشاعر:

فَمَا إِنْ طَبْنَا جُبْنَ وَلَكِنْ *** مَنَايَا وَدَوْلَةً آخِرِينَ^(٤)

والتقدير: فما طبنا جبن، و "إن" زائدة^(٥). وتكون "إن" هذه، مؤكدة إذا دخلت على "ما" النافية، وهذا على لغة بني تميم لأنهم لا يعملون "ما"، أمَّا عند الحجازيين فـ"ما" زائدة كافة، وما بعدها مبتدأ، وخبر، أمَّا الفراء فيرى أنَّ "ما"، و "إن" يعملان النفي جميعًا^(٦). ورجح ابن يعيش ما ذهب إليه الجماعة من أنَّ "إن" بعد "ما" زائدة، و "ما"، وحدها للنفي^(٧). وسنذكر ذلك في مبحث "ما" الحجازية، إن شاء الله.

"أن" المفتوحة المخففة:

(١) البيت للأعشى في ديوانه: ٢٨٣، وهو في سيبويه، الكتاب، ٢/ ١٤١، والمبرد، المقتضب، ٤/ ١٣٠.

(٢) ينظر: الهرمي، المحرر، ٦٢٦، وابن جني، الخصائص: ٣٧٥/٢، والصحاري، الإبانة، ١/ ١٦٣.

(٣) ينظر أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، (المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م)، ١/ ٣٠٤. والبغدادي، الخزانة، ١٠/ ٤٥٣.

(٤) ذو الإصبع العدواني: وهو حرثان بن محرث من عدوان بن عمرو بن قيس عيلان. ديوانه: ٨٣، وينظر: البغدادي الخزانة، ٥/ ٢٨٤. الطب: العادة ها هنا.

(٥) الهرمي، المحرر، ٦٣٣.

(٦) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٥/ ٦٥.

(٧) المصدر السابق، ٥/ ٦٥.

ذكروا لـ "أن" المخففة، أربعة مواضع، تكون ناصبة للفعل المستقبل، وتكون زائدة لا عمل لها، وتكون حرف تفسير لا عمل لها، وبمعنى: إي، وتكون مخففة من الثقيلة ولا عمل لها^(١)، وهي الحالة الوحيدة التي ذكر لها الهرمي شاهداً شعرياً، وهو قول الشاعر:

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ، قَدْ عَلِمُوا *** أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَخْفَى وَيَنْتَعِلُ^(٢)

فتكون "أن" ملغاة، و "كل من" مبتدأ، أما هالك فتكون خبراً مقدماً، وثبوت اسمها قليل شاذ، قال أبو سعيد: "أنّ المفتوحة المشددة إذا خففت، ووليها ما يقوم بنفسه من مبتدأ، وخبر، وفعل، وفاعل، أو نحو ذلك، فإنّ اسمها محذوف"^(٣). وقد تدخل على الفعل، وحينها لا بدّ من فاصل بينها وبين الفعل بقدر، أو السين، أو سوف^(٤).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ [المزمل، ٢٠]. وقد فصل بينها وبين الفعل بـ "لا"، كما في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً فَعَمُوا وَصَمُوا﴾ [المائدة، ٧١]. و "أن" هنا هي المخففة من الثقيلة، واسم "أن" ضمير شأن محذوف، وجملة "تكون فتنة" في محل رفع خبر "أن"، والتقدير: وحسبوا أنّه لا تكون فتنة، فخففت "أن"، وحذف ضمير الشأن، فصار أن لا تكون فتنة^(٥). والمخففة من الثقيلة تكتب منفصلة؛ لأنّ التقدير: وحسبوا أنّه لا تكون فتنة^(٦).

ويرى بعض نحويي البصرة، أنّه لا يستقيم أن تجعل "أنّ" الثقيلة مخففة؛ لأنّها يأتي بعدها اسم، والخفيفة لا يليها الأسماء^(٧).

ومنهم من يعملها بإضمار اسمها فيها، فيكون التقدير في البيت السابق: قد علموا أنّه هالك كل من يخفي، فاسمها الهاء في "أنّه"، والخبر "هالك"، أما "كل" فهو فاعل لأسم الفاعل "هالك"^(٨).

(١) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب، ٤١، وسيبويه، الكتاب، ١٥٢/٣.

(٢) للأعشى، ديوانه: ٤٥.

(٣) السيراني، شرح كتاب سيبويه، ٤٦٧/٢، و ينظر: ابن هشام، شرح شواهد المغني، ١/١٤٧، والهرمي، المحرر، ٦٣٨.

(٤) ينظر: المالقي، رصف المباين، ١٩٥.

(٥) ينظر: العكبري، التبيان، ١/٤٥٢.

(٦) ينظر: ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، ١/٢٣١.

(٧) محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري جامع البيان في تأويل القرآن، (المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م)، ١٢/٤٤٣.

(٨) ينظر: المرادي، الجني الداني، ٢١٧، وسيبويه، الكتاب، ٢/١٣٧، وابن يعيش، شرح المفصل، ٤/٥٥٠.

هَلَّا سَأَلْتَ الْخَيْلَ يَا ابْنَ مَالِكٍ *** إِنَّ كُنْتَ جَاهِلَةً بِمَا لَمْ تَعْلَمِي^(١)

وقد أورد الهرمي هذا الشاهد ليثبت أنّ "إن" الشرطية تأتي بمعنى "إذ"، وقال "لأنّه لا يجوز حمله على "إن" الشرطية؛ لأنّ كل أحد جاهل بما لم يعلم، فلم يبق إلا حمله على "إذ" فيكون التقدير: إذ كنت جاهلة بما لم تعلمي^(٢). "ووافق الهرمي في ذلك الكوفيين^(٣)، مع أنّ ميل الرجل بصري.

واستدل الكوفيون على رأيهم هذا بآيات منها: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٥٧]. ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [الفتح: ٢٧]. إذ لا يصح هنا معنى "إن"، وهو الشك^(٤). قال النحاة: "لا تستعمل، أي: "إن" الشرطية، إلا فيما كان مشكوكاً في وجوده"^(٥).

أمّا البصريون، فلم يقدموا دليلاً على منعهم ذلك، سوى أنهم متمسكون بأصل الوضع، جاء في الإنصاف، "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أنّ الأصل في "إن" أن تكون شرطاً، والأصل في "إذ" تكون ظرفاً، والأصل في كل حرف أن يكون دالاً لما وضع له في الأصل^(٦)". ولأنهم تمسكوا بالأصل، استبعدوا مجيء "إن" بمعنى "إذ"، قال أبو حيان: "أبعد من جعل "إن" بمعنى "إذ"، فأخرجها من الظرفية إلى الاسمية"^(٧).

لقد حاول البصريون جاهدين نقد أدلة الكوفيين، وتفنيدها فأجابوا عن احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٣].

(١) عنتر بن شداد بن عمرو بن معاوية بن فراد العبسي، من أهل نجد وينتهي نسبه إلى مضر. ينظر: الزّوّرني، شرح المعلقات السبع، ٢٣٦. وديوانه ٢٠٧.

(٢) الهرمي، المحرر: ٤٧٤.

(٣) السيوطي، همع الهوامع، ٥٤٩/٢.

(٤) ينظر: السيوطي، همع، ٥٤٩/٢.

(٥) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١١٣/٥، وأبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ت، ٧٩٤هـ، البرهان في علوم القرآن، (سوريا: دار إحياء الكتب ١٩٥٧ م)، ٣٦٠/٢.

(٦) أبو البركات الأنباري، الإنصاف، ٥٢٠/٢.

(٧) أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، ٧٤٥هـ، البحر المحيط، (بيروت: دار الفكر ١٤٢٠)، ٢٣٧/١.

إِنَّ الْعَرَبَ تَذُكِّرُ مِثْلَ ذَلِكَ، عَلَى جِهَةِ الإِخْتِجَاجِ وَالْإِلْزَامِ لِلْخِصْمِ حَتَّى يَعْتَرَفَ، وَكَذَلِكَ يَقُولُ الرَّجُلُ لِابْنِهِ إِنْ كُنْتَ ابْنِي فَأَطْعِنِي، وَيَدُلُّ عَلَى إِهْمَا لِلشَّرْطِ، مَجِيءُ الْفَاءِ فِي جَوَابِهَا، وَأَمَّا لَا يَعْمَلُ فِيهَا مَا قَبْلَهَا^(١).

وذكر المرادي أنَّ مذهب المحققين أنَّ "إن"، في هذه المواضع كلها، شرطية. وأجابوا عن دخولها في هذه المواطن. ولم يثبت في اللغة أنَّ "إن" بمعنى إذ^(٢).

والذي يبدو لي أنَّه لا مانع من مجيء "إن" الشرطية بمعنى "إذ" الظرفية أو التعليلية، وكل ما قاله البصريون ما هو إلاَّ تمحلاً لا جدوى منه، وذكر ابن الأنباري ثلاثة أشياء تمنع أن تكون "إن" شرطية، أنه لم يُذكر بعد الآيات والأبيات جواب، وقد قرأ هزمة "إن" بالكسر وبالفتح، وكون الفعل بعدها ماضياً^(٣)، بهذا يكون ابن الأنباري قد أنصف الكوفيين؛ إذ إنَّه انتصر لمذهبهم في هذه المسألة.

وعليه لم يكن للبصريين حجة، إلاَّ التمسك بما ألزموا به أنفسهم من قواعد وحجج، جعلهم يستضعفون الرأي الآخر. وحينما نستعرض آراء وتأويلات البصريين في الآية الواحدة، فأنتنا نستطيع أن نقول جازمين عندئذٍ، بأنهم لم يقولوا ما قالوا إلا ليقبلوا من شأن الرأي الذي يقول بمجيء "إن" بمعنى "إذ".

المطلب الخامس: ما الحجازية وحتى

أولاً: ما الحجازية: تكلم الهرمي عن "ما" الحجازية. و"ما" إذا دخلت على الجمل الأسمية فللعر فيها وجهان:

الوجه الأول: إهم يهملونها، والذي نسبه سيبويه لتميم^(٤). وهي في هذه الحالة تجري مجرى: هل، و"أما"، ويعرب حينئذٍ ما بعدها مبتدأ وخبر، وذكر الكسائي والفراء أنَّها لغة لتهمامة، ونجد^(٥).

(١) ينظر: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكري البغدادي، ت ٦١٦ هـ، علل البناء والإعراب، (دمشق: دار الفكر، ١٩٩٥)، ٥٢/٢، و ينظر: الأنباري، الإنصاف، ١٧٠/٢.

(٢) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ٢١٣.

(٣) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ٥١٩\٢.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٥٧/١.

(٥) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل، ٢٥٧/٤-٢٥٨، والفراء، معاني القرآن، ٤٢/٢.

ويرى الفراء أنّ وجه الإهمال أقوى من وجه الإعمال^(١). أمّا الهرمي فإنه لا يجوز في هذه الحالة نصب الخبر، إذا تقدم على الاسم، وخطأً من نصبه^(٢).

الوجه الثاني: إعمالها، فُيْرَفَع الاسم بعدها، ويُنصب الخبر، وهي في هذه الحالة عاملة عمل ليس، وهي لغة أهل الحجاز^(٣). وذكر الهرمي أنّ هذه اللغة، هي التي جاء عليها القرآن، قال تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]. وذكر أبو حيان أنّ النصب لم يأت في الشعر إلا في بيت واحد، هو قول الشاعر:

أبناؤهم مُتَكَنِّفُونَ آبَاهُمْ حنقو الصدور وماهم أولادهم^(٤)

وقد ذكروا شروطاً لإعمال "ما" عمل "ليس" عند الحجازيين منها:

أولاً: أن يتأخر الخبر عليها وإلا وجب الرفع، قال الهرمي: فإن قيل: فما تقول في الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم *** إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر^(٥)

إذ نصب "مثلهم" مع إنه خبر مقدم. قال الهرمي: "إنه لغة لبعض العرب ينصبون الخبر مع

التقديم"^(٦).

ثانياً: إذا دخلت عليها "إن" الزائدة بطلت عملها، قال الشاعر:

بني عُدانة ما إن أنتم ذهبٌ *** ولا صريفٌ ولكن أنتم الخزف^(٧)

فتكون "ما" نافية، و "إن" زائدة كافة لعمل "ما"^(٨).

(١) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ٤٢/٢.

(٢) ينظر: الهرمي، الخور، ٦٥٠.

(٣) ينظر سيبويه، الكتاب، ٥٧/١، والمبرد، المقتضب، ١٨٨/٤.

(٤) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ١١٩٧/٣، والبيت لم يعز لأحد في شرح ابن عقيل، ٢٧٩/١. متكفون: صاروا حوله على

أكتافه، الحنق: الغيظ، العيني، المقاصد النحوية، ٦٦٣/٢.

(٥) ينظر: الهرمي، الخور، ٦٥٠، وديوان الفرزدق: ٣١٦/١.

(٦) ينظر: الخور، ٦٥٠.

(٧) لا يعرف قائله، ينظر: ابن مالك، شرح الكافية، ٤٣١/١، وأبو حيان، ارتشاف، ١١٩٨/٣.

(٨) ينظر: المصدر السابق، ٦٥١.

ثالثاً: ألا تدخل "إلا" على خبرها، فإن دخلت بطل عملها. قال الهرمي: فإن قيل: ما تقول في

قول الشاعر:

وما الدهرُ إلا منجنوناً بأهله *** وما صاحبُ الحاجاتِ إلا معذباً^(١)

فنصب "منجنوناً" و "معذباً"؛ على أنّها أخبار لـ"ما"؛ مع دخول "إلا" في خبر "ما"، ووجه الهرمي ذلك على أنّه لغة لبعض العرب^(٢). لكن ذكر السيوطي أنّ يونس، و الشلوبين قد جوزوا النصب مع "إلا" مطلقاً^(٣).

ثانياً: "حتى".

عدّ الهرمي لـ"حتى" أربعة أوجه، تكون ناصبة للفعل المستقبل، بمعنى "كي"، أو "إلى أن"، وقيل: إنّها في هذه الحالة تنصب "بأن" مضمرة بعد حتى، وتكون حرف ابتداء لا عمل لها يقع بعدها المبتدأ والخبر، وهو قول امرئ القيس:

سريتَ بهم حتى تكَلَّ غزاتهم *** وحتى الجيادُ ما يقدن بأرسان^(٤)

فقد وقع المبتدأ بعد حتى، وهو قوله: "الجياد"، وجملة "ما يقدن بأرسان" في موضع رفع خبر، على أنّ الكلام الذي بعدها مستأنفا^(٥). وتكون عاطفة للأسماء المفردة، وتكون جارة للأسماء المفردة. الغرض من الفعل الذي عُديّ بحتى أن ينقض ما تعلق به شيئاً فشيئاً حتى يأتي عليه، كقولنا: "أكلت السمكة حتى رأسها"، و"نمت البارحة حتى الصباح"، ولا يقال: حتى نصفها، أو ثلثها، كما يقال: إلى نصفها وإلى ثلثها. وفي حتى يدخل ما بعدها فيما قبلها، ففي مسألتي السمكة، والبارحة قد أكل الرأس، ونيم الصباح، لا تدخل حتى على مضمرة، فتقول: حتاه، كما نقول: إليه، وتكون عاطفة، ومبتدأ ما

(١) ينظر: الهرمي، المحرر، ٦٤٨، والبيت لم يعرف قائله، ينظر: البغدادي، شرح شواهد المغني، ١/٢٢٠.

(٢) ينظر: الهرمي، المحرر، ٦٤٩.

(٣) ينظر: السيوطي، همع، ١١٠/٢.

(٤) ديوانه، ٩٣.

(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١٧/٣، وابن هشام، مغني اللبيب، ١٧٤، والهرمي، المحرر، ٩٢٢.

بعدها^(١). وذا ابتدأ بعدها الكلام، فأسم الواقع بعدها ثلاثة أوجه: الرفع لكون الاسم الواقع بعدها مبتدأ، والجر على معنى " إلى"، والنصب على إنها حرف عطف. قال الشاعر:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ *** وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا^(٢)

إذ يجوز عند الهرمي في " حَتَّى" ثلاثة أوجه: الرفع على أن " حَتَّى" ابتدائية، و"نعله" مبتدأ، وجملة "ألقاها" في محل رفع خبر المبتدأ. والنصب على أن يكون "نعله" مفعولاً لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والتقدير: حَتَّى ألقى نعله. والجرُّ على أن "حتى" حرف جرّ وغاية، و"نعله" مجرور بها^(٣).

المبحث الخامس: الضرائر الشعرية، والقضايا الصرفية.

سأحاول في هذا المبحث تبين معنى الضرورة الشعرية، وذكر بعض الأمور التي حصلت فيها الضرورة الشعرية التي ذكر الهرمي لها شاهداً شعرياً، كذلك ذكر بعض القضايا الصرفية التي ذكر الهرمي لها شاهداً شعرياً. وسنبداً بالضرائر الشعرية، وذلك في المطالب الآتية.

المطلب الأول: الضرائر الشعرية:

هي جواز مخالفة الشاعر للقاعدة النحوية، مع التماس النحاة للمخالف عذراً. وقد ذكر الهرمي بعض الحالات التي اضطر الشاعر فيها للضرورة الشعرية، وذكر لها شاهداً شعرياً، منها:

أولاً: صرف ما لا ينصرف:

أجمع النحاة على جواز صرف الممنوع من الصرف في ضرورة الشعر؛ لأنه يجوز للشاعر عند الضرورة رد الشيء إلى أصله، لأنَّ أصل الأسماء كلها الصرف^(١). ومن ذلك قول الشاعر:

(١) السيراني، شرح أبيات سيبويه، ٢٧١/١

(٢) هذا بيتٌ من الكامل، نسبه سيبويه - في الكتاب ٩٧/١ - لابن مروان التَّحَوِّي، ويُنسب للمتلمس في ملحق ديوانه ٣٢٧، ولمروان بن سعيد التَّحَوِّي في السيوطي، بُعِيَةُ الوُعَاة، ٢٨٤/٢.

(٣) ينظر: الهرمي، المحرر، ٩٢٤. ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة، ٢٢٨/١، وعلاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرادوي الدمشقي الصالحي الخنبلي (المتوفى: ٥٨٨٥هـ)، التعبير شرح التحرير في أصول الفقه، (الرياض: مكتبة الرشد، ٢٠٠٠)، ٢٢٦/٢.

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ *** حُبُّكَ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلٍ^(٢)

ف"عواقد" فكونها منونة دليل على أنها منصرفة، فالممنوع من الصرف ممنوع من التنوين، وسبب منعها من الصرف هو أنها جمع ثالث حروفه ألف كمساجد^(٣).

وإنما جاز صرف ما لا ينصرف، لأنَّ الأصل في الأسماء الصرف، وأن يدخلها التنوين، وتمنع من الصرف لعلل تدخل عليها، وأجاز الكسائي، والفراء الصرف في كل ما لا ينصرف إلا وزن "أفعل منك"، فلا يميزان صرفه في الشعر؛ وزعما، إنَّ علت منعه من الصرف هي وجود " من"^(٤)، لأنها تقوم مقام الإضافة، ولا يجوز الجمع بين الإضافة والتنوين، وهذا ما ذهب اليه الكوفيون^(٥).

أما البصريون فقد أجازوا صرفه^(٦)، لأنَّ الأصل في الأسماء الصرف، والمنع عارض. وذكر السيوطي أنَّ الأخص زعم أنَّ صرف ما لا ينصرف مطلقاً، لغة لبعض العرب^(٧).

ورجح ابن عصفور جواز صرف ما لا ينصرف في الشعر، وأنه يسوغ فيه ما لا يسوغ في غيره، كما أنَّ السماع من العرب قد ورد بذلك^(٨).

والذي يبدو لي في هذه المسألة هو جواز صرف ما لا ينصرف في الشعر، وفي سعة الكلام، لكثرة ما ورد عليه من الأمثلة. وهذا يشمل "أفعل منك" لأنهم صرفوا "خير منك" و"شر منك"، والأصل فيهما "أخير منك"، و"أشهر منك"، وإنما حذفوا الهمزة لكثرة الاستعمال^(٩).

ثانياً: ترك صرف ما ينصرف

-
- (١) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٤٣٦/٣.
- (٢) وهو لأبي كبير الهذلي، من قصيدة يمدح بها تأبط شرًا، وكان زوج أتمه مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ (أي: هو مِمَّنْ حَمَلَتْ بِهِ التَّسَاء. وَحُبُّكَ النَّطَاقِ): أطرافه، جمع: حَبَاك. وَ(المُهَبَّل) من أهله اللحم وهَبَّلَه: إِذَا كَثُرَ عَلَيْهِ وَرَكِبَ بَعْضُهُ بَعْضًا؛ وَيُقَالُ هُوَ: المَعْتَوِهُ الَّذِي لَا يَتِمَّاسِكُ. البيت موجود في سيبويه، الكتاب، ١٣٥/١.
- (٣) ينظر: الهرمي، المحرر، ١٢٢٥.
- (٤) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١٩٢/١.
- (٥) ينظر ابن الأنباري، الإنصاف، ٤٨٨/١.
- (٦) السابق: ١٩٢/١. وابن عصفور، ضرائر الشعر، ٢٤.
- (٧) ينظر، السيوطي، همع الهوامع، ١٣٢/١.
- (٨) السيوطي، همع الهوامع: ٢٤، ٢٥.
- (٩) ينظر. ابن الأنباري، الإنصاف، ٤٩١/١.

وهو عند الأخفش والفارسي اضطرارًا، وهو قول الكوفيين، وقد أجازوه في ضرورة الشعر^(١).
واختاره ابن عقيل لكثرة السماع به؛ ومنه قول الشاعر:

فما كان حصنٍ ولا حابسٍ *** يفوقانِ مرداسَ في مجمع^(٢)
فحذف التنوين من كلمة "مرداس" بغير علة؛ لأنَّ العلمية لا تمنع من الصرف وحدها، وحذف
التنوين دليل منعها من الصرف.

إلا أنَّ أكثر البصريين أنكروا ذلك، ولم يجيزوا ترك صرف ما ينصرف في الضرورة، واحتجوا
لرفضهم إخراج الاسم عن أصله؛ لأنَّ الأسماء المعربة الأصل فيها الصرف، والجائز في الضرورة أن ترد
الأشياء إلى أصلها، وليس إخراجها عن الأصل^(٣).

والذي يبدو لي في هذه المسألة جواز ترك صرف ما لا ينصرف في الشعر، وفي سعة الكلام،
استنادًا إلى كثرة ما ورد عن العرب في هذه المسألة، واستنادًا إلى ما ذكر عن ثعلب من أنَّه أجاز ترك
صرف ما ينصرف في سعة الكلام^(٤).

ثالثًا: قصر الممدودة:

ويكون في الضرورة وحدها، وهو شبه متفق عليه^(٥)، ومنه قول القائل:

لا بدّ من صنعنا *** وإن طال السّفر^(٦)
أراد صنعاء فقصرها، مع أنَّها ممدودة^(١). يقول ابن مالك في قصر الممدود:

(١) ينظر: الأنباري، الإنصاف، ٤٩٣/١.

(٢) عباس بن مرداس السلميّ، أسلم قبل فتح مكة ببسبر، وكان العباس من المؤلفة قلوبهم، ومن حسن إسلامه منهم، وقدم على رسول
الله في ثلاثمائة راكب من قومه، فأسلموا وأسلم قومه، ينظر: عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠ هـ)، أسد الغابة، (بيروت: دار الفكر
١٩٨٩)، ٦٤/٣، البيت في ابن عصفور، ضرائر الشعر ١/١٠٢، وبرهان الدين ابن القيم، ت، ٧٦٧، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن
مالك، (الرياض: أضواء السلف، ١٩٥٤)، ٧٦١/٢.

(٣) ينظر، ابن عصفور، ضرائر الشعر، ١٠١، وابن عقيل، المساعد في تسهيل الفوائد، ٤٤/٣، والسيوطي، الهمع، ١/١٣٣.

(٤) السيوطي، همع، ١/١٣٢.

(٥) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ٦١٢/٤.

(٦) قاله أبو النجم العجلي، ديوانه، (بيروت: دار صادر، ١٩٩٨)، ٨٥.

وقصر ذي المد اضطرارا مجمع *** عليه والعكس بخلف يقع^(٢)

أي أن ابن مالك بذلك نقل الاتفاق إجماعاً على قصر الممدود للضرورة، أمّا الخلاف فقد وقع في مد المقصور، والذي رجح رفضه عباس حسن إلا في ضرورة الشعر^(٣). ومنه قول الشاعر:

سـيغـنـيـنـي الـذي أغـنـاك عـنـي *** فـلا فـقرٌ يـدومُ ولا غـنـاء^(٤)

فمد كلمة "غناء" اضطراراً؛ لأنّ الأصل عند الكوفيين "غنى". والبصريون يرون أنّ "غناء" مصدر غانيت، فهم يمنعون مد المقصور حتى في ضرورة الشعر^(٥). وعدّ أبو البركات رأي البصريين هذا تعسفاً^(٦). وذكّر الهرمي لرأي الكوفيين، وتجاهله لرأي البصريين يشعر بأنه قد مال إليه^(٧).

رابعاً: الحاق المعتل بالصحيح:

يحذف حرف العلة من المضارع المعتل الآخر المجزوم، وهذا باتفاق النحويين، كوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الاسراء، ٣٦]. وقد بين العلماء علة الحذف^(٨)، وقد توجد بعض الأمثلة التي تتعارض مع هذا المبدأ، منها قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف، ٩٠]. بإثبات "الياء"، في قراءة قبل عن ابن كثير^(٩)، وقول الشاعر:

ألم يأتيك والأنباء تمني *** بما لاقت لبون بني زياد^(١٠)

(١) ينظر: أصول النحو، ٣٤٠/١، وعباس حسن، النحو الوافي، ٦١٢/٤.

(٢) ابن مالك، ألفية ابن مالك، ٦٤/١.

(٣) عباس حسن، النحو الوافي، ١٢/٤.

(٤) لقاتل مجهول في الفقر والاستغناء عن الناس، ينظر: الأنباري، الإنصاف، ٦١٥/٢، ٦٩١/٢، وابن القيم، إرشاد السالك، ٨٨١/٢.

(٥) جامعة المدينة، أصول النحو، ٢٨٧/١.

(٦) ينظر: الأنباري، الإنصاف، ٦١٦/٢.

(٧) ينظر: الهرمي، المحرر، ١٢٢٦.

(٨) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢٣/١، والرضي، شرح الكافية، ٢٥/٤.

(٩) ينظر. ابن خالويه، الحجة في القراءات العشر، ١٩٨، وأبو زرعة، حجة القراءات، ٣٦٥، وأبو حيان، البحر المحيط، ٣٣٨/٥.

(١٠) هو قيس بن زهير العيسى، أمير عبس، وأحد السادة القادة، ت(١٠) هجرية، ينظر: ابن حجر، الإصابة، ٤١٧/٥، البيت في: ابن جني، ت ٣٩٢، المختصب في تين وجوه شواذ القراءات، (وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للثقون الإسلامية)، ٦٧/١، اللبون: التي لها لبن، وبنو زياد: الربيع بن زياد العبسي وإخوانه ينظر: السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ٢٢٤\١.

فلم ي حذف الياء من " يأتيك"، مع إنه مجزوم بلم، لأنه عامله معاملة الصحيح^(١).

وذكر ابن الأنباري إنَّ إثبات الياء في قراءة قنبل "المتقدمة الذكر" ضعيفة في القياس، قال: "من قرأ " يتقي" بإثبات الياء فهي قراءة ضعيفة في القياس"^(٢)، ولكي تتفق هذه القراءة مع القاعدة النحوية ذكر فيها ثلاثة آراء، نذكرها باختصار، وهي:

الرأي الأول: إنَّ هذه الياء أصلية، وحركة الجزم مقدرة عليها، وقد ثبت مع الجازم، وقد ذهب إلى هذا الرأي سيبويه، ومن وافقه كالفارسي ومكي^(٣) وغيرهم، فهم ينظرون إلى الفعل المرفوع بحركة ظاهرة، فعندما دخلت عليه أداة الجزم حذفت حركة الرفع، وجعل حرف العلة كالصحيح في ذلك. ويرى سيبويه ومن وافقه أنَّ إثبات حرف العلة، مع الجزم ضرورة^(٤)، وزعم بعض العلماء أنَّ ثبوت حرف المضارعة مع الجزم صحيح، وأنه لغة لبعض العرب^(٥).

الرأي الثاني: إنَّ هذه الياء نشأت من إشباع كسرة القاف، وذكر هذا الرأي العكبري، وابن يعيش، والرضي^(٦).

الرأي الثالث: إنَّ الفعل "يتقي" مرفوع بضمه مقدرة على حرف العلة؛ وذلك لأنَّ "من" جاءت بمعنى "الذي"، وعطف عليه يصبر وهو مجزوم على التوهم. وضعف هذا الرأي ابن الأنباري^(٧).

ويتضح مما سبق أنَّ إثبات حرف العلة مع المضارع المجزوم ثابت في اللغة، بدليل وروده في القرآن الكريم، وفي الشعر منها الذي ذكرنا آنفاً، وقول الآخر:

هَجَوْتُ زَيْبَانَ ثُمَّ جِئْتُ مَعْتَذِرًا * * * مِنْ هَجْوِ زَيْبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعَ^(٨)

(١) ينظر: السبوطي، شرح شواهد المغني، ٣٣/١.

(٢) ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٤٤/٢.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣١٦/٣، الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٤٤٨/٤، ومكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ٤٣٥/١.

(٤) مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ٣١٦/٣.

(٥) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل، ٢٠٨/١.

(٦) ينظر: الأنباري، التبيان في إعراب القرآن، ٤٧٨/٢، وابن يعيش، شرح المفصل، ٤٩١/٥، والرضي، شرح الكافية، ٢٦/٤،

(٧) ينظر: ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٤٤/٢.

(٨) لأبي عمرو ابن العلاء، ينظر: ياقوت الحموي أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، ٦٢٦هـ، معجم الأدباء، (بيروت: دار الغرب، ١٩٩٣)، ١٣١٧/٣، وبلا نسبة عند ابن جني، سر الصناعة، ٦٣٠/٢.

فأثبت الواو في تهجو، وهو مجزوم بلم وحقها أن تحذف. والذي يبدو أنَّها لغة لبعض العرب، وهي لغة تحفظ فقط ولا يقاس عليها؛ لمخالفتها القاعدة النحوية المعروفة، ولا تنكر أن تكون هذه الياء ياء إشباع، قال ابن جني: "ومن إشباع الكسرة ومطلها ما جاء عنهم من الصياريف، والمطافيل، والجلاعيد"^(١).

خامساً: إجراء المعتل مجرى الصحيح:

كقول الشاعر:

مَا أَنْ رَأَيْتُ وَلَا أَرَى فِي مَدَنِي *** كَجَوَارِي يَلْعَبْنَ فِي الصَّحْرَاءِ^(٢)

"فجوازي" اسم منقوص، لا يجوز تحريك يائه كقاضٍ، لكنَّه هنا حرك الياء ونونها للضرورة^(٣)، ويرى ابن عصفور أنَّه قد جمع بين ضرورتين، الأولى: أنه أثبت الياء وحركها، وكان حقها أن تحذف "كجوارٍ". والثانية: أنه صرف ما لا ينصرف، وكان حقه أن يقول: "كجوازي"^(٤).

سادساً: حذف التنوين للتقاء الساكنين:

قال فريق من النحويين: إنَّ حذف التنوين للتقاء الساكنين من ضرورة الشعر، وأنَّ الشاعر لا يأتي به إلا مضطراً لإقامة الوزن؛ هذا ما ذكره سيبويه، قال: "وزعم عيسى^(٥) أن بعض العرب ينشد هذا البيت، لأبي الأسود الدؤلي:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مَسْتَعْتَبٍ *** وَلَا ذَاكَ رِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا^(٦)

لم يحذف التنوين استخفافاً ليعاقب المجرور، ولكنه حذفه للتقاء الساكنين^(٧).

(١) ينظر: ابن جني، الخصائص، ٣٥٠/٢.

(٢) لا يعرف قائله، وهو موجود في ، أبو علي الفارسي، ت ٣٧٧، المسائل العسكرية، (عمان: الدار العلمية ٢٠٠٢)، ١٢٤، وأبوحيان، إرتشاف الضرب، ٢٣٨٩/٥.

(٣) ينظر: الشاطبي، شرح الألفية، ٢٢٨/١، والهرمي، المحرر، ١٢٢٧.

(٤) ينظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر، ٤٤.

(٥) هو عيسى بن عمر الثقفي من أئمة اللغة وهو شيخ الخليل وسيبويه، ينظر: الزركلي، الأعلام، ١٠٦/٥.

(٦) البيت لأبي الأسود الدؤلي، أبوسعيد الحسن السكري (المتوفى: ٢٩٠ هـ)، ديوان أبي الأسود الدؤلي، (بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٩٩٨)، ٥٤.

(٧) سيبويه، الكتاب، ١٦٩/١.

فطرح التنوين من "ذاكر" إذ كان أصله: "ولا ذاكرًا الله" فحذفه؛ لأنه التقى ساكنًا، أو طلبًا للخفضة^(١). وعد ابن السراج حذف التنوين للتقاء الساكنين ضرورةً، كذلك عدّها العكبري^(٢). وقرأ بعض القراء^(٣) ﴿وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ [يس، ٤٠]. بنصب "النهار"، أي: سابقُ النهار^(٤).

وقد رفض بعضهم عد حذف التنوين ضرورة، ومنهم السيرافي الذي أشار إلى ذلك عند حديثه عن حذف النون الساكنة في " لكن " و" من "، ضرورة فيه مثل قول الشاعر:

فلسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ * * * وَلَاكِ اسْقِيْنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ^(٥)
وعند السيرافي حذف التنوين للتقاء الساكنين ليس ضرورة^(٦).

ويذكر ابن جني أنّ العرب أكثرت من حذف التنوين حتى أصبح قياسًا عندهم^(٧).

ويقول ابن يعيش وهو يتحدث عن حذف التنوين " وربما حذفوه للتقاء الساكنين تشبيهًا له بحروف المد واللين، وقد كثر ذلك عنهم حتى كاد يكون قياسًا"^(٨).

من هنا يتضح خلاف العلماء في حذف التنوين، هل هو ضرورة أم خارجة عن الضرورة لكثرتها، ولأنّ حذف التنوين قد جاء في القراءات القرآنية الثابتة عند القراء، وقد ذكر النحاة أنّ هذه القراءة صحيحة ثابتة.

ومن الآيات التي قرأت بالتنوين ومحذفه^(٩) قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ﴾ [التوبة، ٣٠]. وللنحويين في هذه الآية أقوال منها: أنّه مرفوع على إضمار مبتدأ، والتقدير: صاحبنا عزيز، وهذا القول

(١) ينظر: شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (المتوفى: ٧٤٣ هـ)، حاشية الطيبي على الكشاف، (جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم ٢٠١٣)، ٣٧٠/٤، والمهرمي، المحرر، ١٢٢٨.

(٢) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٤٥٥/٣، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ١٠٠/٢.

(٣) قرأها عمارة بن عقيل كما في مختصر الشواذ/ ١٢٥. وأبو المتوكل، وأبو الجوزاء، وأبو عمران، وعاصم المحمدي كما في زاد المسير، ٥٢٥/٤.

(٤) ينظر: العكبري، اللباب، ١٠٠/٢.

(٥) ينسب للنجاشي الحارثي و ينظر: ابن مالك، شرح الكافية، ٢٠٠٩/٤، وهو من شواهد: التصريح: ١/ ١٩٦، والأشعوني: «٢٥٧/ ١٣٦»، والكتاب لسبويه: ٩/ ١.

(٦) ينظر: السيرافي، ضرورة الشعر، ١٠٠.

(٧) ينظر: ابن جني، سر الصناعة، ٨١/٢.

(٨) ابن يعيش، شرح المفصل، ١٦٠/٥.

استحسنه النحاس^(٢)، أو يكون "عزير" هو المبتدأ، وابن خبيرة، وقد أجاز سيوييه هذا الوجه، ورفض النحاس أن يكون عزير اسم أعجمي؛ لأنه اسم عربي مشتق.

سابعًا: الكسر للتقاء الساكنين:

لقد ذكر الهرمي شاهدًا شعريًا للأفعال المبنية التي يكون الحرف الذي قبل الأخير مضمومًا، وذكر أن فيها ثلاث لغات: الضم، والفتح، والكسر، وقال: "هذا أصل مستمر في كل فعل مشدد الآخر مضموم الأول، ثلاثي"^(٣). أي: أنه يجوز فيه هذه اللغات الثلاث، فإن جاء بعد هذا الفعل ساكن، كسر الفعل، كقولنا: شدّ الفرس^(٤). إلا في لغة بني أسد، فإنهم يفتحونه، قال الشاعر:

فَعَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نَمِيرٍ *** فَلَكَعَبَّا بَلَّغْتَ وَلَا كَلَابَا^(٥)

قال الهرمي: "يرونه بفتح الضاد والأحسن كسرهما"^(٦).

وقالوا في: "فَعَضَّ الطَّرْفَ"، فإنه يروى بالثلاث لغات، بضمّ الضاد، وفتحها، وكسرهما؛ فأما الضمّ، فعلى الاتباع لضمة الغين قبلها، وأما الفتح فلاجل التخفيف؛ لأنّ الفتحة أخفّ الحركات الثلاث، وأما الكسر فعلى الأصل في التخلّص من التقاء الساكنين^(٧).

وتكلم الهرمي عن الكسر من أجل التخلّص من التقاء الساكنين، وذلك في قول الشاعر:

وَمَنْ لَمْ يَدُذْ عَن حَوْضِهِ بِسِلَاحِهِ *** يُهَدِّمُ وَمَنْ لَمْ يَظْلِمِ النَّاسَ يُظْلَمِ^(٨)

(١) قرأ ابن كثير ونافع، وابن عامر، وحمة، بغير تنوين، وقرأ عاصم والكسائي بالتنوين، ينظر: أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـ)، كتاب السبعة في القراءات، (مصر: دار المعارف، ١٤٠٠هـ)، ٣١٣.

(٢) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، ١١٥/٢.

(٣) الهرمي، المحرر، ١١٥٢.

(٤) ينظر: سيوييه، الكتاب، ٤٣٢/٣، والمبرد، المقتضب، ٣٢١/١.

(٥) لجرير: ديوانه، ٨٢١/٢، يُنظر هذا البيت في: سيوييه، الكتاب، ٥٣٣/٣، والمبرد، المقتضب، ١٨٥/١، وابن يعيش، شرح المفصل، ١٢٨/٩.

(٦) الهرمي، المحرر، ١١٥٣.

(٧) ينظر: المبرد، المقتضب، ١٨٥/١، وابن الصائغ، اللوحة في شرح الملحة، ١٣٩/١.

(٨) لزهير بن أبي سلمى، من معلقته، ينظر: نجم الدين الغزي، محمد بن محمد العامري القرشي، ١٠٦١هـ، حسن التنبيه لما ورد في التشبيه، (سوريا: دار النوادر، ٢٠١١)، ٥٥٥/٩، وأبو زيد القرشي، ت، ١٧٠هـ، جمهرة أشعار العرب، (مصر: دار نضضة مصر)، ١٧٤.

فحرك الميم في " يظلم " بالكسر، تخلصاً من التقاء الساكنين^(١)، ولم يشر الهرمي فيما إذا كان حذف التنوين ضرورة شعرية أم أنّها خارجة عن الضرورة لكثرتها؛ لكننا نمكن أن نفهم من خلال استشهاد الهرمي بالشاهد أعلاه، إلى أنّه جاء به الشاعر مضطراً لإقامة الوزن؛ خاصة إذا علمنا أنّ ذلك مذهب سيبويه^(٢).

كذلك عدّ ابن السراج حذف التنوين للتقاء الساكنين ضرورة^(٣).

وقد رفض بعضهم عدّ حذف التنوين من الضرورة؛ ومنهم السيرافي قال: "وقد رأيت بعض من ذكر ضرورة الشعر أدخل فيه حذف التنوين، وليس هو عندي كذلك"^(٤).

ثامناً: تذكير المؤنث الذي ليس بحقيقي:

يجوز عند النحاة تذكير الفعل، أو ما يقوم مقامه، إذا كان مسنداً إلى ظاهر غير الحقيقي^(٥)، نحو: "طلع الشمس". أما إذا كان مسنداً إلى ضميره، نحو: "الشمس طلع"، فمنعه أكثرهم وجوزه آخرون، فمنعه سيبويه في النثر، وجوزه في الضرورة، وذهب أكثر النحويين إلى ما ذهب إليه سيبويه^(٦)، أما الزمخشري فقد أجاز تذكير المؤنث إذا كان تأنيثاً غير حقيقي^(٧).

ولعل هذا الرأي هو الذي تبناه الهرمي إذ قال: "ويجوز له تذكير المؤنث، الذي ليس بحقيقي، ويتكل في ذلك على فهم المخاطب"^(٨). ثم ذكر الشاهد الشعري التالي:

فلا مُزَنَةٌ ودَقَّتْ ودَقَّهَا *** ولا أرضَ أبْقَلِ إِبْقَالِ^(١)

(١) ينظر: الهرمي، المحرر، ١١٥٥.

(٢) ينظر. سيبويه، الكتاب، ١/١٦٩.

(٣) ينظر: ابن السراج، الأصول، ٣/٤٥٥.

(٤) السيرافي، ضرورة الشعر، ١٠٤.

(٥) ينظر: المبرد، المقتضب، ٢/٣٤٩.

(٦) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢/٣٧٥، والزمخشري، المفصل، ٢٤٨، وابن مالك، شرح التسهيل، ٢/١١٢.

(٧) ينظر: المفصل في صناعة الإعراب، ٢٤٧.

(٨) الهرمي، المحرر، ١٢٢٩.

فحذف " التاء " من " أبقل "، وكان قياسه أن يقول: "أبقلت" . وخرجه سيبويه ومن وافقه على أن "الأرض" يراد بها المكان، فكأنه قال: "ولا مكان أبقل إبقاها"، والمكان مذكر.

وقد تُذكر العرب المؤنث المجازي. وقد نقل ابن الأنباري عن الفراء إنه قال: "والعربُ تجترئُ على تذكير المؤنث، إذا لم تكن فيه الهاء"^(٢). وذهب ابن كيسان^(٣)، وتبعه أبو بكر بن الأنباري، وابن جني، والعيني إلى جواز تذكير الفعل، إذا أُسند إلى ضمير المؤنث المجازي مستدلاً بقول الشاعر:

فلا مُزْنَةٌ ودَقَّتْ ودَقَّهَا *** ولا أرضَ أبقلَ إبقاها

إذ عنده البيت ليس من الضرورة، لتمكن الشاعر من أن يقول: "أبقلت"^(٤)، لعل هذا الرأي يؤيد بقول الأعلام الشنتمري، إذ إنَّه ذكر أنَّ البيت قد رُوي: "أبقلت إبقاها"، بتخفيف الهمزة، ولا ضرورة فيه على هذا^(٥). إذ هذا دليل على أنَّ قائله يجيز النقل^(٦). كما أجاز الجزولي إسقاط تاء التأنيث من الفعل الذي فاعله مؤنث، وإن كان إظهار علامة التأنيث لازم في اللغة المشهورة^(٧). هذا وقد أنكر ابن عصفور جواز إسقاط "تاء" التأنيث من الفعل الذي فاعله مؤنث، وقال: "ولم يثبت في موضع من المواضع إنَّ الفعل المسند إلى ضمير المؤنث حذف منه علامة التأنيث، بدليل قاطع، فحمله على ما ثبت، وأستقر أولى"^(٨)، وقوله: لم يثبت بدليل قاطع، فيه نظر؛ لأنَّه قد ثبت في كلام الله حذف علامة التأنيث، كقوله تعالى: ﴿السَّمَاءُ مُنْقَطِرٌ بِهِ كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا﴾ [المزمل، ١٨]. فلم يقل: "منفطرة" مع أنَّ اسم الفاعل الذي قام مقام الفعل، مسند إلى ضمير المؤنث العائد على السماء، وهي مؤنثة مجازاً^(٩). وما

(١) وقائله عامر بن جوبين الطائي، ينظر: ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، ٣٥٢/١، وهو من شواهد ابن درستويه، ت ٣٤٧، تصحيح

الفصح، (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٩٨)، ٣٩٨، سيبويه، الكتاب ٢ / ٤٦. المزنة: السحابة، والودق: المطر.

(٢) أبو البركات ابن الأنباري، ت ٣٢٨هـ، المذكر والمؤنث، (مصر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٩٨١)، ٣٦٢/١، ووالقزاز القيرواني، ٤١٢هـ، ما يجوز للشاعر في الضرورة، (الكويت: دار العروبة)، ٢٥٥.

(٣) ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ٢٥١.

(٤) ينظر: الأعلام الشنتمري أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى، تحصيل عين الذهب، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٤)، ٢٥٦.

(٥) خالد الأزهرى، شرح التصريح، ٤٠٧/١.

(٦) ابن هشام، تخلص الشواهد، ٤٨٤-٤٨٥.

(٧) الجزولي أبو عيسى بن عبد العزيز، ت ٦٠٧هـ. المقدمة الجزولية في النحو، (مطبعة أم القرى) ٥٠.

(٨) ابن عصفور، شرح المفتاح، ٧٣-٧٢/١.

(٩) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ١٢٧/١.

ورد من كلام العرب، كل ذلك دليل على حذف العلامة، وإن كانوا قد أولوها، فعدم التأويل أولى من التأويل، فلم يبق لابن عصفور من مسوغ إلا تمسكه بالقاعدة النحوية، ويؤول ما جاء خلافها.

ويبدو لي من خلال ذلك ترجيح ما ذهب إليه الفراء، وابن كيسان، والهرمي إذ تبعهم في ذلك، من أن تذكر الفعل في ذلك جائز، لأنه ثبت في كلام الله، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ [القيامة، ٩]. وكلام العرب، وهو حجة على من منعه، وما ورد من تذكر الفعل ليس ضرورة، كما ذهب بعض النحاة، فلو كان ضرورة فلماذا أولوا "الأرض" بالمكان.

تاسعاً: إنشاء الياء من الكسرة:

قال الشاعر:

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ *** نَفْيِ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادِ الصَّيَارِفِ^(١)
أصلها "دراهم"، فأشبع الكسرة في الهاء، فصارت ياءً، وقيل: هي كجمع "ذكر" على مذاكير، فهو جمع على غير واحد. وهناك رواية أخرى لهذا البيت تقول: نفي الدنانير، بدل الدراهم؛ فليس فيه ضرورة عندئذ؛ لأنّ الدينار يجمع: دنانير، لأنّ رابعه حرف مد، ولين^(٢).

قال الشاعر:

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضَرَ الْوَعْيِ *** وَأَنْ أَشْهَدُ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مَخْلُودِي^(٣)
ولهذا البيت روايتان، الأولى بنصب "أحضر"، بأن مصدرية مضمرة، وهذا مذهب الكوفيين، وهو الذي عليه الهرمي، وهذا خطأ عند البصريين؛ لأنهم لا يميزون إضمار ما لا ينصرف، والرواية الأخرى برفع "أحضر" بعد حذف "أن" المصدرية، وهذا قول سيبويه، أو يكون في موضع حال، وهذا قول المبرد^(٤).

(١) للفرزدق، ديوانه: ٥٧٠. تنقاد الصياريف: أي: تميز الصيلريف للدراهم؛ لتخرج الزائف منها، ينظر: المبرد، الكامل، ٢٠٢/١.

(٢) ينظر: القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة، ٢١٣-٢١٤.

(٣) لطفة بن العبد البكري، ديوانه: ٢٥. الوعى: ساحة الحرب. مخلدي: ضامن عيشي إلى الأبد.

(٤) ينظر أبو عمرو الشيباني، ينظر: البغدادي، خزائن، ٥٠٧/٨، وأبو عمرو الشيباني، ت ٢٠٦، شرح المعلقات التسع، (بيروت: مؤسسة الأعلمي للطبوعات، ٢٠٠١)، ٦٣/١، وناظر الجيش، تهديد القواعد، ٤٢٥٦/٨، وابن جني، سر الصناعة، ٢٩٤/١، والهرمي، المحرر، ١٢٤٣.

عاشراً: الزيادة في الكلمة ما ليس منها:

يجوز للشاعر أن يزيد في الكلمة ما ليس من الكلمة، قال الشاعر:

أحبّ منك موضع القفن *** وموضع الإزارِ و الوشحن^(١)

فأضاف نون في "القفن"، و "الوشحن"، وأصلها القفا، والوشاح، فجاء بها لتكميل الوزن. وإنما تزداد هذه النون المشددة في ضرورة الشعر^(٢).

حادي عشر: حذف همزة الاستفهام:

ويحذفون همزة الاستفهام إذا فهم المعنى، قال الشاعر:

ما ترى الدّهر قد أباد معداً *** وأباد السّـرّاة من قحطان^(٣)

فحذف الهمزة، وقال: "ما"، وأصلها "أما"^(٤).

ويمكن أن تكون "ما" هنا نافية، فلا يكون على هذا حذف للهمزة في الكلام، فيكون الكلام

خير محض خوطب به من يعلمه^(٥). ويكثر حذف الهمزة بعد "أم"، كقول الشاعر:

فو الله ما أدري وإن كنتُ دارياً *** بسبع رمّين الجمر أم بثمان^(٦)

أي: أ بسبع.

ثاني عشر: جواز قلب الهمزة ياء:

وقد أجازوا ذلك شذوذاً، حتى إن لم يكسر ما قبلها، قال الشاعر:

(١) لدهلج بن قريع يخاطب ابنا له، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٦٣٢/٢، والقيالي، ت، ٣٥٦، البارع في اللغة، (بغداد: دار

النهضة ١٩٧٥)، ٥٠٥. والوشاح: ما تشده المرأة بين عاتقها وكشحتها، والقفا مؤخر العنق.

(٢) ينظر: حسن بن محمد بن الحسن الصغاني، (المتوفى: ٦٥٠ هـ)، التكملة والذيل، (القاهرة: مطبعة دار الكتب)، ٢٩٥/٦.

(٣) مجهول القائل، ينظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، ١/١٧٣، والسيوطي، جمع، ٥٨٨/٢، والمرادي، الجني الداني، ٣٩٣. وأباد أهلك وأذهب، والسراة: الخيار والسادات.

(٤) ينظر: المرادي، الجني الداني، ٣٩٣/١، والهرمي، المحرر، ١٢٤٥.

(٥) ينظر: البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، ٣٥٩/١.

(٦) لعمر بن أبي ربيعة ديوانه: ٢/٣٣٨، و ينظر: ابن عثيمين، مختصر مغني اللبيب، (مكتبة الرشد ١٤٢٧)، ٦.

إذا ما الشَّيخ صَمَّ فلم يكَلِّم *** وأعيًا سمعَه إلا نَدَايا^(١)

والقياس أن تأتي بهمزة "نداء"، لكنها جاءت بـ"يا"^(٢). وعُدت هذه الضرورة من أقبح الضرورات، فلا ينبغي أن تجوز أو تصح^(٣).

أمَّا المازني، فعنده ألف الأطلاق بمنزلة هاء التأنيث، كعظاية، وشكاية، أمَّا السيرافي فقد قال عنها: "لما أدخل ألف الإطلاق، وقعت الهمزة بين ألفين، والهمزة تشبه الألف، فكأنه اجتمع ثلاثة ألفات، فاستنقل ذلك، فقلب من الهمزة ياء، كما فعلوا ذلك «بخطايا»، و«مطايا» وقد كان: «خطأاً» «مطأاً» قبل أن تقلب ياء"^(٤).

وهذا الرأي هو رأي الهرمي إذ قال بعد أن أورد البيت السابق: "أصله: نداء بثلاث ألفات"^(٥).

المطلب الثاني: القضايا الصرفية.

لا ينفك علم النحو عن علم الصرف، فكلاهما مكمل للآخر، وإذا كان علم النحو يدرس الجملة، وحركة آخر الكلمة فإنَّ علم الصرف يدرس الكلمة، لذلك سأحاول تسليط الضوء على القضايا الصرفية التي ذكرها الهرمي في كتابه المحرر فيما يأتي:

تعريف علم الصرف:

علمٌ يبحثُ في بنية الكلمة، من حيثُ بناؤها، ووزنُها وما يطرأ على تركيبها من تغيير. موضعه: الاسمُ غيرُ المبني، والفِعْلُ غيرُ الجامد. ليسَ منه الحروفُ^(٦).

وعرّفه الهرمي، وقال: "علم معرفة أصول الكلام، من زائده ومعتله من صحيحه ومبدله وغير مبدله ومحدوفه وغير محذوفه"^(٧).

(١) أعصر بن سعد بن قيس بن عيلان، ينظر: الشاطبي، شرح الألفية، ٢٠/٩، والفراء، ت ٢٠٧، كتاب فيه لغات القرآن، ١٩.

(٢) ينظر: ابن الأنباري، ضرائر الشعر، ٢٣٠/١.

(٣) ينظر: القيرواني، ما يجوز للشاعر، ٣١٠.

(٤) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢٢٧/١.

(٥) الهرمي، المحرر، ١٢٤٨.

(٦) عبد الله الجديع (معاصر)، المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف، (بيروت: مطبعة الريان، ٢٠٠٧)، ١٢.

(٧) الهرمي، المحرر، ١٢٦٧.

وأكثر دوره على حروف العلة، والزيادة التي تتعلق بالاشتقاق، ومعرفة حروف العلة وأنها إذا كانت في كلمة فأنها تكون معتلة، ومعلوم أن التصريف يقسم خمسة أقسام: معرفة الأصول من الزوائد، والزيادة، والحذف، والبدل، والتغيير، وأبنية الأصول هي ثلاثية، ورباعية، وخماسية^(١).

ونقتصر في دراستنا هذه إن شاء الله، على ما أورد فيه الهرمي من شواهد شعرية.

أولاً: أبنية الخماسي الأصول:

كل أبنية الخماسي الأصول أربعة هي: فَعَلَل، و فَعَلَل، بسكون العين، و فَعَلَل، و فَعَلَل بتشديد اللام الأولى^(٢). أما سداسي الأصول؛ فلا يوجد في كلام العرب، كذلك لا يوجد ثنائي الأصول متمكناً، وما ورد ثنائياً، فهو متمكن قد حذف منه لامها، ك"يد" فإن أصلها: يدي، ودم، أصلها: دمي، وقد حذفت الياء تخفيفاً، وقد استدلوا على ذلك بظهور هذه الياء في التثنية. نقول: يديان، ودميان^(٣). واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ *** قَدْ يَمْنَعَانِكَ عِنْدَهُ أَنْ تَهْضُمَا^(٤)
وقال آخر:

وَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبْحْنَا *** جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْخَبْرِ اليَقِينِ^(٥)
فقد ثنى "يد" فقال: "يديان" و "دم" "دميان"، فهما إسمان معربان، وإن وردا على حرفين، فهو لا يشبه الحرف في الوضع^(٦). ومذهب سيبويه في هذا إنه ضرورة^(٧).

ثانياً: الإبدال:

(١) الهرمي، المحرر، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧١.

(٢) الهرمي، المحرر: ١٢٧٧.

(٣) ينظر: ابن جني، ت، ٣٩٢، المنصف، (دار إحياء التراث القديم ١٩٥٤)، ٦٤، والمحرر، ١٢٧٨.

(٤) مجهول القائل، ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ٤٨٢/٧، والشاطبي، شرح الألفية، ٤٤٨/٦.

(٥) نسب لأكثر من شاعر، ينظر: أبو القاسم عمر بن ثابت الثماني (المتوفى: ٤٤٢هـ)، شرح التصريف، (مكتبة الرشد ١٩٩٩)، ٤١٦، والزحشري، المفصل، ٢٣١/١.

(٦) زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردية (٧٤٩هـ)، تحرير الخصاصة، (الرياض: مكتبة الرشيد ٢٠٠٨)، ١٠٨/١، والخليل، الجمل، ٢٤٠/١، والثماني، شرح التصريح، ٤١٧.

(٧) ينظر، الشاطبي، شرح الألفية، ٥٥٥/٧.

هو جعل حرف مكان آخر مطلقاً؛ سواء كان حروفه صحيحة، أو معتلة، الصحيحة مثل: اصطبر، ازدهر، فأصلها: اصتبر، ازبجر، فقلبت تاء الافتعال "طاء"، في الأول، و"دالاً" في الثاني. وحروف معتلة، مثل: قال، باع، فأصلها: قول، بيع، إذ تحركت كل من الواو والياء، وانفتح ما قبلها فقلبتا الفاء^(١). ومن أنواع الإبدال:

١. إبدال الهمزة:

وتبدل الهمزة من حروف المد واللين، ومن الهاء والعين، وتبدل من ألف التأنيث، نحو: حمراء، ومن المنقلبة لاماً، نحو: "كساء"، وتبدل من كل واو واقعة أولاً شفعت بأخرى لازمة، نحو: "أواصل"، وعن العجاج إنه كان يهمز "العالم" و"الخاتم"^(٢).

فقال: مبارك للأنبياء خاتم * فخذق هامة هذا العالم^(٣)**

فهمز "خاتم" و "العالم". قال الهرمي: "وهذا شاذ ليس له علة"^(٤). والقول بالضرورة قول المازني، على ما نقله عنه ابن جني، حينما سئل: أتقيس هذا النحو؟ قال: "لا، ولا أقبله"^(٥). وابن جني يعد كل ما جاء عن العرب من ذلك شاذاً لا يطرد بالقياس^(٦).

وقد تبدل الهاء "همزة" في "ماء" و "أمواء". قال:

ولبلدة أمواؤها ما صحة راد الضحي أفيأؤها^(٧)

"فأمواؤها" جمع "ماء"، فأبدل الهمزة من الهاء فالأصل "أمواه"^(١)، وهذا الإبدال سببه الضرورة عند ابن عصفور لتقارب الهاء والهمزة، لتتفق القوافي^(٢).

(١) ينظر: الاسترأبادي، شرح شافية ابن الحاجب، ٨٤٨/٢، الصرف الكافي: ٢٧٣.

(٢) ينظر: الزمخشري، المفصل، ٤٦٨، والهرمي، المحرر، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣.

(٣) للعجاج، ديوانه: ٤٦٢/١.

(٤) الهرمي، المحرر، ١٣٢٣.

(٥) ابن جني، المنصف، ٢٨١/١.

(٦) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١٠٥/١.

(٧) الرجز بلا نسبة في، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ) **جمهرة اللغة**، (بيروت: دار العلم، ١٩٨٧)، ٤٣٧؛

وأبو حيان، ارتشاف، ٢٤٣٧/٥، ابن دريد، الاشتقاق، ٣١٦/١.

اللغة: **قالصة**: مرتفعة. أمواء: ج ماء. ما صحة: قصيرة وقليلة. راد الضحي: إرتفاع الضحي حين يعلو النهار. أفياء: جمع فيء، وهو الظل.

لكننا نجد من النحاة من يرى أنَّ إبدال الهاء همزة جائز في غير ضرورة الشعر، ومن هؤلاء ابن جني إذ يقول بجواز هذا^(٣).

وذكر ابن دريد بأن الماء أصله الهاء مكان الهمزة كأنه ماه. تقول: ماهت الركي إذا كثر ماؤها .
ويجمع الماء أمواها و أمواء^(٤).

كذلك عدها ابن يعيش ليس من ضرورة الشعرية، وأجاز أن يقال في سعة الكلام: أمواه، وأموا، وأجاز أن تبدل من قولهم: "أل فعلت" لكثرة الاستعمال^(٥).
وقد تبدل العين همزة قال:

وماجَ ساعاتِ ملا الوديقِ ***
أباب بحرٍ ضاحكٍ زهوق^(٦)
"أباب" إذ أبدل العين همزة، وأصله "عباب".

٢. إبدال الياء:

وتبدل اليا من الألف والواو والهمزة، فأبدالها من الألف إذا انكسر ما قبلها كتصغير "قرطاس" قريطيس"، أما إبدالها من الواو، إذا سكنت وانكسر ما قبلها، ولم تكن مدغمة، نحو "موقات" فأصلها "موقات"، والهمزة تقلب "ياء" إذا انكسر ما قبلها ساكنة كانت، أو مفتوحة، نحو: "ذيب"^(٧).
وتبدل الياء من الباء: كقول الشاعر:

لها أشاريُّ من لحمٍ تَمَّـرُهُ ***
من الثعالي ووخز من أرائيها^(٨)

(١) ينظر: الرضي، شرح الشافية، ٢٠٨/٣.

(٢) ينظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر، ٢٢٥/١.

(٣) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١١٢/١.

(٤) ابن دريد، جمهرة اللغة، ٢٤٨/١.

(٥) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٣٦١/٥.

(٦) بلا نسبة في، الأشموني، شرح الأشموني، ٩٨/٤، وابن يعيش، شرح المفصل، ٣٦٠/٥.

(٧) ينظر: ابن السراج، الأصول، ٢٦١/٣، وابن جني، سر الصناعة، ٣٦٤/٢، والمهمي، المحرر، ١٣٢٦.

(٨) ينسب لأبي كاهل اليشكري. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٤٠١ / ٤، ابن جني، سر الصناعة، ٣٧٢/٢. جمع إشارة وهي قطعة اللحم تجفف لإدخالها. كالنخس يكون من الطعن الخفيف الضعيف.

قال: "الثعالي" و"أرانيها" إذ أبدل الباء ياء، وأصلها: الثعلب، وأرانب^(١).

إبدال الياء من السين، قال الشاعر:

إِذَا مَا عَدَّ أَرْبَعَةَ جُودٍ *** فزَوجَكَ خَاصِئًا وَأَبوكَ سَادِي^(٢)

قال: "سادي" فأبدلت الياء من السين، والأصل: "سادس"^(٣). وعدَّ الرضي هذا من الضرورة

الشعرية^(٤).

٣. إبدال الميم:

وتبدل الميم من الواو، واللام، والنون، والباء، وقد أُبدلت من الواو في كلمة "فم" لا غير، أما إبدالها من اللام في لغة طيء، ومنه ما روى النمر بن تولب عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «ليس أمير امصيام في السفر»^(٥)، وبدلت من النون في "عمبر"، فقد وقعت النون ساكنة قبل الباء^(٦).

قال الشاعر:

يَا هَالِ ذَاتَ الْمُنْطِقِ التَّمْتَامِ *** وَكَفِّكَ الْمُخْضَبِ الْبِنَامِ^(٧)

قال: "البنام" وأراد "البنان" أبدل النون ميماً، ويعد هذا شذوذاً^(٨).

(١) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٣٤٦/٢، والرضي، شرح الشافية، ٢١٢/٣، والهرمي، المحرر، ١٣٣٠.

(٢) ينظر: ابن دريد، جمهرة اللغة، ١٩٦/٢، علي بن الحسن (كراع النمل)، ت بعد ٣٠٩هـ، المنتخب من غريب كلام العرب، (المدينة: جامعة أم القرى، معهد البحوث ١٩٨٩)، ٧١٣، و الخليل، تاج العروس: ١٥٧/٣٠.

(٣) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٣٧٧/١٤، وأبو الحسن ابن سيده، ت ٤٥٨، المخصص، (بيروت: دار إحياء التراث، ١٩٩٦)، ٢٠١/٥.

(٤) ينظر: الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، ٤٤٦/٤.

(٥) أخرجه أبو عبد الله احمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن اسد الشيباني، مسند كعب بن عاصم الأشعري، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون (الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م، ٨٤/٣٩، رقم الحديث (٢٣٦٧٩)، قال شعيب الأرنؤوط: "إسناده صحيح".

(٦) ينظر: الزمخشري، المفصل، ٤٨٣، والهرمي، المحرر: ١٣٣١، ١٣٣٢.

(٧) لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٨٣؛ ينظر: مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير، البديع في علم العربية، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى ١٤٢٠هـ)، ٥٣٣/٢، هال: اسم امرأة. التمتام: الذي يجعل في كلامه فلا يفهمك.

٤. إبدال التاء من السين:

ومن إبدال التاء سينا "طست"، و"ست"، قال الشاعر:

يا قاتل الله بني السّـعلات *** عمرو بن يربوع شرار التّات
غـير أعفّاء ولا أكياس^(٢)
قال: "النات" و"أكيات" وأراد "الناس" و"الأكياس"^(٣).

وقيل: بأنّ هذه لغة تسمى لغة "الوثم" أو "الوثم"، وقد نسبت هذه اللغة إلى أهل اليمن إذ كانوا يقبلون السين تاء، فقد كانوا يقولون في "الناس" مثلاً: النات، وحكي أنّ برب النات في قوله تعالى: ﴿قل أعوذ برب النات﴾ [الناس: ١]. هي لغة لقضاة^(٤).

٥. إبدال الهاء:

وتبدل الهاء من الهمزة، والألف، والياء، والتاء، فتبدل من الهمزة كما في "هرقت الماء"، إي: أرتقت، و"هرحت الدابة"، أي: أرحت، و"هردت الشيء"، أي: أردت، وفي لغة طيء: "هياك" و"لهناك" و"هما والله لقد كان كذا" و"وهن فعلت فعلت"، والمراد: إياك، ولأنك، أما وإن^(٥).

أنشد أبو الحسن:

وأتى صواحبها فقلن هذا الَّذِي *** منح المودّة غَيرنا وجفانا^(٦)

-
- (١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٣٨٦/٥، شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (المتوفى: ٨٥٥هـ)، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، (مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٥٩)، ١٥١، والهرمي، المحرر، ١٣٣٣.
- (٢) لعلاء بن أرقم البشكري (وهو شاعر جاهلي) يهجو به بني عمرو بن يربوع التميمي). ينظر: أبو زيد الأنصاري، ٢٥١، النوادر في اللغة، (دار الشروق ١٩٨١)، ٤٢٣، وهو موجود في: ابن منظور، لسان العرب: ١٥/٤٤٥، وابن سيده، المخصص: ٤/١٨٩، بنو السعلات (السعلة في أصل معناها: أختب الغيلان، وهي أم بني عمرو بن يربوع، وبنو السعلات هم بنو عمرو بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم (أعفاء): جمع عفيف.
- (٣) ينظر: العكبري، علل البناء، ٣٤١/٢.
- (٤) ينظر: جامعة المدينة (معاصر)، (جامعة المدينة)، أصول النحو 2: ٣١٦، وإبراهيم بن محمد أبو سكين (معاصر)، دراسات لغوية في أمهات كتب اللغة، ٩١، والعكبري أبو البقاء، علل البناء، ٢/٣٤١، ابن دريد، ت ٣٢١، الاشتقاق، ٢٢٧.
- (٥) ينظر: الزمخشري، المفصل، ٥١٤، والهرمي، المحرر، ١٣٣٥.
- (٦) جميل بثينة، ديوانه: ١٩٦.

فقال: " هذا الذي " فجاءت الهاء مبدلة من همزة الاستفهام، وليست حرف تنبيه، والتقدير: أ ذا الذي^(١). وتبدل الهاء من الألف، كما في قوله:

قد وردت من أمكنة *** من هاهنا وهاهنا
إن لم تروه فاهاهنا^(٢)

فقال "هنا"، إذ أبدلت الألف هاء، والأصل هنا. كذلك فمه، قد يجوز أن تكون فما حيث أبدلت الألف هاء، ويجوز أن تكون مه اسم فعل أمر بمعنى أكفف^(٣)، ومثال ذلك أيضًا قوله:

وقد رايني قوله يا هناه *** ويحك الحقت شرًا بشر^(٤)
فقال: يا "هناه" إذ أبدلت الهاء من ألف منقلبة عن الواو، والأصل: يا "هناو"^(٥).

لكن الهرمي عنده الأصل: "هنا" بألفين بالمد بدون همز، فأبدلت الألف الثانية هاء^(٦)، والهرمي في ذلك يوافق ابن جني الذي كان يستحسن هذا^(٧).

٦. إبدال الجيم:

والجيم أبدلت من الباء المشددة في الوقف، قال أبو عمرو: قلت لرجل من بني حنظلة: ممن أنت؟ فقال: "فقيمج"، فقلت: من إيهم؟ فقال: "مرج"^(٨). والشاهد من هذا الحوار: "فقيمج"، وأصلها: "فقيمي" و"مرج"، وأصلها "مري"، فقد قلبت اليا المشددة جيما في الوقف. وأجرى الوصل مجرى الوقف من قال:

خالي عويف وأبو عالج *** المطعمان اللحم بالعشج

(١) ينظر: البغدادي، شرح أبيات المعنى، ٦٠/٦، والرضي، شرح الشافية، ٤٧٧/٤.

(٢) بلا نسبة في ابن عادل، ت ٧٧٥، اللباب في علوم الكتاب، ١٨٧/٥، والثمانيني، شرح التصريف، ٣٥٨/١.

(٣) ينظر: الأشموني، شرح الألفية، ١٣٩/٤، وابن عادل، اللباب، ١٨٧/٥.

(٤) لامرئ القيس، ديوانه: ١٦٠.

(٥) ينظر: ابن إياز النحوي، شرح التعريف، ٨٧/١، الثمانيني، شرح التصريف، ٣٥٨.

(٦) ينظر: الهرمي، المحرر، ١٣٣٦.

(٧) ينظر: ابن جني، سر الصناعة، ٥٦١/٢، عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، وتداخل الأصول اللغوية، (عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ٢٠٠٢)، ٨٠٩/٢.

(٨) ينظر: ابن جني، سر الصناعة، ١٧٦، والهرمي، المحرر، ١٣٣٨.

وبالغداة كتل البرنج *** يقلع بالود وبالصيحج^(١)

فقال: "أبوعلج" وأصله: "أبو علي"، و"بالعشج" وأصله: "بالعشي"، وكذلك: "البرنج" أصله: "البرني" و"الصييحج" "الصيحي"، فأبدل الياء جيما على لغة بعض العرب، إذ أراد "العشي" و"البرني" وهي لغة لربيعة^(٢)، وتسمى هذه اللهجة بالعجعة، وقد نسبت إلى قضاة^(٣).

ثالثًا: الإعلال:

التغيير:

هو تغيير حرف العلة بقلبه أو نقله أو حذفه . فالإعلال بالقلب، نحو: قلب الواو والياء ألفًا في مثل: صام، وباع، وأصلها: صوم، وبيع، وهما مأخوذتان من الصوم والبيع، والأعلال بالنقل يكون بنقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله، نحو: يقوم، إذ تحرك فيه حرف العلة، وقبله حرف صحيح ساكن، فنقلت حركة العلة إلى الساكن الصحيح قبله، وسكن حرف العلة فصار الفعل هكذا: "يُقُوم" والإعلال بالحذف، نحو: حذف الواو من الفعل: وصف، وزن من يصف صفة، "ويزن زن زنة"، أي: من المضارع والأمر والمصدر وغير ذلك^(٤).

إعلال اسم المفعول:

وإعلال اسم المفعول منها أن تسكن عينه، ثم أن المحذوف منها واو "مفعول" عند سيبويه^(٥)، أما عند الأخفش فالعين، ويزعم أن الياء في "مخيط"، منقلبة عن واو "مفعول"، وقالوا: "مشيب" بناء على "شيب" بالكسر، و"مهوب" بناء على لغة من يقول: "هوب"، وقد شذ، نحو: "مخيوط" و"مزبوت" و"مبيوع" و"تفاحة مطبوبة"^(٦).

وحسن المازني الوجهين، ورجح قول الأخفش، وزعم أنه أقيس^(٧).

(١) لرجل من أهل البادية لم يعرف اسمه، البيهقي في ، سيبويه ، الكتاب، ٤/ ١٨٢ ، وابن يعيش ، المفصل، ٥١٧ .

(٢) ينظر: الخليل، العين، ٣٣٧/٥، والأشموني، شرح الألفية، ٨٣/٤ .

(٣) ينظر: أبو سكين ، دراسات لغوية ، ٩٠ .

(٤) أين أمين، الصرف الكافي: ٢٧٣ .

(٥) ينظر: سيبويه ، الكتاب، ٤/ ٣٤٨ .

(٦) ينظر: ابن جني، المنصف، ١/ ٢٨٧ .

(٧) المصدر السابق: ١/ ٢٨٨ .

وقد جاء في الشعر على الأصل:

حَتَّى تَذَكَّرَ بَيضَاتٍ وَهَيَّجَهُ *** يَوْمُ الرَّذَاذِ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغِيَوْمٌ^(١)

فرد الشاعر كلمة "مغيوم" إلى أصلها، وهذا من الضرورة عند المبرد، أما عند سيبويه فلغة عند

بعض العرب^(٢).

(١) لعقمة الفحل: عقمة بن عبدة بن ناشرة بن قيس، من بني تميم، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، عاصر امرأ القيس، له ديوان شرحه الأعلام الشنتمري ت ٢٠ ق هـ، ٦٠٣ م، ينظر: الزركلي، الأعلام ٤/٢٤٧، والبغدادي، الخزائن، ٣/٢٨٢، ٢٨٤. البيت موجود في ديوانه: ٥٩. اللغة: «البيضات» جمع بيضة «هيجه» من التهيج، هاج إذا ثار «الرذاذ» «المطر الخفيف» الدجن «إلباس الغيم السماء «مغيوم» من الغيم وهو السحاب.

(٢) عبد الغني بن علي الدقر (المتوفى: ٤٢٣ هـ)، معجم القواعد العربية، ١/٤٨.

الخاتمة والنتائج

توصل الباحث من خلال دراسته للشواهد الشعرية في كتاب المحرر للهرمي دراسة تحليلية إلى ثلة من النتائج هي:

١. ظهر في البحث أنّ الهرمي كان موسوعي العلوم فقد كان إمامًا في النحو والفقه والمنطق والأدب.
٢. يعد كتاب (المحرر) المؤلف الوحيد الذي وصل إلينا من مؤلفات الهرمي النحوية، إذ إنّ كانت له مؤلفات في النحو لكن لم يصل منها إلا المحرر إذ إنّ الهرمي قد جمع فيه مادة علمية قيمة فقد سجل بكتابه هذا إضافة جديدة للمكتبة العربية في مادة النحو العربي.
٣. إنّ في المحرر قد صُهرت أفكار من سبق الهرمي ومناهجهم، مع تمكن الهرمي من إضافة الطابع اليمني ولمسة الهرمي الشخصية.
٤. إنّ الهرمي علّم من أعلام اليمن ومن مشاهير نحاتها وأشهر نحاة عصر ملوك بني رسول، ومع أنّه من أشهر نحاتها فقد كان فقيهاً كبير القدر على مذهب أبي حنيفة.
٥. كشفت الدراسة ميل الهرمي البصري إلا أنّه لم يكن متعصباً لمذهبه، إنما يأخذ الرأي والدليل القوي الذي يقتنع به، بغض النظر عن صدر هذا الرأي، سواء أكان الرأي بصرياً أم كوفيّاً أم رأي جمهور، أو كان لغة لإحدى قبائل العرب، لكنه كان يوافق البصريين في كثير من المسائل. فقد أخذ عن الخليل وسيبويه والأخفش وغيرهم.
٦. ابتعاد الهرمي عن الدخول في الخلافات المذهبية، ولا يخوض فيها، فقد كان يعرض الآراء النحوية، ويترك للمتلقي حرية الاختيار.
٧. السماع عند الهرمي أصلاً من الأصول مع إجازته مخالفة السماع، ثم يلي السماع القياس إذ إنّ الهرمي توسع فيه.
٨. كان للشواهد بأنواعها حضور قوي عند الهرمي، دل على عظم اهتمام الرجل بها؛ إلا إنه كان يقدم الشاهد القرآني على غيره من الشواهد، كذلك كان للتمثيل حضور عند الهرمي إذ كان المثال واضحاً سهلاً معبراً عن بيئة الهرمي، بعيداً عن التعقيد والتكلف.

٩. ينوع الهرمي في الشاهد الشعري، فقد يأتي بالمثل لبيان معنى لغوي، أو لينبه إلى لغة من اللغات، أو لينبه على أصل، وهو عندما يطرح الشاهد الشعري يبين موضع الشاهد، ويذكر روايات البيت الأخرى إن كان هناك روايات أخرى للبيت، ويبين درجة الشاهد قبولاً ورفضاً، وكان يستشهد بشعر الجاهليين والمخضرمين والأمويين، وربما ذكر أبياتاً لشعراء من غير عصور الاحتجاج كالمثني وأبي نواس وعبد الملك بن إدريس على وجه التمثيل.

التوصيات

١. يرى الباحث أنّ من الضروري إبراز شخصية المهري من خلال البحث، وإظهار جهد هذا العالم للوجود؛ لأنّ جهد المهري لم يقتصر على النحو فقط بل كان عالماً في الفقه والأدب والمنطق وغيرها.
٢. التعريف بكتاب المحرر من خلال اعتماده في البحث كمصدر من مصادر النحو العربي؛ لأنّه قد ثبت للباحث أنّ الكثير من الدارسين يجهلون هذا الكتاب ولا يعرفونه.
٣. وكوسيلة من وسائل إظهار هذا الكتاب يمكن أن تُدرّس الشواهد القرآنية فيه دراسةً نحويةً على غرار دراسة الشواهد الشعرية.
٤. يوصي الباحث بدراسة شواهد المحرر الشعرية دراسة صوتية وصرفية ودلالية.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

- إبراهيم السامرائي، شعر الأحوص الأنصاري، بغداد: مكتبة الأندلس، ١٩٦٩.
- أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج. معاني القرآن وإعرابه، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٨.
- أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي. المقاصد الشافية. مكة المكرمة: معهد البحوث جامعة أم القرى.
- أبو البركات ابن الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف. بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٣.
- أبو البركات ابن الأنباري. البيان في غريب إعراب القرآن. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٠.
- أبو البركات ابن الأنباري. المذكر والمؤنث. مصر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٨١.
- أبو البركات ابن الأنباري. نزهة الألباء في طبقات الأدباء. الأردن: مكتبة المنار، ١٩٨٥.
- أبو البركات كمال الدين الأنصاري. أسرار العربية. بيروت: دار الأرقم، ١٩٩٩.
- أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، عيسى البابي الحلبي.
- أبو البقاء بن يعيش. شرح المفصل في صنعة الإعراب. بيروت: دار الكتب، ٢٠٠١.
- أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى، الأعلم الشتتري. تحصيل عين الذهب. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٤.
- أبو الحسن بن سيدة. المخصص. بيروت: دار إحياء التراث، ١٩٩٦.
- أبو الحسين مسلم بن الحجاج. صحيح مسلم. بيروت: دار الكتب العلمية.
- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد. المقتضب. القاهرة، ١٩٩٤.

- أبو الفتح عثمان بن جني الموصلبي. المبهج. دمشق: دار الهجرة، ١٩٨٨.
- أبو الفتح عثمان بن جني الموصلبي. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات. دار سزكين، ١٩٦٦.
- أبو الفتح عثمان بن جني. سر صناعة الإعراب. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠.
- أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري. طبقات الشافعيين. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٩٣.
- أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني. الإصابة في تمييز الصحابة. بيروت: دار الكتب العلمية .
- أبو الفضل احمد بن محمد الميواني. مجمع الأمثال. بيروت: دار المعارف.
- أبو الفضل جمال الدين الأنصاري ابن منظور. لسان العرب. بيروت: دار صادر، ١٤١٤.
- أبو القاسم الزجاجي. الإيضاح للزجاج. بيروت: دار النفائس.
- أبو القاسم الزجاجي. اللامات. دمشق: دار الفكر، ١٩٩٨٥.
- أبو القاسم الزجاجي. مجالس العلماء. القاهرة: دار الخانجي، ١٩٨٣.
- أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي. الجمل في النحو. إربد: دار الأمل، ١٩٨٤.
- أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي. حروف المعاني. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤.
- أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري. المفصل في صناعة الإعراب. بيروت: مكتبة الهلال، ١٩٩٣.
- أبو بكر مجاهد البغدادي. السبعة في القراءات. مصر: دار المعارف، ١٤٠٠.
- أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي. جمهرة اللغة. بيروت: دار العلم، ١٩٨٧.

- أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الأنباري. إيضاح الوقف والابتداء. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٩٧١.
- أبو حفص ابن الوردی. تحرير الخصاصة. الرياض: مكتبة الرشيد، ٢٠٠٨.
- أبو حيان الأندلسي. التذييل والتكميل. دمشق: دار القلم.
- أبو زرعة عبد الرحمن بن زنجلة. حجة القراءات. بيروت: دار الرسالة.
- أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء. كتاب فيه لغات القرآن. غير مطبوع.
- أبو زيد الأنصاري. النوادر في اللغة. دار الشروق، ١٩٨١.
- أبو زيد القرشي. جمهرة أشعار العرب. مصر: دار نهضة مصر.
- أبو سعيد السكري. ديوان أبي الأسود الدؤلي.
- أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي. القاموس المحيط. بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٥.
- أبو عبد الله بدر الدين الزركشي. البرهان في علوم القرآن. سوريا: دار إحياء الكتب، ١٩٥٧.
- أبو عبد الله بن محمد بن عمران المرزباني. الموشح في مآخذ العلماء. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٥.
- أبو عبد الله علاء الدين، إكمال تهذيب الكمال. الفاروق الحديثة، ٢٠٠١.
- أبو عبد الله ياقوت الحموي. معجم الأدباء. بيروت: دار غريب، ١٩٩٣.
- أبو عبد الله ياقوت الحموي. معجم البلدان. بيروت: دار صادر، ١٩٩٥.
- أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي. الغريبين في القرآن والحديث. السعودية: مكتبة نزار الباز، ١٩٩٩.

- أبو عبيد البكري. سمط اللآلي. بيروت: دار الكتب.
- أبو علي الفارسي. الإيضاح العضدي. جامعة الرياض، ١٩٨٥.
- أبو علي الفارسي. البغداديات. بيروت: دار الكتب العلمية.
- أبو علي الفارسي. الحجة للقراء السبعة. بيروت: دار المأمون للتراث، ١٩٩٣.
- أبو علي الفارسي. المسائل العسكرية. عمان: الدار العلمية، ٢٠٠٢.
- أبو علي القالي. الأملالي. القاهرة: دار الكتب، ١٩٢٦.
- أبو علي القالي. ذيل أمالي القالي. مؤسسة الكتب الثقافية، ٢٠٠١.
- أبو محمد بدر الدين حسن المرادي. توضيح المقاصد والمسالك. القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٨.
- أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي. الجنى الداني. بيروت: دار الكتب، ١٩٩٢.
- أبو محمد عبد الله بن أحمد ابن الخشاب. المترجل. دمشق، ١٩٧٢.
- أبو محمد عبد الله بن جعفر ابن درستويه. تصحيح الفصيح. القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٩٨.
- أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري. الشعر والشعراء. القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٣.
- أبو محمد مكّي بن أبي طالب. الكشف عن وجوه القراءات السبع. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤.
- أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماکولا. الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٠.

- أحمد بن الحسين بن الخباز. **توجيه اللمع**. مصر: دار السلام، ٢٠٠٧.
- أحمد بن عبد النور المالقي. **رصف المباني في شرح حروف المعاني**. دمشق: مجمع اللغة العربية.
- أحمد بن محمد بن حنبل بن أسد الشيباني. **مسند الإمام أحمد بن حنبل**. القاهرة: مؤسسة الرسالة، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، ١٩٦٩.
- أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني المعروف بثعلب. **مجالس ثعلب**. مصر: دار المعارف، ١٩٥٠.
- أحمد فريد. **من أعلام السلف**. دروس صوتية .
- إسماعيل بن علي الأكوخ، **المدارس الإسلامية في اليمن**، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠.
- إميل بديع يعقوب "معاصر" . **المعجم المفصل في شواهد العربية**. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٦.
- بدر الدين الدماميني. **مصايح الجامع**. سوريا: دار النوادر، ٢٠٠٩.
- بدر الدين محمود بن أحمد العيني. **المقاصد النحوية**. القاهرة: دار السلام، ٢٠١٠.
- بروكلمان. **تاريخ الأدب العربي**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٣.
- بهاء الدين ابن عقيل. **المساعد على تسهيل الفوائد**. دمشق: دار الفكر، ١٤٠٥.
- تحقيق: محمد يوسف نجم، ديوان عبید الله بن قيس الرقيات. بيروت: دار صادر، بدون سنة طبع.
- الجزولي أبو عيسى بن عبد العزيز. **المقدمة الجزولية في النحو**. مطبعة أم القرى.
- جلال الدين السيوطي. **الاقتراح في أصول اللغة**. دمشق: دار القلم، ١٩٨٩.
- جلال الدين السيوطي. **بغية الوعاة**. صيدا: المكتبة العصرية.

- جلال الدين السيوطي. همع الهوامع. مصر: المكتبة التوفيقية.
- جلال الدين عبد الصمد السيوطي. الإلتقان في علوم القرآن. الهيئة المصرية العامة، ١٩٧٤.
- جمال الدين ابن هشام. مغني اللبيب. دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥.
- جمال الدين أبو الفرج ابن الجوزي. مثير العزم الساكن إلى أشرف الأماكن. الأردن: دار
الراية، ١٩٩٥.
- جمال الدين أبو محمد ابن هشام الأنصاري. تخلص الشواهد. حلب: دار الكتاب العربي،
١٩٨٦.
- جمال الدين القفطي. أنباء الرواة. بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٤.
- ابن جني. المنصف. دار: إحياء التراث القديم، ١٩٥٤.
- الجندي محمد أبو عبد الله بهاء الدين. السلوك في طبقات الملوك. صنعاء: مكتبة الإرشاد،
١٩٩٥م.
- جواد علي. المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام. بغداد، ١٩٩٣.
- الحبشي، حياة الأدب اليمني، اليمن: وزارة الأعلام، ١٩٨٠.
- حسن بن محمد بن الحسن الغاني. التكملة والذيل. القاهرة: مطبعة دار الكتب.
- حسن كامل الصيرفي، ديوان المتلمس الضبي، معهد المخطوطات العربية، ١٩٧٠.
- الحسين بن أحمد بن خالويه. إعراب القراءات السبع وعللها. مكة المكرمة: جامعة أم
القرى، ١٩٩٢.
- حمدي كوكب (معاصر). الأفعال الناسخة. طبع ١٩٩٨، على نفقة الكاتب.
- الحميري. شمس العلوم ودواء كلام العرب من العلوم. بيروت: دار الفكر، ١٩٩٩.

- خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاوي الأزهري. شرح التصريح. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن خلكان. وفيات الأعيان. بيروت: دار صادر.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي. الجمل في النحو. مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨٥.
- درويش الجويدي ، ديوان عنتره. بيروت: المكتبة العصرية ٢-٢-.
- ابن دريد. الاشتقاق. بيروت: دار الجبل، ١٩٩١.
- الذهبي، سير أعلام النبلاء، القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٦.
- زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردى. تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة. الرياض: مكتبة الرشد، ٢٠٠٨.
- ابن السراج أبو بكر محمد بن السري. الأصول في النحو. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- سلمة بن مسلم العوتبي الصحاري. الإبانة في اللغة العربية. مسقط: عمان، ١٩٩٩.
- سيويوه عمرو بن عثمان. الكتاب. القاهرة: الخانجي، ١٩٨٨.
- شعر أبي حية النميري. دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٧٥.
- شمس الدين أبو محمد الذهبي. تاريخ الإسلام ووفيات الأعيان. القاهرة: المكتبة التوفيقية.
- شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٦.
- شمس الدين الغزي. ديوان الإسلام. بيروت: دار الكتب، ١٩٩٠.
- شهاب الدين الأندلسي الأبدئي. الحدود في علم النحو. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ٢٠٠١.
- ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملححة، المدينة المنورة: الجامع الإسلامية، ٢٠٠٤.

- ضياء الدين أبو السعادات ابن الشجري. أمالي ابن الشجري. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩١.
- طاهر بن أحمد بن بابشاذ. شرح المقدمة المحسبة. الكويت: المطبعة العصرية، ١٩٧٧.
- الطيب بن عبد الله بن أحمد الحضرمي. قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر. بيروت: دار المنها.
- عباس عبد الستار، ديوان النابغة، مصر: مطبعة الهلال، ١٩١١.
- عبد الحفيظ السطلي، ديوان العجاج، دمشق: مكتبة أطلس، ١٩٧١.
- عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي. المزهري في علوم اللغة وأنواعها. بيروت: دار الكتب، ١٩٩٨.
- عبد القادر بن عمر البغدادي. خزانة الأدب ولب لسان العرب. دمشق: مكتبة الخانجي، ١٩٩٧.
- عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني. الأنساب. حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف، ١٩٦٢.
- عثمان بن عمر جمال الدين ابن الحاجب. أمالي ابن الحاجب. بيروت: دار عمار، ١٩٨٩.
- عز الدين ابن الأثير. أسد الغابة. بيروت: دار الفكر، ١٩٨٩.
- علي بن الحسن الأزدي "كراع النمل". المنتخب من غريب كلام العرب. جامعة أم القرى، المدينة المنورة: معهد البحوث، ١٩٨٩.
- علي بن محمد النحوي الهروي. الأزهية في علم الحروف. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٩٨١.
- علي بن مؤمن أبو الحسن ابن عصفور. ضرائر الشعر. بيروت: دار الأندلس، ١٩٨٠.
- فؤاد سزكين. تأريخ التراث العربي. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٩١.

- القاسم بن محمد بن عثمان الحريري. **درة الغواص**. بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٩٨.
- القالي. **البارع في اللغة**. بغداد: دار النهضة، ١٩٧٥.
- محمد أبو الفضل إبراهيم ، ديوان امرؤ القيس، دار المعارف: ١٩٨٤.
- محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري. **الجامع المسند الصحيح "صحيح البخاري"**. بيروت: دار طوق النجاة، ١٤٢٢.
- محمد بن سّلام بن عبید الله الجمحي. **طبقات فحول الشعراء**. جدة: دار المدني.
- محمد بن عبد الرحمن الغزي. **ديوان الإسلام**. بيروت: دار الكتب، ١٩٩٠.
- محمد بن يزيد المبرد. **الكامل**. القاهرة: دار الفكر، ١٩٩٧.
- محمد بن يعقوب بن محمد الفيروز آبادي. **البلغة في أئمة النحو واللغة**. ٢٠٠٠.
- مرتضى الزبيدي. **تاج العروس**. دار الهداية.
- مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. **الكنى والأسماء**. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ١٩٨٤.
- المفضل الضبي. **المفضليات**. القاهرة: دار المعارف.
- مهدي محمد ناصر، **ديوان الأخطل**، بيروت: ١٩٩٤.
- المؤيد بالله يحيى بن حمزة. **الطراز**. بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٤٢.
- نوري حمودي القيسي ، **ديوان الأسود بن يعفر**، بغداد: وزارة الثقافة، بدون سنة طبع.
- ابن هشام اللخمي، **المدخل إلى تقويم اللسان**، بيروت: دار البشائر، ٢٠٠٣.

ثانيًا: المصادر:

- إبراهيم بن محمد أبو سكين " معاصر " دراسات لغوية في امهات كتب اللغة.
- إبراهيم شمس الدين ومرزوقي أحمد بن محمد. شرح ديوان الحماسة. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣.
- أبو إسحاق الثعلبي. الكشف والبيان عن تفسير القرآن. بيروت: دار إحياء التراث، ٢٠٠٣.
- أبو الحسن الرماني. شرح كتاب سيبويه. الرياض: السعودية، ١٩٩٨.
- أبو الحسين عبيد الله بن أحمد القرشي. البسيط في شرح جمل الزجاجي. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- أبو العباس أحمد بن محمد ولاد التميمي. الانتصار لسبويه على المبرد. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦.
- أبو العباس أحمد بن يوسف، السمين الحلبي، الدر المصون، دمشق: دار القلم.
- أبو العرفان محمد بن علي الصبان. حاشية الصبان. بيروت: دار الكتب، ١٩٩٧.
- أبو الفداء إسماعيل بن علي بن محمود. الكناش في فني النحو والصرف. بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٠.
- أبو القاسم عمر بن ثابت الثماني. شرح التصريف. مكتبة الرشد، ١٩٩٩.
- أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧.
- أبو جعفر محمد بن جرير الطبري. جامع البيان. بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠.
- أبو حامد بهاء الدين السبكي. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح. بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٣.

- أبو حيان أثير الدين الأندلسي. ارتشاف الضرب من لسان العرب. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨.
- أبو حيان أثير الدين الأندلسي. البحر المحيط، بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠.
- أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء. معاني القرآن. مصر: دار مصر للترجمة.
- أبو زيد المكودي. شرح المكودي. بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٥.
- أبو سعيد السيرافي. شرح كتاب سيويه. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨.
- أبو عبد الله أحمد بن عمر الحازمي، شرح ألفية ابن مالك. دروس صوتية.
- أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي. إيضاح شواهد الإيضاح. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٧.
- أبو محمد جمال الدين ابن هشام. شرح شذور الذهب. سوريا: الشركة المتحدة للتوزيع.
- أبو محمد جمال الدين ابن هشام، شرح قطر الندى، القاهرة: ١٣٨٣.
- أبو محمد عبد الله البطليوسي. الحلل في شرح أبيات الجمل. القاهرة، ١٩٧٨.
- أبو المظفر بن محمد بن عبد الجبار السمعاني. تفسير السمعاني. الرياض: دار الوطن، ١٩٩٧.
- ابن إياز النحوي. شرح التعريف. الأردن: دار الفكر، ٢٠٠٢.
- إيليا الحاوي. شرح ديوان الفرزدق. بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٣.
- برهان الدين ابن القيم. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك. الرياض: أضواء السلف، ١٩٥٤.
- جامعة المدينة. أصول النحو ٢. جامعة المدينة العالمية.
- جلال الدين السيوطي. شرح شواهد المغني. بيروت: دار المأمون.

- جمال الدين أبو عبد الله محمد ابن مالك. شرح الكافية الشافية. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٩٨٢.
- الحسن بن علي بن محمد بن علي بن خروف. شرح جمل الزجاجي. جامعة أم القرى، ١٣١٩.
- حسين بن أحمد بن حسين الزوزني. شرح المعلقات السبع. دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٢.
- د. أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ٢٠٠٨.
- سعيد الأفغاني. الموجز في قواعد اللغة العربية. بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٣.
- شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي. حاشية الطيبي على الكشاف. الرياض: مكتبة مكة المكرمة، ١٩٨٧.
- شمس الدين أحمد " دنقوز". شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف. مصر: مكتبة مصطفى الباي، ١٩٥٩.
- شوقي ضيف. المدارس النحوية. القاهرة: دار المعارف.
- صفى الدين البغدادي. مراصد الاطلاع. بيروت: دار الجيل، ١٤١٢.
- صلاح الدين الزعبلان. دراسات نحوية. "موقع اتحاد كتاب العرب".
- ابن عادل. اللباب في علوم الكتاب. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨.
- عباس حسن. النحو الوافي. دار المعارف.
- ابن عثيمين. مختصر مغني اللبيب. مكتبة الرشيد، ١٤٢٧.
- عبد الجبار علوان. الشواهد والاستشهاد في النحو. بغداد: جامعة بغداد، ١٩٧٦.
- عبد الرزاق بن فراج الصاعدي. تداخل الأصول اللغوية. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٢.

- عبد الغني بن علي الدقر. معجم القواعد العربية. دمشق: دار القلم.
- عبد القادر البغدادي. شرح شواهد المغني. بيروت: دار التراث.
- عبد الله الجديع "معاصر". المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف. بيروت: مؤسسة الريان، ٢٠٠٧.
- عبد الله بن الحسين أبو البقاء العكبري. علل البناء والإعراب. دمشق: دار الفكر، ١٩٩٥.
- عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل. شرح ابن عقيل. القاهرة: دار التراث، ١٩٨٠.
- عبد الله بن محمد الحبشي. مصادر الفكر الإسلامي في اليمن. أبو ظبي: المجمع الثقافي، ٢٠٠٤.
- عبد الله بن محمد بن فرحون. العدة في إعراب العمدة. الدوحة: دار البخاري.
- علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرادوي. التحبير شرح التحرير. الرياض: مكتبة الرشد، ٢٠٠٠.
- علي بن الحسن الخزرجي. العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية. بيروت: دار الأدب، ١٩٨٣.
- علي بن الحسين بن علي نور الدين الأصفهاني. إعراب القرآن المنسوب للزجاج. القاهرة: دار الكتاب المصري وبيروت: دار الكتب اللبناني، ١٤٢٠.
- علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن الأشموني. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. بيروت: دار الكتب، ١٩٩٨.
- عمارة بن علي نجم الدين، المفيد في أخبار صنعاء وزبيد، مطبعة السعادة، ١٩٧٦.
- عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي. الخمر في النحو. القاهرة: دار السلام، ٢٠٠٥.
- فاضل صالح السامرائي. معاني النحو. الأردن: دار الفكر، ٢٠٠٠.

- الفزاز القيرواني. ما يجوز للشاعر في الضرورة. الكويت: دار العروبة.
- مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير. البديع في علم العربية. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٠.
- مجموعة من المؤلفين. الموسوعة الفقهية الكويتية. الكويت: دار السلاسل.
- محب الدين الحلبي ناظر الجيش. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. القاهرة: دار السلام، ١٤٢٨.
- محمد بدر الدين الدماميني. تعليق الفرائد على تسهيل الفرائد. بدون ١٩٩٣.
- محمد بن أحمد بن الأزهرى الهرمي. معاني القراءات للأزهري. السعودية: مركز البحوث جامعة الملك سعود، ١٩٩١.
- محمد بن إسماعيل بن يونس النحاس. إعراب القرآن. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١.
- محمد طنطاوي. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٣.
- محمد بن عبد الله ابن الوراق. علل النحو. الرياض: مكتبة الرشيد، ١٩٩٩.
- محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي. شرح التسهيل. هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان. ١٩٩٠.
- محمد بن عبد الله الجندي، السلوك، مكتبة الإرشاد، ١٩٩٣.
- محمد بن المبارك البغدادي. منتهى الطلب من أشعار العرب. بيروت: دار صادر، ١٩٩٧.
- محمد حسن شرّاب. شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية. بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٧.
- محمد عبد الخالق عزيمة. دراسات لأسلوب القرآن الكريم. القاهرة: دار الحديث، ١٩٧٢.
- محمد عيد. النحو المصفى (معاصر). مكتبة الناشر.

- محمد عيد. النحو المصفي. مكتبة الشباب.
- مصطفى بن محمد سليم الغلاييني. جامع الدروس العربية. بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٣.
- المنتجب الهمذاني. الكتاب الفريد. المدينة المنورة: دار الزمان، ٢٠٠٦.
- منسوب لأبي عمرو الشيباني. شرح المعلقات التسع. بيروت: مؤسسة الأعلمي، ٢٠٠١.
- ابن منظور. مختصر تاريخ دمشق. دمشق: دار الفكر، ١٩٨٤.
- ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين . شرح ابن الناظم على الألفية. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠.
- نجم الدين الرضي الاسترابادي. شرح كافية ابن الحاجب. بيروت: دار الكتب، ١٩٧٥.
- نجم الدين الغزي. حسن التنبية لما ورد في التشبيه. سوريا: دار النوادر، ٢٠١١.

ثالثاً: رسائل الماجستير والدكتوراه:

- الشواهد الشعرية في كتاب المفصل في صنعة الإعراب (للزمخشري)، دراسة تحليلية نحوية صرفية، رسالة مُقدّمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف، تقدم بها الطالب معتر حامد بشير، إلى جامعة أم درمان الإسلامية- كلية الدراسات العليا- قسم اللغة العربية (٢٠١٠م).
- المفتاح في شرح أبيات الإيضاح لابن عصفور، دراسة نحوية صرفية، رسالة مُقدّمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف، تقدم بها الطالب وليد ظاهر النجم، إلى جامعة الأنبار (٢٠١٦م).
- الشواهد النحوية من الحديث النبوي في كتاب تمهيد القواعد لناظر الجيش، رسالة مُقدّمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف، تقدمت بها الطالبة عائشة عبد الله الصعب، إلى جامعة أم القرى- كلية اللغة العربية (١٤٣٦هـ).

- المسائل النحوية في كتاب التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن، رسالة مُقدّمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية، تقدم بها الطالب داود بن سليمان الهويل، إلى جامعة القصيم- كلية اللغة العربية (١٤٣٨ هـ).

السيرة الذاتية

وُلد الباحث في العراق في محافظة الأنبار، الرمادي، ١٩٧٤، وأكمل دراسته في الرمادي تخرج من كلية المعارف الجامعة/ قسم اللغة العربية/١٩٩٨م.



**AL-HARAMİ'NİN "AL-MUHARRİR" KİTABINDA
DİLBİLGİSİ SORUNLARININ ŞİİRSEL KANITI,
ANALİTİK BİR ÇALIŞMA**

Mohammed Khalaf Z Aidan

**2022
YÜKSEK LİSANS TEZİ
TEMEL İSLAMİ BİLİMLER**

**Tez Danışmanı
Dr. Öğr. Üyesi Mohammad Nader Ali**